

الخيارات السياسية
لاستيعاب الدولة الفلسطينية
لللاجئين العائدين إليها والباقيين فيها

د. حازم الشنار

دائرة التحليل الاستراتيجي



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥



المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها وليس بالضرورة رأي المركز.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص. ب ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org

المؤلف

د. حازم الشنار :

- حصل على شهادة الدكتوراة في التخطيط الاقتصادي من معهد الاقتصاد والمالية في سانت بطرسبرغ، ١٩٨٧ .
- تلقى عدة دورات عالية في التحليل الاقتصادي أبرزها في معهدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، ١٩٩٧-٢٠٠٠ .
- درس كزميل في منحة هيوبرت همفري للتخصص بالاقتصاد الدولي والتجارة الدولية في الجامعة الأمريكية في واشنطن، ٢٠٠١-٢٠٠٢ .
- عمل مديرا لعدد من المؤسسات غير الحكومية في مجالات التنمية والاستشارات الاقتصادية والتدريب، ١٩٩٠-١٩٩٥ .
- عمل مديرا عاما للإحصاءات الاقتصادية لدى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٥-١٩٩٩، وشارك في قيادة التعداد الفلسطيني الأول للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧ .
- عمل محاضرا للاقتصاد والتنمية في جامعة بيت لحم ١٩٩٢ وجامعة النجاح عام ١٩٩٩ .
- عمل باحثا غير متفرغ في عدد من المؤسسات البحثية وله عدة أوراق وأبحاث منشورة، آخرها كباحث مشارك في دراسة: «الخيارات السياسية طويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني»، البنك الدولي، واشنطن، ٢٠٠٢ .
- عمل مستشارا لدى عدد من المؤسسات المحلية والدولية منها البنك الدولي في واشنطن ومنظمة الفاو والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .
- كان عضوا في الطواقم الفنية للفريق الفلسطيني للسلام قبل اوسلو ومنسقا ومستشارا لعدد من اللجان الفنية لمفاوضات الوضع الدائم .
- شارك في العديد من المؤتمرات والنشاطات العلمية المحلية والإقليمية والدولية في مجالات الاقتصاد واللاجئين والأمن الإقليمي .

قائمة المحتويات

٧	قائمة الجداول
٩	ملخص
١١	تمهيد
١٣	مقدمة
١٥	الفصل الأول : المنهجية
١٧	(١) أسس البحث
١٩	(٢) مراجعة لأهم الأدبيات السابقة حول اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم
٢٢	(٣) تجارب الشعوب في مجال الاستيعاب
٣٢	(٤) المشروع البحثي للمركز في مجال اللاجئين
٣٤	(٥) بعض المنطلقات الأساسية لتخطيط عملية الاستيعاب
٣٧	الفصل الثاني : تحليل جانبي الطلب و العرض لعملية الاستيعاب
٣٩	(١) تحليل جانب الطلب
٣٩	أ. العودة
٣٩	(١) حجم العودة
٤٩	(٢) موعد العودة
٥٢	(٣) طبيعة العودة
٥٤	ب. توقعات العائدين
٥٧	ج. تحديات الاستيعاب
٥٧	(١) التحديات الاقتصادية و الاجتماعية
٥٨	(٢) التحديات السياسية والأمنية
٥٩	د. احتياجات العائدين
٥٩	(١) الوظائف
٦١	(٢) السكن والبنية التحتية
٦٤	(٣) التعليم
٦٧	(٤) الصحة
٦٩	(٥) إجمالي التكلفة الأساسية للاستيعاب
٧٠	(٢) تحليل جانب العرض
٧٠	أ. القدرات الفلسطينية المتوفرة في المجالات المتعلقة بالاستيعاب
٧١	(١) القدرة الراهنة في مجال الحكم المحلي والوطني
٧٢	(٢) القدرة الراهنة في مجال إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٧٣	(٣) القدرة الراهنة للبنية الاقتصادية
٧٥	(٤) القدرة الراهنة للبنية التحتية

	ب. القدرات الدولية المتوفرة من خلال خدمات وكالة الغوث (الأونروا)
٧٨	والمنظمات الدولية الأخرى
٨٣	ج. الموارد الذاتية المحتملة للاستيعاب
٨٣	(١) الموارد البشرية بما فيها مهارات العائدين
٨٤	(٢) التشكيلات الحالية للأسر (توحد الأسر)
٨٥	د. الموارد الخارجية المحتملة للاستيعاب
٨٥	(١) برامج إعادة التأهيل الدولية
٨٦	(٢) آلية التعويضات الإسرائيلية والدولية
٨٧	(٣) إخلاء المستوطنات اليهودية في الدولة الفلسطينية
٨٩	الفصل الثالث : مناقشة الخيارات السياسية للاستيعاب
	(١) الخيارات لتقوية القدرات الفلسطينية في مجالات التخطيط
٩١	الاستراتيجي والبنية التحتية والحكم
٩٤	(٢) الخيارات لضبط العودة والتعويضات وتنظيمها
١٠٣	(٣) الخيارات لتوفير الإسكان والبنية التحتية
١١٢	(٤) الخيارات إزاء مستقبل وكالة الغوث الدولية(الأونروا)
١١٥	(٥) الخيارات لتوفير السياسات الاقتصادية وبنيتها الملائمة
١٢٤	(٦) الخيارات لمواجهة الانعكاسات المختلفة لعملية الاستيعاب
١٣١	المراجع

قائمة الجداول

٤١	التوزيع المتوقع للفلسطينيين في العالم حسب بلد/ منطقة الإقامة وحالة اللجوء، آخر أذار ٢٠٠٣	جدول رقم (١):
٤٣	موازنة بين عوامل الدفع والجذب المؤثرة في الهجرة	جدول رقم (٢):
٤٤	توزيع اللاجئين حسب تفضيلهم للتعبير عن هويتهم	جدول رقم (٣):
٤٤	توزيع اللاجئين حسب تفضيلهم لمكان إقامتهم بعد التسوية الدائمة	جدول رقم (٤):
٤٥	تحليل إمكانية عودة الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية حسب تأثير عوامل الدفع والجذب	جدول رقم (٥):
٤٨	اتجاهات اللاجئين للإقامة بعد التوصل إلى حل دائم حسب مكان الإقامة الحالي	جدول رقم (٦):
٥١	تقدير عدد العائدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (٧):
٥٣	الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للعائدين	جدول رقم (٨):
٥٥	توقعات اللاجئين وسواهم لأوضاع الدولة الفلسطينية، الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها الاستيعابية	جدول رقم (٩):
٥٨	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في فلسطين والدول المحيطة لعام ١٩٩٩	جدول رقم (١٠):
٦٠	توقعات احتياجات العائدين من فرص العمل وحجم الاستثمار اللازم لتوفيرها ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١١):
٦٢	توقعات احتياجات اللاجئين العائدين و الباقين في الدولة الفلسطينية من الشقق السكنية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٢):
٦٣	توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية للاجئين الباقين في الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٣):
٦٣	توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية للعائدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٤):
٦٤	توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية لجميع اللاجئين في الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٥):
٦٥	تقدير الزيادة السنوية المطلوبة في الصفوف والمعلمين للتعليم العام نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٦):
٦٥	تقدير الزيادة السنوية في تكلفة التعليم العام نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥	جدول رقم (١٧):

٦٦	جدول رقم (١٨): تقدير الزيادة السنوية في تكلفة التعليم العالي نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦
٦٧	جدول رقم (١٩): تقدير الزيادة السنوية في إجمالي تكلفة التعليم نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦
٦٨	جدول رقم (٢٠): تقدير الزيادة السنوية في المستلزمات الصحية الأساسية نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦
٦٨	جدول رقم (٢١): تقدير الزيادة السنوية في تكلفة الخدمات الصحية نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦
٦٩	جدول رقم (٢٢): إجمالي التكلفة الأساسية لاستيعاب اللاجئين العائدين والباقيين في الدولة الفلسطينية ٢٠١٥-٢٠٠٦
٨٠	جدول رقم (٢٣): ميزانية (الأونروا) الاعتيادية لعام ٢٠٠٢
٩٧	جدول رقم (٢٤): توزيع اللاجئين الراغبين بالبقاء في الأردن ولبنان حسب موقفهم من الجنسية ومكان الإقامة
٩٨	جدول رقم (٢٥): توزيع اللاجئين القابلين بالتعويض حسب الجهة المفضلة لديهم للإشراف على التعويضات
١٠١	جدول رقم (٢٦): توزيع اللاجئين الموافقين على التعويض حسب شكله المفضل لديهم
١٠٦	جدول رقم (٢٧): توزيع اللاجئين وفق تفضيلهم للبناء والسكن في تجمعات سكنية جديدة أو توسيع القائمة
١١٠	جدول رقم (٢٨): توزيع اللاجئين وغير اللاجئين حسب موقفهم من مستقبل المخيمات في الضفة والقطاع
١١٨	جدول رقم (٢٩): توزيع العائدين العاملين حسب طبيعة العمل المرغوب فيه في الدولة الفلسطينية
١١٩	جدول رقم (٣٠): التوزيع المتوقع للمشاركين بالعمل من العائدين حسب حالة العمل وموقعه ٢٠١٥-٢٠٠٦
١٢٠	جدول رقم (٣١): التوزيع المتوقع لفرص العمل على العائدين حسب القطاع الاقتصادي ٢٠١٥-٢٠٠٦

ملخص

بغض النظر عن طبيعة الحل الذي سيتم التوصل إليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وكيفية تحقيقه، فمن المفترض أن يكون لكل فلسطيني الحق في الإقامة والعمل في الدولة الفلسطينية المستقلة عند قيامها. وعليه فقد هدف هذا التقرير إلى دراسة قدرة الدولة الفلسطينية العتيدة على استيعاب اللاجئين الذين قد يرغبون في ممارسة هذا الحق وإمكانية تلبية احتياجاتهم الأساسية من سكن وبنية تحتية وأماكن عمل وخدمات وشروط أخرى لحياة كريمة.

من هذا المنطلق حاول التقرير بداية تقدير عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين قد يرغبون في القدوم إلى أو البقاء في الدولة العتيدة، بالاعتماد على المسوح الميدانية التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان عام ٢٠٠٣؛ وتقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات؛ وتحليل التأثير الممكن لعوامل الدفع والجذب على هؤلاء. ووفقا لكل ذلك، فإن العدد المتوقع للذين قد يرغبون في القدوم من الشتات للإقامة في الدولة هو حوالي مليون وربع مليون لاجئ فلسطيني، مقابل نفس العدد تقريبا من اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع والذين ابدوا الرغبة بالبقاء فيهما. وعلى ذلك قام التقرير بتقييم قدرات الدولة الفلسطينية على استقدام ودمج مليون ونصف من اللاجئين فيها خلال السنوات العشر الأولى على قيامها. ثم قام التقرير بتحليل خصائص اللاجئين المحتمل عودتهم أو بقاؤهم في الدولة العتيدة وتطلعاتهم واحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف مقارنتها بالظروف والإمكانات المتوقعة في تلك الدولة والتي تم استعراض وضعها القائم واستنباط الخيارات السياسية الممكنة لتلبية تلك الاحتياجات.

وبالرغم من التفاوت الواضح أحيانا في خصائص هؤلاء وتطلعاتهم فيما بينهم وفقا للبلد الذي يقيمون فيه وبينهم وبين المجتمع المقيم أصلا، وبالرغم من التفاوت في التطلعات ومستويات المعيشة لدى المجتمعات الفلسطينية في الشتات عنها في المناطق الفلسطينية وداخل كل مجتمع منها، والبون الواسع بين الامكانيات المتواضعة والصعوبات القائمة حاليا في الأراضي المحتلة وبين المتطلبات الهائلة اللازمة لاستيعاب اللاجئين الراغبين في العودة أو البقاء للإقامة، فقد تبين إمكانية تحقيق ذلك إذا ما قامت الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتم إخلاء المستوطنات ومنحت الدولة الفلسطينية سيطرة كاملة على مواردها وسياساتها الاقتصادية وتم تقديم تعويضات عادلة للاجئين

ومساعدات كافية للدولة العتيدة للبناء والتنمية المستدامة ، وقامت تلك الدولة باتخاذ سياسات مناسبة لتحقيق عملية الاستيعاب ، بحيث يكون دور القطاع العام فيها هو تسهيل الاستيعاب وتحفيزه وتوفير مقومات نجاحه ، بينما يلعب القطاع الخاص الدور الرئيسي وفق آليات العرض والطلب .

تمهيد

يشكل اللاجئون الفلسطينيون اليوم معظم أبناء الشعب الفلسطيني ويعيش القسم الأكبر منهم خارج حدود فلسطين التاريخية، وخاصة في دول الجوار في الأردن ولبنان وسوريا. أما في الضفة والقطاع فيشكل اللاجئون حوالي ٤٠٪ من السكان. ستواجه الدولة الفلسطينية عند قيامها مهمة جوهريّة تتمثل في استيعاب أولئك اللاجئين المقيمين فيها والقادمين من دول الشتات وهؤلاء قد يبلغ عددهم ما يفوق المليونين والنصف، نصفهم على الأقل قد يأتون من الخارج خلال السنوات العشر الأولى من عمر الدولة.

إن الأسباب التي ستدفع باللاجئين إلى البقاء في الدولة الفلسطينية أو القدوم إليها قد تتنوع كما أشارت لذلك استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ في الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وفي لبنان والأردن. لكن من الواضح أن فشل الدولة في عملية الاستيعاب سيشكل صدمة لهؤلاء اللاجئين الذين قد يروا في ذلك الفشل فصلاً آخر من فصول نكبتهم. لهذه الغاية رأى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حاجة ملحة في التحضير لعملية الاستيعاب تلك بهدف تقدير الاحتياجات ومناقشة الخيارات السياسية المتوفرة للدولة القادمة. لهذه الغاية قام المركز بإجراء الاستطلاعات بهدف إشراك اللاجئين أنفسهم في عملية التحضير. كما عمل على إشراك الخبراء والباحثين عن طريق كتابة الأوراق المحددة التي تناولت مختلف الموضوعات ذات العلاقة بعملية الاستيعاب. أسهمت النقاشات وورشات العمل التي قام بها المركز، بمشاركة خبراء وأكاديميين ورسميين وقيادات للمجتمع المدني، في إغناء الأبحاث والأوراق المقدمة لهذا المشروع المتعلق باللاجئين والدولة الفلسطينية.

يشكل هذا التقرير الذي تم اعداد مسودته الأولى في مطلع عام ٢٠٠٤ الورقة الأولى لمشروع المركز، وهو يلخص كافة القضايا التي أثارها المشروع ويستعرض كافة الخيارات السياسية التي تم التطرق لها في الأوراق والأبحاث وورشات العمل. ويود المركز أن يشكر بشكل خاص د. حازم الشنار الذي قام بكتابة التقرير وبتنسيق جوانب المشروع المتعلقة بتقدير احتياجات استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية. كما يود التقدم بالشكر لكافة الباحثين والخبراء، الذين فاق عددهم عن العشرين، لإسهاماتهم المختلفة في إتمام المشروع، ويود أن يشكر بشكل خاص د. جلال الحسيني، ود. سليم تمّاري، ود. راسم خمائسي، ود. سميح العبد، ود. خالد زيدان، ود. فضل النقيب، ود. ساري حنفي لتقديمهم أوراق رئيسية للمشروع. سيقوم المركز بنشر كافة هذه الأوراق وكافة التفاصيل المتعلقة باستطلاعات الرأي التي تم إجراؤها بين اللاجئين في فلسطين والأردن ولبنان وذلك في أوراق منفصلة.

كما يود المركز التقدم بالشكر الجزيل لكافة الجهات التي تعاونت مع المركز وقدمت النصح والمشورة كوزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية ودائرة شؤون اللاجئين ودائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية . كما يود أن يشكر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية وشركة الإحصاءات اللبنانية (ستاتكس لبيانون) لتعاونهما مع المركز الفلسطيني في إجراء الاستطلاعات في الأردن ولبنان . وأخيراً، يود المركز أن يشكر كافة الجهات الممولة لهذا المشروع وهي الحكومة اليابانية وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية، ومركز دراسات التنمية الدولية في كندا .

د . خليل الشقافي

مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مقدمة

وفقا للمعطيات السياسية الراهنة ، فإن المفاوضات لتحديد مستقبل اللاجئين الفلسطينيين ، وحل قضيتهم في إطار الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ستتم على أساس دولتين لشعبين يعيشان جنبا إلى جنب . وقد أصبح من الواضح ، من الأسس الموضوعية لتلك المفاوضات والنقطة التي توقفت عندها في طابا ، أن معظم اللاجئين لن يتمكن من العودة إلى مكان إقامته الأصلي حتى ولو تم الاعتراف بحقه فيها ، ولكن سيتمكن من يقرر العودة منهم ، من العودة في الغالب إلى الدولة الفلسطينية العتيدة في حدود ١٩٦٧ ، أو إلى مناطق سيجري تبادلها مع إسرائيل .

من هنا ، تبرز أهمية بل إلحاحية التخطيط والتهيؤ لإمكانية عودة حوالي مليون وربع المليون فلسطيني (كما سيتضح لاحقا وفقا لنتائج المسوح المشار إليها) ، معظمهم من اللاجئين والنازحين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة . وإضافة إلى ذلك ، فإن قسما كبيرا من المليون ونصف المليون لاجئ الذين يقيمون فيها حاليا ، يتطلع إلى الاندماج في المجتمع المحلي . وأي كانت نتائج المفاوضات ، فإن مهمة التحضير لاستيعاب العائدين إلى الدولة الفلسطينية ، ودمج اللاجئين الذين سيقون فيها تظل أمرا ملحا ، ناهيك عن أن باقي اللاجئين الذين سيختارون العودة إلى إسرائيل ، أو البقاء في الدول المضيفة ، أو الذين سيختارون الهجرة إلى دول أخرى ، والذين هم خارج إطار هذا البحث ، سيحتاجون أيضا إلى برامج أخرى للاستيعاب .

لقد تناولت دراسات سابقة عدة جوانب من موضوع استيعاب اللاجئين ، ومع هذا ، تبقى المحاولات لدراسة الموضوع بالشمولية والعلمية المطلوبة نادرة . هذا التقرير ، هو خلاصة للجهود التي بذلت لإنجاز مشروع البحث الذي قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (المركز لاحقا) في غضون العام المنصرم حول استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين سيختارون العودة إلى الدولة الفلسطينية ، أو البقاء فيها ، بعد التوصل إلى تسوية سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي . يقوم التقرير بتقديم عرض موجز لأهم الأبحاث ، والمسوحات السابقة التي تناولت الجوانب المختلفة من هذا الموضوع ، ويستعرض بشكل خاص ، بعض الدروس المستفادة من تجارب الشعوب الأخرى في مجال استيعاب اللاجئين العائدين . كما يتناول هذا التقرير خلاصة النشاطات التي قام بها المركز حول الموضوع ، إذ يقوم بتحليل لأبرز نتائج استطلاعات الرأي للاجئين في الأقاليم الثلاثة (الضفة الغربية وقطاع غزة ، والأردن ، ولبنان) . وبناء عليه ، يقوم بتقديم تقديرات لاحتياجات عملية الاستيعاب ، والخيارات السياسية لتحقيقها ، مستعينا بأهم

النتائج التي تم التوصل إليها في الأوراق المعدة للمركز، أو في ورش العصف الفكري للخبراء والمختصين حول الجوانب المختلفة لعملية الاستيعاب التي نظمها هذا العام .

وعلى الرغم من محاولة التقرير الإحاطة بجوانب البحث كافة، فإنه بالنظر إلى شموليته وجدته وقلة الموارد المتاحة لدراسة قسم من تلك الجوانب، فقد بقيت بعض الثغرات، أو بعض الموضوعات، بحاجة للمزيد من التعمق قائمة في التقرير . وأهم هذه الموضوعات، تحليل القدرات الذاتية وتقييمها في المجالات الاقتصادية والإدارية والمالية، والانعكاسات الاجتماعية وكيفية مواجهتها، وسبل التأقلم الممكنة بين العائدين والمقيمين واستراتيجياتها، والوضع القانوني للأراضي وتوزيعها واستخداماتها وصلاحياتها للاستخدام، وتحليل الموارد المالية المتوقعة وإمكانية تغطيتها لاحتياجات عملية الاستيعاب، والدراسات الفنية والاقتصادية التفصيلية للمواقع الحضرية التي سيتم استيعاب العائدين فيها، وجميع ذلك يحتاج إلى دراسات متخصصة .

الفصل الأول المنهجية

(1) أسس البحث

عملية التخطيط لاستيعاب اللاجئين العائدين إلى أوطانهم عموماً، ودمج المقيمين منهم في المجتمعات المحلية (المستقبلية)، عملية متشعبة ومتشابكة، إلا أنها تتسم بالتكاملية والترابط بين جميع المواضيع التي تتناولها. لذا، فإن البحث فيها يحتاج إلى دراسات موسعة متخصصة وشاملة. ونظراً لضرورة المتابعة والتحديث المستمر للمدخلات والمخرجات لمواكبة التغيرات الحاصلة، فإن ذلك البحث يتسم بالاستمرارية والديناميكية.

والمقصود بعملية استيعاب العائدين إلى بلدانهم، هو المساعدة في تحقيق العودة بشكل منظم، دون أن يعني ذلك، بالضرورة، التدخل المباشر بآليات العودة. وتهدف تلك العملية إلى توفير مقومات الإقامة والمعيشة للعائدين في بلدانهم، بغض النظر عن المكان الذي يعودون إليه، كما تشمل المساعدة في توفير فرص العمل والسكن والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية للعائدين، والتي سوف يشار إليها في هذا التقرير باختصار بعملية الاستيعاب. أما المقصود بعملية دمج اللاجئين المقيمين في المجتمع المحلي المستقبلي، فتعني إزالة حالة اللجوء عنهم من خلال توفير ظروف إقامة ومعيشة مساويتين لتلك المتوفرة للمواطنين في المنطقة المعنية، من ناحية السكن والخدمات المقدمة بالدرجة الأولى، بالنظر إلى أن شروط التملك والمواطنة والمعيشة الأخرى يفترض أن تكون متساوية مع بقية أفراد المجتمع المقيم. وسيشار إلى تلك العملية، في هذا التقرير باختصار، بعملية الدمج. وفي بعض الحالات، ومن أجل الاختصار، ستم الإشارة إلى العمليتين أعلاه بكلمة واحدة، هي الاستيعاب.

مجال البحث: مجال بحثنا هو أعداد اللاجئين العائدين والمحتمل بقاؤهم، ومواعيد العودة وأنماطها، ومتطلبات استيعاب العائدين، ودمج الباقين من اللاجئين، وتقديم الخدمات المناسبة لهم، والقدرة الاستيعابية للدولة الفلسطينية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لغايات تحقيق تلك المتطلبات. ولتحديد ذلك، تم تشخيص الوضع الراهن لهؤلاء اللاجئين في مناطق إقامتهم، وطرق اندماجهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي يعيشون فيها. كما تم تحديد ميولهم وانتماءاتهم، وخصوصاً السياسية والوطنية منها، وكذلك رغباتهم وتطلعاتهم وتوقعاتهم، ومواصفاتهم الاقتصادية والمهنية والتعليمية والاجتماعية؛ بهدف موازنتها مع الأوضاع والامكانات المتوفرة، حالياً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديد مدى توافرها مع بعضها بعضاً، وبالتالي تحديد الاحتياجات اللازمة لعملية الاستيعاب والدمج وسبل تلبيتها.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تقديم خيارات سياساتية؛ لتوفير المقومات اللازمة لعملية الاستيعاب، والحيلولة دون بروز حالة عالية من عدم الاستقرار والإشكالية

السياسية الاجتماعية للاجئين كمجموعة مميزة . كما يهدف إلى عدم وقوع تنافر مع بقية الشعب الفلسطيني حال عودتهم إلى الدولة الفلسطينية، ولضمان تخفيف معاناة العائدين بعد ٥٥ سنة من الانتظار المؤلم والإحباط، وذلك من خلال التأكد من أن عملية الاستيعاب لن تكون فصلاً جديداً من فصول النكبة . كما يهدف المشروع كذلك إلى ربط الجهود التخطيطية بالعملية السياسية الجارية، من خلال تقديم دعم فني لفريق المفاوضات في مرحلة الوضع الدائم، وكذلك التحضير لتطبيق الاتفاقيات حين اكتمالها . وعدا عن كون الاستيعاب والدمج جزأين رئيسيين من حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فإنه من المؤكد أن استقطاب الفلسطينيين في الشتات، والكفاءات منهم بشكل خاص لبناء الدولة الفلسطينية، هو جزء أساسي من فلسفة بناء تلك الدولة . لذا، يهدف البحث إلى تقديم مقترحات لتوفير الظروف المناسبة لاستقطاب الكفاءات والموارد اللازمة لعملية البناء المستقبلي للدولة العتيدة .

أدوات البحث : لقد تضمن مشروع البحث عدة محاور عمل، كان أولها القيام بثلاثة مسوحات ميدانية في فلسطين، والأردن ولبنان؛ لاستطلاع رأي اللاجئين حول أولوياتهم بالنسبة للمفاوضات والاستيعاب، إذ تم تقديم وصف كامل في التقرير لتلك الأولويات . وثانيها، القيام بمراجعة للدراسات والمسوح الميدانية التي أجريت، سابقا، حول مواضيع البحث وتجارب الشعوب الأخرى في مجال الاستيعاب . وثالثها، تقدير لاحتياجات عمليتي استيعاب العائدين إلى الدولة الفلسطينية، ودمج اللاجئين المقيمين فيها وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني، واقتراح آليات تحقيق تلك الاحتياجات ومواجهة تلك الانعكاسات من خلال أوراق عمل أعدها خبراء ومختصون خصيصا، أو من خلال ورش عصف فكري شاركوا فيها وتم تنظيمها لهذا الغرض، أو مقابلات خاصة تم إجراؤها مع أصحاب الرأي والمختصين .

ولأن التخطيط للاستيعاب يهدف إلى تقديم أساس لاتخاذ قرار واع، فقد سعينا لجمع المعلومات وتوثيقها وربطها، واستقاء توضيحات خلفية بالاعتماد على المؤسسات الأخرى ذات العلاقة، كوزارة التخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء، ودائرة المفاوضات، ووزارة الاقتصاد الوطني، وغيرها، وبالتنسيق والتعاون معها حيث كان ذلك ممكنا، وإلا فسيتم الاعتماد على الذات .

الفرضيات الأساسية : يفترض البحث أن الدولة الفلسطينية ستنشأ على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مع نهاية عام ٢٠٠٥ وفقاً لخارطة الطريق، وأن قسما من اللاجئين المقيمين في الخارج سيعودون إلى الدولة الفلسطينية حال نشوئها، وأن قسما من اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع سيبقون فيها . كما أن القدرة الاستيعابية للدولة الفلسطينية ستكون أفضل مما هي حاليا، وستكون كافية لاستيعاب هؤلاء ضمن شروط معينة . ومن بين هذه الشروط، أن تسيطر تلك الدولة على مواردها كاملة وأن تحصل

على المساعدات الخارجية المناسبة، وأن يحصل اللاجئون على التعويضات الملائمة، وأن تمارس سياسات من شأنها تسهيل عودة اللاجئين وتحفيزها وبقائهم بعد عودتهم.

منهج التقرير: في سياق عرض متطلبات عمليتي الاستيعاب والدمج، فقد تم التركيز على تحليل موضوعي العرض والطلب في مرحلتهما الزمنية المختلفة؛ التخطيطية منها والتحضيرية، والتنظيمية والتنفيذية، والتفاعلية والمستقبلية. وبناء على هذا التحليل، تم تقديم تقدير شامل يضم الاحتياجات والانعكاسات والأبعاد المختلفة التي شملها البحث، واقتراح الخيارات المناسبة لتلبيتها أو مواجعتها، كما تم استقصاء خيارات سياسية، وتقديم خيارات ومقترحات محددة للمفاوضين وصانعي القرار. وبالنظر لخصوصية دمج اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع والذين يتوقع بقاءهم فيهما، وارتباط ذلك بعملية إعادة تأهيل المخيمات القائمة هناك، فقد تم اقتراح سياسات وإجراءات مستقلة لاستيعاب هؤلاء اللاجئين، تتقاطع، في بعض الجوانب، مع السياسات والإجراءات المتعلقة باستيعاب الهجرة الوافدة للاجئين والنازحين الفلسطينيين من الخارج إلى الدولة الفلسطينية. وإذا كان الفصل الثاني مخصصاً لتحليل احتياجات الاستيعاب في ضوء الوضع القادم حالياً، فقد يطرح في طياته بعض السياسات التي يقترح اتباعها، كما أن الفصل الثالث، وإن كان مخصصاً لاستخلاص السياسات، فهو لا يخلو من التحليل لتلك الخيارات. وإذا لم يتم استخلاص استنتاجات محددة، أو تم إيراد معلومات دون تحليل واف لبعض بنود الفصل الأول؛ فذلك لأنه ستم معالجة تلك البنود لاحقاً.

ومع أن بعضهم يرى أن دراستنا للوضع الحالي يجب أن لا تكون هي الأساس لدراسة معالم المستقبل وتحديده واحتياجاته، لاعتقاده بأن الظروف الاقتصادية والسياسية ستكون مختلفة جوهرياً (إيجابيا) عند القيام بعملية الاستيعاب نتيجة للحل الدائم^١، إلا أن هذا التقرير اعتمد دراسة الواقع الحالي، لتحديد الفجوة بين ما هو قائم حالياً، وما هو مطلوب لعملية الاستيعاب، كما لو بدأت الآن؛ لأن هذا برأينا هو السبيل العلمي الوحيد الممكن حالياً لقياس احتياجات عملية الاستيعاب، خصوصاً وأن الظروف لن تكون مختلفة كثيراً عند البدء بعملية الاستيعاب، أما إذا تبدلت الأمور جوهرياً، فعندها قد يلزم تغيير السياسات.

(٢) مراجعة لأهم الأدبيات السابقة حول اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم:

بالرغم من وجود كم هائل من الأبحاث السابقة حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنه لم يتم تناول موضوع استيعابهم في السابق بصورة مباشرة؛ لكونه من المحرمات

^١ خليل نجم وآخرون في وزارة التخطيط.

^٢ حتى وقت قريب ساد في الأوساط الفلسطينية والعربية تخوف وشك حتى من موضوع تحسين أوضاع المخيمات وظروف معيشة اللاجئين؛ للاعتقاد بأنه يصب في خانة المشاريع الإسرائيلية والغربية لإزالة المخيمات وتوطين

آنذاك،^٢ إلا من عدد محدود منها مؤخراً، في حين تناول قسم آخر مواضيع ذات صلة بها. لذلك، فقد ارتأينا القيام بمراجعة لأهم تلك الأدبيات، للاستعانة بها في تحديد منهجية تقدير احتياجات عملية استيعاب اللاجئين الراغبين بالعودة، ودمج المقيمين الراغبين منهم بالبقاء في الدولة العتيدة، وفي صياغة الخيارات السياسية التي نتطلع إليها، فيما يتعلق بالمواضيع ذات العلاقة:

أ- الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالاستيعاب:

- الدراسة الفنية لاستيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمعدة من البنك الدولي، (البنك الدولي، ٢٠٠٢): وتعد هذه الدراسة أول دراسة فنية متكاملة تقوم بها جهة دولية محايدة في موضوع الاستيعاب، إذ شملت ست أوراق متخصصة حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع. وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها بحكم طبيعة الجهة المنظمة لها لا تضع الاعتبارات الوطنية الخاصة موضع الاهتمام، ولا تركز على الخصوصيات الداخلية الفلسطينية عند عرض الخيارات السياسية.
- الدراسة المعدة للاتحاد الأوروبي (تساردينديس وهوليراس، ١٩٩٩): اخذ على هذه الدراسة عدم تعمقها وشموليتها في معالجة قضية الاستيعاب، وانطلاقها من الظروف القائمة، لذا فقد جاءت نتائجها محدودة الأفق وقائمة.
- المخطط الإقليمي للضفة الغربية وقطاع غزة، (وزارة التخطيط الفلسطينية، ١٩٩٨): تناول هذا المخطط، ومن منطلقات وطنية فلسطينية، موضوع الاستيعاب في إطار التخطيط الشامل للتنمية الفلسطينية، لكنه لم يتطرق إلى خصوصيات عملية الاستيعاب، وبعض الجوانب التفصيلية المتعلقة بها، مثل موضوع استيعاب سكان المخيمات، ومستقبل الأوروا، والمستوطنات وغيرها.
- مواد ورشتي عمل مركز (شمل) حول الهجرة العائدة (٢٠٠١) والاستيعاب (٢٠٠٢): وقد ركزت هاتان الورشتان على الجوانب الاجتماعية لعملية العودة، ولم تصدر أوراقهما النهائية بعد.

ب. الدراسات التي تناولت مواضيع ذات علاقة بالاستيعاب:

- أبحاث المؤتمرات المنظمة من مركز دراسات التنمية الدولية الكندي (IDRC) وموادها، وشبكة أبحاث اللاجئين (RRN) وقد تناولت تلك الأبحاث

اللاجئين، والتي طرحت منذ بداية الخمسينيات بهدف تصفية القضية الفلسطينية، وكأن استمرار معاناة اللاجئين هو الضمان لاستمرار القضية مهما طال الزمن. وبرأينا إن تناول موضوع الاستيعاب، وفي هذا الوقت بالذات، (على أعتاب بناء الدولة الفلسطينية) هو ضرورة ملحة، ويصب في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني.

التعويضات، ومستقبل الأونروا، والتمويل الدولي وخلافه (١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٣). وتناول آخرها مواضيع ومنطلقات عامة لعملية الاستيعاب.

- النشرات الإحصائية المتعلقة باللاجئين والمخيمات الصادرة عن وكالة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ودوائر الإحصاء في فلسطين والدول المضيفة، والتي تقدم قاعدة بيانات مهمة عن مجتمعات اللاجئين، وتوزيعهم الديمغرافي، ومواصفاتهم الاجتماعية والاقتصادية.
- المسوح الميدانية والدراسات حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ودول الشتات، بما فيها اللاجئين، والصادرة عن مؤسسة دراسات التنمية النرويجية (FAFO)، ومؤسسة التنمية السويسرية (SDC)، ومركز شمل، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وهذه الدراسات ذات أهمية بالغة، للموازنة بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الفلسطينيون في الشتات والداخل؛ لتحديد تأثير عوامل الدفع والجذب في حجم العودة ومداهما، ومواصفات العائدين.
- استطلاعات الرأي السابقة للاجئين وغير اللاجئين حول ظروف اللاجئين المعيشية، وسبل حل قضيتهم الصادرة عن مؤسسات، مثل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PSR)، ومركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC)، ومركز إسرائيل-فلسطين للأبحاث والمعلومات (IPCRI). وقد قام الباحث بإجراء دراسة موازنة تاريخية لمنهجية تلك الدراسات ونتائجها. وقد تبين من دراسته تلك أن معظم تلك الدراسات كان مشوبا ببعض الثغرات المنهجية، خصوصا بما يتعلق باختيار العينة، أو كانت جزئية، لذا فإن الفائدة منها جاءت محدودة.
- الدراسات عن التجارب الفلسطينية والإسرائيلية والدولية للاستيعاب، والصادرة عن جمعية الدراسات العربية، وماس، وشمل، وبديل، والبنك الدولي، ومركز التنمية الإقليمي في رحبوت، وإسكوا (ESCWA) وغيرها. وتعطي هذه الدراسات تحليلات لتجارب الشعوب، وتقدم عبرا ودرسا من تجاربها، قد تكون مفيدة للتخطيط لعملية الاستيعاب الفلسطينية وتطبيقها، لذا سيتم استعراض نتائج بعض تلك الدراسات في الجزء التالي من هذا التقرير.
- الأبحاث ومواد المؤتمرات والندوات حول مفاوضات الوضع الدائم الصادرة عن دائرتي المفاوضات واللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية والأجنبية؛ مثل الجمعية الملكية البريطانية للشؤون الخارجية (RIIA)،

ومركز الدراسات اللبنانية في جامعة أوكسفورد (ILS). ونظراً لكون البعد التفاوضي أحد أبعاد هذه الورقة، فإن هذه الدراسات تشكل رافداً مهماً لتناول موضوع الاستيعاب، على الرغم من أن معظمها لم يتطرق إليه.

- الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والصادرة عن ماس، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الحكومية الفلسطينية وغيرها.
- الدراسات القانونية والسياسية الصادرة عن وحدة الدعم الفني في دائرة المفاوضات، ومركز بديل، وكذلك الوثائق القانونية والسياسية المتعلقة بقضية اللاجئين الصادرة عن الهيئات المتخصصة والإقليمية التابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة، والمفوضية العليا للاجئين، ولجنة التوفيق الدولية لفلسطين. وهذه الدراسات والوثائق تساعد، بالتأكيد، في وضع الإطار القانوني لعملية الاستيعاب.
- أبحاث مؤلفين مستقلين صادرة عن مراكز أبحاث أو جامعات تتعلق بالمواضيع ذاتها، مثل الدراسات الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة مكجيل (McGill) في كندا.
- المقالات والأبحاث في الدوريات المحلية والخارجية، والصفحات الإلكترونية للمؤسسات أعلاه حول المواضيع ذات العلاقة.
- ولأخذ فكرة وافية عن المراجع المذكورة أعلاه بالإمكان الرجوع إلى قائمة المراجع الموضوعية في آخر التقرير. لقد تمت مراجعة معظم المواد المذكورة أعلاه وتلخيصها، وتمت الاستفادة من الاستخلاصات والاستنتاجات الرئيسة منها في وضع المرجعيات للأوراق الرئيسة لمشروع البحث، وفي صياغة هذا التقرير. ومع ذلك، يبقى من المفيد استمرار المتابعة للجهود البحثية المتواصلة حول موضوع اللاجئين، عموماً، واستيعاب العائدين بشكل خاص؛ من أجل إغناء البحث وتحديثه.

(٣) تجارب الشعوب في مجال الاستيعاب

هناك تجارب عديدة حول استيعاب اللاجئين جديدة بالدراسة والاهتمام على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وقد تم تناولها في أبحاث وتقارير منها تقارير مختلفة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الحكومية الأمريكية لشؤون اللاجئين، ودراسات متخصصة صادرة عن دول أو منظمات ذات علاقة، أو مراكز بحثية

متخصصة . ولعل من المفيد البدء بدراسة التجارب الذاتية ، للتعلم منها وتدارك الأخطاء فيها ، ومن ثم تناول تجارب الآخرين للاستفادة منها . تمتاز كل تجربة من تجارب الآخرين بخصائص معينة ، تبعا لنوعية العائدين وللظروف التي تتم فيها . ومن المهم عند تناول كل تجربة الانتباه إلى تلك الخصائص ؛ حتى تكون دراستها ذات فائدة ومعنى . وقد تمت الاستفادة ، في استعراض هذه التجارب ، من التلخيص الوارد في ورقة (العبد وزيدان ، ٢٠٠٤) المعدة للمركز في الاستيعاب المجتمعي .

أ) التجربة الفلسطينية:

على الصعيد الفلسطيني المحلي وقعت موجتان من الهجرة العائدة ، واحدة قبل أو سلو (كنتيجة لحرب الخليج الثانية) ، والأخرى في أعقاب تنفيذ اتفاقية أوسلو . وهما ، على اختلافهما عن ما هو متوقع بالنسبة لعودة اللاجئين ، إلا أنهما تعطيان مؤشرات جديرة بالاهتمام ، سواءً من حيث المضمون والشكل ، أو السبب والنتيجة ، أو الانعكاسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية .

الموجة الأولى (العائدون بعد حرب الخليج الثانية) : تمتاز هذه العودة بالعودة الاضطرارية لمئات العاملين الفلسطينيين من الكويت والخليج ، والتحاقهم مجددا بأسرهم نتيجة فقدانهم وظائفهم هناك . وقد اعتبرت العودة من الخليج إلى المناطق الفلسطينية المحتلة الملاذ الأخير لأؤلئك الموظفين الفلسطينيين الذين طردوا من دول الخليج ، أو أنهت عقود عملهم فيه عقب حرب الخليج الثانية ، إذ لم يأل الكثير منهم جهدا في البحث عن عمل وإقامة في دول أخرى ، حتى ولو كلفهم ذلك اللجوء إلى دول المهجر . كما لم يعد منهم سوى من لم يتمكن من العمل في الخارج أو حالت سنه دون سعيه لذلك . ونظرا لكون عودتهم قسرية ، فقد كان عليهم التكيف مع ظروف عملهم الجديدة وفقا لشروط الموقف ، حتى ولو كانت متدنية في البداية ، وذلك ريثما يتم ترتيب فرص عمل أفضل فيما بعد .

وقد أشارت دراسة قام بها الباحث عامر نور (نور ، ١٩٩١) إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحمة التي واجهت هؤلاء العائدين إلى المناطق الفلسطينية ، وأهمها مشكلة البطالة التي واجهت العديد منهم ، ولو إلى حين ، على الرغم من تمتع معظمهم بالمؤهلات العالية ، والخبرات الطويلة في مجالات تخصصهم ، خصوصا في مجالات الإدارة والمالية والمحاسبة والكمبيوتر . والسمة الوظيفية هي الغالبة على معظمهم ، في القطاعين الخاص والعام على السواء .

وتشير البيانات التي تم استقاؤها من برنامج تشغيل العائدين من الخليج^٣ إلى أن عدد المسجلين منهم فيه كان محدودا جدا ، وان عدد هؤلاء المسجلين هو بضعة عشرات فقط ،

^٣ تم تشكيل هذا البرنامج عام ١٩٩١ بمبادرة عدد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وبينها جمعية الشبان المسيحية (YMCA) بالقدس بتمويل من الاتحاد الأوروبي .

(حوالي ٩٠ شخصاً)، وهم الذين تم تشغيلهم في مؤسسات محلية، معظمها منظمات أهلية غير حكومية، وبدعم وتمويل جزئي من البرنامج لا يتجاوز ٥٠٪، ولفترة محدودة لا تتجاوز العام. وقد بلغ معدل تكلفة المساعدة في توفير فرصة عمل من البرنامج للعائدين المسجلين لديه ٧٠٠ \$ شهرياً^٤.

وأما باقي العائدين، ويقدر عددهم بالمئات، فقد اشتغلوا في الأراضي المحتلة وأقاموا فيها، دون مساعدة من طرف خارجي، إذ عمل معظمهم في المجالات التي كانوا يعملون فيها سابقاً، وخصوصاً في المجالات الوظيفية لقطاعي الخدمات والمصارف. وقد صادف ذلك بدء نشاط عدد من المؤسسات الكبيرة فيها، مثل البنوك، وشركات التأمين، والكمبيوتر، وتم استيعاب بعضهم الآخر، لاحقاً، في القطاع العام، كما تم استقدام بعض منهم، واستيعابهم من خلال مشاريع الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتعددة، والمنظمات غير الحكومية الأجنبية، مثل برنامج (TOKTEN) الذي نفذته (UNDP)، وهدف إلى استقطاب كفاءات فلسطينية من الخارج للعمل في المؤسسات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن بعضهم اضطر للنزوح ثانية، نتيجة لعدم حصولهم على فرص عمل مواتية أو لعدم توفر ظروف إقامة ملائمة.

ويلاحظ من البيانات المتوفرة، أن معظم العائدين قد تم استيعابهم من حيث السكن، في البداية على الأقل، مع عائلاتهم التي كانوا قد تركوها للعمل في الخليج. كما أنهم استفادوا من الخدمات المتوفرة في البنية القائمة، ولم يحتاجوا إلى استثمارات إضافية ملموسة أو استثنائية للإقامة. وهكذا، فإن تجربة استيعاب هؤلاء تعتبر على محدوديتها وخصوصياتها، تجربة غنية وجديرة بالمزيد من الدراسة والتحليل؛ نظراً لاحتمال عودة أعداد من الموظفين الفلسطينيين من دول الخليج أو غيرها في أي وقت، واستعداداً لها في ظروف معينة.

الموجة الثانية (العائدون بعد اتفاقية أوسلو): على الرغم من عدم وجود أرقام إحصائية دقيقة للعائدين بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، فإن هناك دراسة إحصائية متوفرة تقدم فكرة عن العائدين، بشكل عام، إلى الأراضي الفلسطينية (المالكي وشلبي، ٢٠٠٠). فحسب التعداد السكاني الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ مجموع العائدين للأراضي الفلسطينية ممن كان لهم مكان إقامة معتاد سابق في الخارج ٢٦٧,٣٥٥ شخصاً حتى نهاية عام ١٩٩٧. ويشكل هؤلاء ١٠,٥٪ من سكان الأراضي الفلسطينية الذين تم عددهم فعلاً في التعداد العام للسكان نهاية عام ١٩٩٧. ويقدر عدد العائدين منذ اتفاقية (أوسلو) بمائتي ألف نسمة، وهو رقم شمل العائدين رسمياً، وحوالي ٦٠ ألفاً دون هويات، وهم من الذين كانوا قد رجعوا كزائرين ولم يخرجوا (حنفي، ٢٠٠٣).

^٤ من سجلات برنامج تشغيل العائدين من الخليج.

يمتاز العائدون، بناء على اتفاق وسلو، بكون معظمهم من الكوادر والأعضاء والعاملين في فصائل المقاومة الفلسطينية، أو أبناء عائلاتهم. وكثير منهم من العسكريين المحترفين، والإداريين المتمرسين في المراتب الإدارية والتنظيمية المختلفة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ورغم تميز مثل هذه الحالة، وكونها لن تتكرر في أي موجة قادمة للعائدين، فهي تعطي بعض الدلائل على كيفية تقبل العائدين من الخارج عموماً في المجتمع المحلي.

ورغم أن الخبرة التي مر بها القادمون الجدد، ومدى تفاعلهم مع السكان المحليين لم تدرس بالشكل الكافي، فقد أشارت بعض الدراسات (زريق، ١٩٩٦) إلى أن الكثير من العائدين عبروا عن تحررهم من الأوهام، وعن صعوبة في التأقلم. وبالمقابل، فهناك دراسات أخرى ناقشت المشاكل بين السكان المحليين والعائدين، وردود الفعل السلبية لدى هؤلاء السكان التي نتجت عن المعاملة التفضيلية التي حظي بها القادمون الجدد، والاعتمادات الضريبية الممنوحة لهم. كما تناولت تلك الدراسات آثار الاختلافات الثقافية والاجتماعية في المشاكل المذكورة.

وتشير المعطيات، إلى أنه على الرغم من أن معظم العائدين قد التحقوا بالعمل في القطاع العام فور عودتهم، ورغم حصولهم على أماكن للسكن في البنية القائمة، أو حصولهم عليها خلال اسكانات مختلطة أو خاصة، وتمتعهم بخدمات البنية التحتية القائمة والتحسينات التي طرأت عليها فإن كثيراً منهم ظلوا يعيشون بأوضاع معيشية لا تحسن فيها، رغم الامتيازات التي حصلوا عليها، مقارنة مع ما كانت عليه الأمور لديهم قبل عودتهم.

كما تشير المعطيات إلى أنه رغم الإسهامات الواسعة للعائدين في القوى العاملة، فإنه لم يطرأ أي تحسن ملموس في الوضع الاقتصادي للمناطق الفلسطينية؛ إذ إن مشاركة هؤلاء كانت في المجالات الوظيفية، والخدمية للقطاع العام. وعلى العكس من ذلك، فقد طرأ تراجع ملموس في معدلات النمو، ويعود ذلك للأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة، بالإضافة إلى مظاهر سوء الإدارة والفساد المتولدة من حادثة التجربة.

الدروس المستفادة من التجربة الفلسطينية:

- ضرورة الانتباه والتحضر المسبق إلى الآثار الاجتماعية السلبية التي من الممكن أن تترتب على عملية العودة نتيجة التفاوت في الثقافات وأنماط المعيشة للعائدين والمقيمين.
- إمكانية توسيع البنية التحتية القائمة وتطويرها لتلبية احتياجات أعداد محدودة من العائدين، دون الاضطرار إلى القيام بمشاريع مستقلة كبيرة وبناء تجمعات جديدة.
- إمكانية تكيف البنية الاقتصادية مع المستجدات الناجمة عن العودة في حالة توفر ظروف أمنية وسياسية مستقرة.

ب) التجارب الإقليمية:

هناك تجارب إقليمية عديدة في استيعاب المهاجرين العائدين، يعود بعضها لأسباب اقتصادية بحتة، مثل التجربة اليمنية، وبعضها الآخر يرجع لأسباب سياسية وعسكرية، أي في أعقاب نزاعات مسلحة، مع تضمينها أبعاداً اقتصادية واجتماعية عميقة. وإذا كانت دراسة جميع أشكال عملية الاستيعاب بدوافع الهجرة والعودة المختلفة مفيدة، فإن دراستنا هنا، ستقتصر على تجربتين جاءتا في أعقاب نزاعات مسلحة، بل وارتبطتا ارتباطاً وثيقاً بقضية اللجوء الفلسطيني، وهما التجربتان الأردنية والإسرائيلية.

● التجربة الأردنية:

يُعدُّ المجتمع الأردني مزيجاً من أغلبية وافدة، وأقلية مقيمة أصلاً. ويعود ذلك إلى موجات الهجرة الوافدة التي توالى على الأردن من جيرانه، وبشكل خاص، من فلسطين في أعقاب الحروب التي شهدتها المنطقة. وتعتبر تجربة الأردن في استيعاب اللاجئين ودمجهم في مجتمعها تجربة غنية جدية بالدراسة والتمحيص؛ لأن الأردن مشابه لفلسطين من حيث تطوره الاقتصادي والاجتماعي، ولأن المهاجرين الذين كانوا موضوع الاستيعاب معظمهم من الفلسطينيين، كما أن قسماً منهم مرشح للعودة إلى فلسطين ثانية. ولكن للأسف، فإن الدراسات حول التجربة الأردنية في الاستيعاب تكاد تكون محدودة. ورغم ذلك، من الممكن استخلاص عدة ملاحظات رئيسة عن التجربة الأردنية، يمكن الاستفادة منها في التعامل مع عملية الاستيعاب في الدولة الفلسطينية لاحقاً.

يلاحظ الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي في الأردن في أعقاب كل حرب شهدتها المنطقة؛ إذ يحمل اللاجئون معهم مدخراتهم وخبراتهم في أعقاب تلك الحروب، فهم لم يشكّلوا عبئاً على الاقتصاد، بل كانوا مصدراً للنمو وتطوره. ففي حين أدت موجات الهجرة إلى مضاعفة القوى البشرية عدة مرات، أدت كذلك إلى زيادة في الدخل القومي وارتفاع في مستوى المعيشة. وتؤكد الدراسات التي تمت لتطوير الاقتصاد الأردني ذلك؛ فمثلاً تشير إحدى تلك الدراسات (كنعان وكردوش، ٢٠٠٢) إلى حصول نمو اقتصادي بمعدلات مدهشة، في أعقاب عملية اللجوء الأولى للفلسطينيين نتيجة حرب ١٩٤٨-١٩٤٩، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي ٩٪ في سنوات الخمسينيات، و٨٪ في سنوات الستينيات قبل حرب ١٩٦٧. وكذلك ففي الأعوام ١٩٧٤-١٩٨٢ بعد الشفاء من آثار حروب ١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٧٣ بلغ معدل النمو الاقتصادي ١١,٦٪، وبعد حرب الخليج الثانية بلغ ٨,٢٪. وغني عن البيان أنه بعد حربي ١٩٦٧ و١٩٩٠ حصلت عملية نزوح جماعي للفلسطينيين، وبشكل رئيس، إلى الأردن، لاشك أنها أسهمت إسهاماً رئيساً في عملية الازدهار الاقتصادي المشار إليها.

كما أن عملية استيعاب اللاجئين قد جاءت دون تخطيط مسبق، وبالاعتماد على آليات السوق في استيعاب اللاجئين، في حين كان تدخل القطاع العام محدوداً في وضع خطط لاحقة لاحتواء الوضع، ولمواجهة الأزمات، وتلبية الاحتياجات الطارئة، والقيام ببعض المشاريع التنموية في أوساط اللاجئين بالتعاون مع المؤسسات الدولية. ونتيجة ذلك، لم تحدث أزمات في تلبية احتياجات اللاجئين بفعل التدفق المفاجئ والجماعي، باستثناء حدوث أزمات آنية محدودة في السكن والعمالة، أمكن تداركها من خلال آليات السوق، واتباع القطاع العام لسياسات وخطط لتسهيل النمو الاقتصادي وتخفيفه. وقد أثبتت البنية التحتية مرونة كبيرة في التطور وفقاً للاحتياجات، مع استمرار الاعتماد على سوق العمالة الخارجي والمساعدات الخارجية.

الدروس المستفادة من التجربة الأردنية :

- إمكانية استيعاب موجات اللجوء الجماعية حتى ولو كانت فجائية وتتم بدون تخطيط وتخصيص مسبق.
- الدور الحاسم لآليات السوق في تلبية احتياجات اللاجئين واحتواء الأزمات الطارئة الناجمة عن التفاوت المفاجئ بين جانبي العرض والطلب.
- أن اللاجئين هم عنصر للنمو الاقتصادي لما يقدموه من موارد بشرية ومادية لعملية التنمية ولا يشكلون بالضرورة عبئاً عليها.
- أهمية دور المساعدات والاستثمارات الخارجية في تمويل عمليات الاستيعاب.
- أهمية دور القطاع العام في تسهيل تلبية السوق لمتطلبات عملية الاستيعاب.

● التجربة الإسرائيلية :

يعدّ المجتمع الإسرائيلي بكامله مزيجاً من أغلبية يهودية وافدة، وأقلية عربية مقيمة أصلاً. وقد حصل هذا نتيجة لموجات الهجرة اليهودية الوافدة التي توالى على فلسطين في البداية، وعلى إسرائيل بعد تأسيسها، والتي جاءت من أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن الدول العربية بعد الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٤٨-١٩٤٩ ومن دول المنظومة الاشتراكية بعد انهيارها في أواخر التسعينيات. وتعتبر تجربة إسرائيل في استيعاب المهاجرين ودمجهم في مجتمعتها تجربة غنية جدرة بالدراسة والتمحيص. وقد تناول التجربة الإسرائيلية من العديد من المؤسسات والباحثين، من بينها الورقة التي كرس لتقييم تجربة الاستيعاب الإسرائيلية في سياق دراسة البنك الدولي عن متطلبات استيعاب

العائدين إلى فلسطين (الترمان، ٢٠٠٢)، والتي جاءت متوافقة في استنتاجاتها مع ورقة أخرى (نيومان، ٢٠٠٠)؛ إذ تم تقييم سياستي الاستيعاب المعتمدتين في إسرائيل منذ نشوئها. وقد تناولت هاتان الورقتان بالتحليل المرحلتين الرئيسيتين للتجربة الإسرائيلية في الاستيعاب: مرحلة الخمسينيات ومرحلة التسعينيات.

المرحلة الأولى في الخمسينيات: ركزت تجربة المرحلة الأولى على اتباع سياسة مركزية للتخطيط والتنفيذ. فنتيجة لقيامها على المعتقد الإيديولوجي الذي كان سائداً في إسرائيل آنذاك، والمتمثل في الحاجة إلى مراكز سكنية متناثرة بهدف "حماية حدود الدولة وتطوير القرى الفلسطينية"، تم اتباع أسلوب التخطيط المركزي الذي يركز على تطوير البلدات والمدن الصغيرة الواقعة في جميع أنحاء إسرائيل وتنميتها بعيداً عن المركز، ومن ثم استخدمت تلك المدن والبلدات لإيواء القادمين الجدد وإسكانهم. كما تم استغلال المساكن التي أخلاها اللاجئون الفلسطينيون عند هجرتهم في بعض الحالات.

وأسهمت موجة الهجرة الكثيفة التي تمت في أعقاب قيام دولة إسرائيل في اتباع أسلوب التخطيط المركزي، إذ ارتفع الطلب على المرافق السكنية ارتفاعاً حاداً. وقد ترافق ذلك مع محدودية الوقت والموارد، مما قاد إلى تشييد وحدات سكنية لا تتجاوز مساحة الواحدة منها ٣٠ متراً مربعاً في بعض الأحيان، بالإضافة إلى أن التخطيط المركزي، وبُعد المدن والبلدات الصغيرة عن المراكز الرئيسة القائمة كان معناه محدودية الفرص الاقتصادية المتوفرة في هذه المدن والبلدات.

وقد أثبتت هذه التجربة لاحقاً فشلها وانعكاساتها السلبية الكبيرة في عدة مجالات، خصوصاً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. فنظراً لكون الحكومة هي الجهة التي تقرر مكان استيعاب القادمين الجدد، دون مراعاة للاختلاف في التركيبة العرقية لهؤلاء القادمين - وهم من اليهود الشرقيين (السفارديم) - مقارنة مع السكان المقيمين - وهم من اليهود الغربيين (الاشكناز) - نشأت تجمعات سكنية مفصولة عرقياً عن بعضها، ورافق ذلك قلة في الإمكانيات الاقتصادية، وعدم توفر الحد الأدنى من الخدمات في المدن والبلدات الصغيرة، مما أدى إلى حدوث احتكاكات وتوترات كبرى بين المجتمعين. واضطر العديد ممن استقروا في بادئ الأمر في "مدن التطوير وبلداتها" إلى مغادرتها تجاه المراكز بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل، متسبباً بذلك بمزيد من الإضعاف لتلك المدن والبلدات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

التجربة الثانية في التسعينيات: ركزت تجربة المرحلة الثانية، بصورة رئيسة، على اتباع سياسة السوق الحرة في استيعاب المهاجرين القادمين إلى إسرائيل من المعسكر الاشتراكي المنهار، وخصوصاً من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة وإثيوبيا، إذ كان دور الحكومة

دوراً مساعداً للعملية فقط . وعلى النقيض من تجربة الخمسينيات ، فقد أعطي القطاع الخاص دوراً أكبر في إيجاد الحلول المناسبة لاستيعاب القادمين الجدد ، واقتصر تدخل الدولة في إيجاد حلول فورية وسريعة لاحتياجات السكن الطارئة . كما قامت الحكومة بتوفير الحوافز لخبراء التطوير ؛ كي يقوموا بإنشاء وحدات سكنية ، عن طريق منحهم أراضي بأسعار تبلغ ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة من قيمتها السوقية الفعلية ، كما قلصت الاشتراطات البيئية . كذلك قامت الدولة بتوفير الضمانات والالتزامات لشراء الوحدات . وعلاوة على ما تقدم ، فقد كان بمقدور القادمين الجدد اختيار مكان سكنهم من بين العقارات السكنية المتوفرة من خلال السوق الخاص . وقامت الدولة ، أيضاً ، بمنح إعانات إيجار وغيرها من المساعدات خلال الفترات الأولية ، هذا إلى جانب توفر الخيار أمام من يرغبون في العيش في سكن من قبل الدولة .

وانتقلت أهداف الحكومة من تطوير المدن والبلدات الصغيرة وتنميتها ، إلى تطوير الأحياء الجديدة وتنميتها ، في ضواحي المراكز القائمة ، وعلى محيط مدن التطوير وبلداتها . وقد أتاح هذا المنهج إقامة مرافق سكنية ذات جودة أفضل ؛ إذ أصبح بعضها أكثر تفوقاً في جودة الوحدات السكنية . وقد أدت خيارات شراء المساكن عن طريق السوق الخاص إلى مزيج أفضل بين المجتمعات السكانية القائمة والقادمة .

ومع انه لا زالت هناك بعض المشاكل والتوترات بين القادمين الجدد في مدن التطوير وبلداتها والسكان المحليين بسبب الاختلافات في الخلفيات العرقية ، وبروز بعض الأحياء المقصورة على القادمين الجدد ، إلا أن هذه التجربة قد أثبتت فعاليتها وجدواها ، وقدرتها على احتواء الانعكاسات السلبية بصورة طبيعية . فهذه المشاكل تعد ثانوية ، بالموازنة مع العزل والفصل الذي نجم في أعقاب تجربة الخمسينيات ، بالإضافة إلى أن انتقال القادمين الجدد إلى مدن التطوير وبلداتها قد أدى إلى الانتعاش الاقتصادي ، في معظم هذه المناطق التي كانت تعاني من ركود اقتصادي وكساد .

الدروس المستفادة من التجربة الإسرائيلية :

- أن استيعاب موجات اللجوء الجماعية والفجائية ممكن بتضافر جهود القطاعين ، العام والخاص مع أهمية دور القطاع العام في المراحل الأولى ، وضرورة تسهيله لأداء آليات السوق في تلبية متطلبات عملية الاستيعاب لاحقاً .
- أن الإدارة المركزية لعملية الاستيعاب من قبل القطاع العام لابد أن تراعي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الممكنة في عملية التنمية . إذ إن إقامة تجمعات سكنية خاصة بالعائدين ، ومستقلة عن التجمعات القائمة ، قد تسبب في فجوة بين الشرائح الاجتماعية المقيمة والقادمة ، ومع ذلك لابد من مراعاة المزايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للعائدين .
- يشكل القادمون الرافعة الرئيسية للبناء و للنمو الاقتصادي ، ومن الممكن التغلب على المشاكل الآنية الناجمة عنهم .
- أن التعويضات والمساعدات والاستثمارات الخارجية لها دور حاسم في تمويل عمليات الاستيعاب وبناء الدولة الناشئة .

ج) التجارب الدولية الأخرى:

هناك تجارب عديدة وغنية في العالم للهجرة العائدة إلى بلدانها في أعقاب نزاعات مسلحة . ومن أهم تلك التجارب ، تجارب شعوب وسط إفريقيا ، والبلقان ، وجنوب شرق آسيا . كما أن هناك تجارب لهذه الهجرة العائدة في ظل الظروف السلمية ، وبرزت تلك التجارب ، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا . ومن الدراسات التي تناولت تجارب الشعوب في العودة ، الدراسة التي قام بها مركز " شمل " حول إعادة دمج العائدين الفلسطينيين (شمل ، ١٩٩٧) ، والتي قيم فيها عدة خبرات وتجارب سابقة تعنى باستيعاب العائدين في دول مختلفة ، منها غانا ، وأترك بلغاريا ، واسبويو ، وأوغندا .

وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن حجم السكان القادمين وتكوينهم ، من حيث الفئات العمرية ، والنوع الاجتماعي ، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، هي أمور في غاية الأهمية بالنسبة لعملية الدمج . وعلاوة على ذلك ، فقد بينت الدراسة أن الفترة الزمنية لوصول العائدين ، والطريقة التي يتم بها ، منظمة أو فجائية أو بأعداد صغيرة ، تسهم - إلى حد كبير - في إمكانات الدمج واحتمالاته . ومن العوامل الأخرى وراء الدمج الناجح ، كما أوردتها الدراسة المذكورة ، قضايا مرتبطة بالوضع الاقتصادي القائم في الدولة المضيفة ، ومقدار المساعدات الوطنية والدولية التي يتم تلقيها ، والمهارات التي يمتاز بها القادمون الجدد .

وانتهت الدراسة إلى أن التدفق الكثيف للعائدين ، ليس بالضرورة أن يكون مضرًا ، بل قد يكون مفيداً ، ويحدث بصفة خاصة في ظل القدرات المالية والمهارات التي يمتاز بها القادمون الجدد ، بما في ذلك استعدادهم ورغبتهم في الاستثمار في وطنهم الجديد . وأوضحت تلك الدراسة أيضا ، أن التدفقات الكثيفة للعائدين في معظم الحالات التي جرى تقييمها حدثت في غضون أسابيع أو أشهر ، حيث كانت تدفقات " شاملة وكثيفة وفجائية وغير منظمة وغير متوقعة " . وبالرغم من ذلك ، فقد خلصت الدراسة إلى أن مثل هذه التدفقات قد أثبتت جدواها للمناطق التي حلت في أوضاع مواتية .

لكن الدرس الرئيس من التجارب الدولية ، كما أشار إليه الباحث ساري حنفي ، مدير مركز " شمل " بناء على دراسة توثيقية قام بها لعودة المهاجرين من عدة دول بينها كمبوديا وموزامبيق وغواتيمالا ؛ هي " أن تاريخ الهجرات العائدة لا يشير إلى أن نسبة كبيرة من اللاجئين تعود إلى أوطانها ، وان من يعود منهم لا يعود بالضرورة إلى منشئه الأصلي ، بل يعود إلى مكان يجد ظروف عمل وإقامة أكثر ملاءمة ، أي أن العامل الوطني ليس هو الغالب في قرار عودته ، بل العوامل الاقتصادية والاجتماعية أولا " (الأيام ، ٩ / ٨ / ٢٠٠١) .

الدرس المستفادة من التجارب الدولية الأخرى :

- أن التدفق الكثيف للعائدين ليس مضرًا بالضرورة ، بل قد يكون مفيداً إذا ما امتاز القادمون الجدد بالقدرات المالية والمهارات ، وابدوا استعدادهم ورغبتهم في الاستثمار في وطنهم الجديد .
- أن معظم اللاجئين لا يعودون إلى أوطانهم ، وان من يعود منهم لا يعود بالضرورة إلى بيته الأصلي بل يعود حيث يجد ظروف عمل وإقامة أفضل ، فالغلبة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في قرار عودته .
- من أهم العوامل التي تعتمد عليها عملية الاستيعاب :
 - حجم السكان القادمين وتكوينهم من حيث الفئات العمرية والنوع الاجتماعي والمهارات التي يمتازون بها ؛
 - الفترة الزمنية لوصول العائدين والطريقة التي يتم بها ، تدريجية أو فورية ، منظمة أو فجائية ، جماعية أو فردية ؛
 - الوضع الاقتصادي القائم في الدولة المضيفة ومقدار المساعدات الوطنية والدولية التي تتلقاها .

(٤) المشروع البحثي للمركز في مجال اللاجئين

أ. استطلاعات المركز حول مواقف اللاجئين

نظراً لأهمية حل قضية اللاجئين وحساسيتها، فقد برزت الحاجة، بشكل مستمر، لاستمزاغ رأي اللاجئين داخل المخيمات وخارجها، واستكشاف موقفهم من مشاريع حل قضيتهم بأبعادها المختلفة، وكنوع من الشراكة الديمقراطية في تقرير مصيرهم، والتعبير عن تطلعاتهم المستقبلية، بما يفيد المخطط والمفاوض وصاحب القرار، لاتخاذ مواقف أكثر تلاؤماً مع تلك التطلعات. من هنا، قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بثلاثة مسوح لاستطلاع رأي اللاجئين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، ولبنان. كما قام بمسح آخر لغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، شمل أسئلة مشابهة لتلك التي سئلت للاجئين حول حل قضيتهم. وقد هدفت هذه الاستطلاعات إلى أمرين: أولهما، التعرف الى مواقف اللاجئين وخياراتهم من الحل الدائم لخدمة أغراض المفاوضات، إذ اعتمدت لهذه الغاية استمارة المسوح المذكورة، مبنية على السقف السياسي الذي تم بحثه في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية في طابا في كانون ثاني (يناير) من عام ٢٠٠١. وقد كانت الأسئلة محددة ضمن محدداته. أما الهدف الثاني، فهو القيام بتقدير أعداد اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى الدولة الفلسطينية، وتحديد سماتهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لخدمة أغراض التخطيط المستقبلي.

ومن أجل ضمان الفائدة القصوى لمخرجات الاستطلاعات، فقد تم وضع استمارة المسح بالتشاور والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بشؤون التخطيط في السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك مع باحثين ومنظمات بحثية غير حكومية معنية بملف اللاجئين للاستفادة من خبراتها. وشملت استمارة مسوح استطلاع رأي اللاجئين حوالي ٣٠٠ متغير، كان بعضها أسئلة حول المواقف والسلوك، وبعضها الآخر معلومات عن المبحوثين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وفي البداية، تناولت الاستمارة أسئلة المواقف والآراء، وبعد ذلك تناولت الأسئلة المتعلقة بالسلوك، مراعية خصوصيات كل إقليم.

لقد كان مقررًا أن يبدأ المسح الميداني لاحتياجات الاستيعاب مباشرة بعد انتهاء مفاوضات طابا في عام ٢٠٠١، ولكن بسبب تصاعد حدة الانتفاضة، فقد تم تأجيل البدء به مرارا، إلى أن تقرر البدء به في بداية العام ٢٠٠٣. جرى العمل الميداني في استطلاع رأي اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة في شهر كانون الثاني، وفي الأردن جرى في شهر أيار، أما في لبنان فقد جرى ذلك العمل في شهر حزيران من نفس العام. وقد بلغ حجم عينة المسح لكل إقليم ١٥٠٠ استمارة، موزعة جغرافيا وفق معطيات التوزيع السكاني

لتلك المنطقة . وقد بلغت نسبة الاستجابة ٩٩٪، وكانت ونسبة الخطأ في المعاينة ٣٪. وبلغ معدل عدد أفراد العائلة في العينة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧,٥٥ شخصاً، وبلغ في الأردن ٦,١٦ شخصاً، ثم في لبنان ٤,٥٩ شخصاً. وسنستخدم النتائج التفصيلية عند تقديرنا لحجم الهجرة الوافدة إلى الدولة الفلسطينية من اللاجئين، وكذلك عند تقدير احتياجاتهم .

ب. أبحاث المركز ودراساته

وفي إطار الجهود لتوفير رؤيا علمية متكاملة حول استيعاب اللاجئين وتقديمها إلى الجهات الفلسطينية ذات العلاقة، باشر المركز في العام ٢٠٠١ بالقيام بمشروعه البحثي، لتقدير الاحتياجات لإنجاز عملية استيعاب اللاجئين العائدين للدولة الفلسطينية . وقد بدأ مشروع البحث (الذي يعتبر الباحث، معدُّ هذا التقرير منسقا له) بإجراء استقصاء لمتطلبات إنجازه، بما في ذلك المراجع لمحاوّر البحث المختلفة، وما هو متوفر منها . وقد جرى، بالتزامن مع إجراءاته، العمل على إعداد ست أوراق عمل؛ لتغطية الجوانب النظرية الأساسية المتعلقة به وهي: العودة، والتعويض، والاستيعاب المجتمعي، ومستقبل الأونروا المخيمات، مصير المستوطنات المخلاة، والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية الاستيعاب . وقد عهد بكتابة هذه الأوراق إلى مجموعة مختارة من المختصين، وتمت مناقشتها في ورش عصف فكري مع ذوي العلاقة، كما عقب على كل ورقة أحد العاملين في الحقل الذي كتبت الورقة فيه . وعقدت ورش عمل في الجوانب التي لم تتم معالجتها في الأوراق الست المذكورة . ويأتي هذا التقرير كخلاصة لمجمل هذه الجهود، إضافة لمحاولته استيعاب كل المراجع الأخرى التي سبق ذكرها أعلاه؛ فقد تم وضع التقديرات الذاتية لاحتياجات الاستيعاب، ورسم الخيارات السياسية له، بناء على الاستخلاصات التي تم التوصل إليها من جميع تلك المصادر .

وإذا كان هذا التقرير يقدم إجمالاً لأعمال المركز في سياق المشروع، وتلخيصاً لتحليل الجوانب المختلفة من عملية الاستيعاب التي سبق تناولها من قبل الدراسات وورش العمل المذكورة، فإن العودة إلى نتائج المسوحات والأوراق الأصلية ومحاضر الورش، لاغنى عنها، للإطلاع على تفاصيل تلك الدراسات والأبحاث التي سيصدرها المركز .

(٥) بعض المنطلقات الأساسية لتخطيط عملية الاستيعاب:

من المفيد قبل القيام بأي عملية تحليل وتقديم للخيارات السياسية حول أي قضية ذات بعد تخطيطي استراتيجي كالاستيعاب، إن تحدّد المنطلقات المنهجية لتناولها وللتعامل معها. ومن المهم استلهاً هذه المنطلقات، إما من التجارب الشبيهة، أو الاسترشاد برأي الخبراء، وإن كان من الأفضل الجمع بينهما، كما في حالتنا، إذ حرصنا على الأخذ بدروس التجارب السابقة المتعلقة بالاستيعاب، خصوصاً، التجارب الإسرائيلية والفلسطينية، ورأي الخبراء والمختصين بقضايا التخطيط واللاجئين.^٥ ولكون عملية الاستيعاب جزءاً من عمليتي بناء الدولة والتنمية الشاملة، وهي عملية متشعبة ومتداخلة مع كل جوانب هاتين العمليتين، فلا بد من تحديد الأسس التي يقوم عليها تخطيط الاستيعاب بالعلاقة مع العمليتين الأخرين:

- التعامل مع الاستيعاب في إطار الخطة الشاملة للتنمية والتغيير الديمغرافي، وليس كجزء منفصل عنها، والانطلاق من افتراض أن الاستيعاب يجب أن يكون جزءاً من الخطة وليس فوقها، بحيث تأخذ بالاعتبار مهام الاستيعاب في كل بند من الخطة. وبعد وضع الخطة، فمن الممكن تجميع البنود المتعلقة بالاستيعاب كافة؛ فمثلاً: يجب أن تشكل سياسات الإسكان جزءاً من الاستراتيجية الوطنية، لتحفيز عرض السكن. ولكون تلك السياسات عنصراً رئيساً، فينبغي الاهتمام بمبادرات تمويل الإسكان. لكن تعذر تناول قضايا التنمية كافة، في تقرير متخصص بموضوع الاستيعاب كهذا، جعلنا نقفز فوق هذه النقطة، وتناول موضوع الاستيعاب كعملية مستقلة، ولكن مع مراعاة متطلبات عملية التنمية ما أمكن.

- النظر إلى التخطيط للاستيعاب على أنه عملية شمولية تكاملية مترابطة مع بعضها بعضاً، ومع قضايا التنمية كافة، وعلى أنها عملية مستمرة ومتجددة، تهدف لاحتواء التغيرات، وتستلزم المتابعة ومراعاة الخبرة. وعليه، فقد حرصنا على ترابط المواضيع التي تناولناها بخصوص عملية الاستيعاب وتكاملها كافة، وحاولنا ربطها - ما أمكن - بمتطلبات التنمية عموماً، وحرصنا على تحديث مضامينها بشكل مستمر لمواكبة المستجدات وتراكم المعرفة.

- الانتباه إلى العلاقة الجدلية والتبادلية لحل مشكلة اللاجئين مع باقي قضايا الحل النهائي؛ لما لتلك القضايا من انعكاسات على حل قضية اللاجئين، وعملية الاستيعاب بصورة خاصة. فمثلاً، لا يمكن الحديث عن حجم

^٥ انظر مثلاً: ورقتي خليل نجم وركس برين في مؤتمر أوتاوا لأبحاث اللاجئين في ١٧-٢٠/٦/٢٠٠٣.

الاستيعاب ومواقعه دون معرفة حدود الدولة العتيدة، ومدى السيطرة المفترضة لتلك الدولة على أراضيها ومواردها الطبيعية، ودون معرفة مصير المستوطنات اليهودية ومصير القدس. فهل ستكون القدس هي العاصمة؟ وما هو مصير اللاجئين من المناطق المحيطة بها؟ وما مصير المخيمات التي على تخومها؟ وما هي طبيعة العلاقات الإقليمية عند توقيع اتفاقية الحل النهائي مع إسرائيل؟ وهل ستسهل تلك العلاقات عملية الاستيعاب أم ستعطلها؟ كما ينبغي التخطيط لعملية الاستيعاب بمخرجات باقي موضوعات حل قضية اللاجئين، وخصوصاً قضية التعويضات التي يعول عليها كمصدر لتمويل عملية الاستيعاب، إلى جانب المساعدات الخارجية.

● النظر إلى عملية الاستيعاب كجزء من حل قضية اللاجئين من خلال إنهاء حالة اللجوء، والنظر إليها كجزء من عملية بناء الدولة، إذ يتوقع أن يشكل سيل الوافدين، ليس فقط، سوقاً للمستهلكين، بل رافداً للدولة بالكوادر المدربة والمتعلمة، عدا عن ما يملكه الوافدون من إمكانات مادية وبشرية خلاقة. لذا، لا بد من الانطلاق من عدم كون العائدين مجرد مستهلكين، بل من كونهم مزودين للطاقات، ومشاركين فعالين في تنفيذ البرامج والإنتاج. من هنا، تتبع أهمية دراسة مواصفاتهم المتوقعة؛ ديمغرافيا، ومهنيا، وتعليميا، واجتماعيا، واقتصاديا. وينبغي أن لا تأخذ عملية استيعاب الكفاءات، وذوي رؤوس الأموال طابعا تلقائيا واعتياديا، بل لا بد من اتخاذ سياسة نشطة لاستقطابهم وتحفيزهم للعودة.

● ترك الفرصة للقطاع الخاص لتولي القيام بالمشاريع ذات العلاقة بالاستيعاب والتنمية عموما، وجعل دور القطاع العام ينحصر في تهيئة الظروف لقيام القطاع الخاص بتلك المشاريع بدلا من أن يتولى هو القيام بها، أو أن يحتكر إدارة تلك المشاريع لنفسه، أو أن يتولى إدارتها بصورة مركزية صارمة. وهنا، لا بد من التنبيه إلى عدم وجود شيء مطلق يسمى بالقدرة الاستيعابية؛ لأن هذا يعتمد على عوامل دفع وجذب، ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة. من الممكن وضع برامج التوظيف أو الإسكان، مثلا، كجزء من استراتيجية الاستيعاب، ولكن تلك البرامج ينبغي أن تظل كشافاً يهتدى به فقط، وأن تكون مرنة وقابلة للتعديل وفقا لمتطلبات السوق، والفرص الاستثمارية المتوفرة، ويجب أن يعهد لتنفيذها إلى القطاع الخاص. ولأن العودة تعتمد على عدة عوامل، فلا بد أن تكون طوعية إلى أقصى الحدود الممكنة، وأن يحكمها توازن السوق (العرض والطلب). وينبغي، كذلك، عدم اتخاذ إجراءات بيروقراطية، أو تبني قرارات مركزية تحد من أداء السوق.

فسياسات التوطين والتنمية لا بد أن تعزز خيار اللاجئ، وان تتجنب التشويه البيروقراطي والإجراءات الاعباطية، بل عليها أن تساعده في الانتقال الحر للسكن والعمل حيث يشاء، بما يضمن اختصار تكاليف الانتقال والسكن وإيجاد الفرص المناسبة للعمل والاستثمار.

- عدم احتساب التكلفة بصورة ميكانيكية؛ أي ليس بالضرورة أن تساوي تكلفة استيعاب خمسة آلاف عائد خمسة أضعاف تكلفة استيعاب ألف عائد، لان هناك تداخلا في بعض التكاليف، إذ من الممكن لأغراض التقدير العام والتقريبي فقط تجاوز هذه النقطة. ونظراً لإمكانية تجاوز التكاليف استعدادات الممولين، فإن التمويل لا بد أن يتركز على التعويضات في تمويل عملية الاستيعاب، ولكن مع السعي للحصول على أكبر قدر من المساعدات والهبات، لتمويل عمليات الأعمار والتنمية الاعتيادية، وعمليات الاستيعاب الطارئة على الأقل.

- بالتوازي مع عملية الاستيعاب، لا بد من إزالة أسباب الهجرة الخارجة القائمة حالياً من الضفة والقطاع لبعض الشرائح الاجتماعية، وتلافي آثار التدمير للبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، والآثار السلبية المتراكمة حوله، خلال فترة العدوان الإسرائيلي المستمر منذ أيلول ٢٠٠٠، وإزالة، أو تخفيف الشغرات والفوارق المتوارثة في التنمية (جغرافياً، بين الضفة وغزة، وبين شمال ووسط وجنوب الضفة، وبين المخيم والقرية والمدينة؛ واجتماعياً، بين الفقراء والأغنياء، وبين اللاجئين وغير اللاجئين، والمحليين والعائدين). لذا، فمن الضروري القيام بعملية الاستيعاب بالتوازي مع عملية إعادة الإعمار الاقتصادي، وتجاوز نقاط القصور الذاتي. كما لا بد من أن تتزامن عملية الاستيعاب مع إعادة بناء القدرات التنظيمية الذاتية وتأهيلها لإدارة عملية الاستيعاب، وتوفير الموارد المادية والفنية اللازمة لتنفيذها، قبل البدء بها.

الفصل الثاني
تحليل جانبي العرض والطلب
لعملية الاستيعاب

(١) تحليل جانب الطلب

ينبغي التمييز بين جانبي العرض والطلب لعملية الاستيعاب وذلك لاختلاف محدداتهما، ولقياس كل أبعاد عملية الاستيعاب، من هاتين الزاويتين، كل على حدة، ولأن الموازنة بينهما تفيد في عرض عوامل التأثير المحتملة في سير عملية العودة. يحدد العرض والطلب، إذا ما تركت حرية التصرف للاجئين وفقا لمعطيات السوق، نمط تدفقات اللاجئين الوافدين إلى الدولة الفلسطينية وحجمها. وقد تم في هذا التقرير تحديد الطلب الكلي لعملية الاستيعاب دون فصل بين طلب القطاع العام أو طلب القطاع الخاص، نظرا لصعوبة ذلك الفصل في هذه المرحلة، على أنه تمت الإشارة في بعض الأحيان إلى الجهة المعنية بالطلب.

أ. العودة

تشمل العودة في هذا التقرير عودة من يرغب من اللاجئين الفلسطينيين في الشتات للإقامة الدائمة في الدولة الفلسطينية، ولا تشمل تلك العودة، عودة من سيعود منهم في إطار الحل الدائم إلى إسرائيل. وإضافة للعودة المشار إليها، يأخذ هذا التقرير بالحسبان بقاء من يرغب من اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة للإقامة الدائمة في الدولة الفلسطينية.

١) حجم العودة

يكتسي تقدير حجم العودة أهمية قصوى عند تحديد الأهداف للأغراض التخطيطية التي تقوم عليها عملية الاستيعاب. وعليه فقد أعرنا هذا البند عناية خاصة؛ إذ ستنى عليه توقعاتنا المستقبلية كافة وتوجهاتنا السياساتية المشتقة منها. ونظرا لتوفر بيانات ميدانية حديثة حول آراء اللاجئين ومواقفهم وسلوكهم، فإننا لن نلجأ إلى وضع (سيناريوهات) نظرية، بل سنستعين بالتحليل النظري لتفسير اتجاهات الرأي كما تم استقاؤها من الميدان.

وبغض النظر عن أي تحفظات قد تبرز هنا وهناك حول نتائج الاستطلاعات ومنهجيتها، فإن البيانات التي توفرها تبقى هي المصدر الوحيد المتاح حاليا وبصورة شمولية حول هذا الموضوع. وقبل الخوض في التقديرات المبنية على معطيات الاستطلاعات، نود التنبيه إلى جملة من الملحوظات المنهجية المهمة التي تتيح فهما أدق حول تقديرات حجم العودة المحتملة:

البعد الزمني للتقديرات: إن أي تقديرات من الممكن أن تعبر عن اللحظة التي تتم فيها، مع وجوب مراعاة التغيرات مع مرور الزمن. فإذا احتسبنا العائدين المحتملين، كنسبة من عدد اللاجئين الحالي، ينبغي التنبيه إلى أن هذا العدد سيتغير مع مرور الوقت،

وبالتالي سيتغير عدد العائدين المحتمل، عدا عن أن العوامل المؤثرة في اختيار اللاجئين لمستقبلهم قد تتغير مع تغير الظروف. ومن ناحية أخرى، يجب التنبيه إلى مغزى البعد الزمني من حيث تعاقب الأجيال، ودرجة الارتباط، والتعلق بالوطن نتيجة لذلك، إذ يعتقد أن الارتباط بالوطن يتلاشى كلما طال الوقت وظهرت أجيال جديدة، وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى تقلص حجم العودة مع الوقت. وعند الحديث عن كلفة العودة، والتعويضات وأية قيم مالية، ينبغي الانتباه إلى اختلاف الأسعار من حين لآخر، بما في ذلك أسعار العملات والتضخم.

الفارق بين إبداء الرغبة والسلوك (أي بين الاختيار النظري للعودة والتنفيذ الفعلي له): فمثلاً، لو قال مليون شخص بأنهم يرغبون في العودة، فعلى أن ننظر إلى هذا الرقم من باب أن هؤلاء مرشحون للعودة فقط، وقد يكون ثلاثة أرباعهم جديين ويحاولون العودة، وقد لا يعود منهم سوى النصف فعلاً.

الفارق بين الرغبة في العودة والإمكانية المتاحة لذلك (ظروف العرض والطلب): مع أن الرغبة في العودة شرط مهم لتحقيقها، لكنه غير كاف. فعملية العودة تحتاج إلى موارد وإمكانات قد لا تتوفر لكل شخص، كما أن الظروف الموضوعية المحيطة قد لا تكون دائماً مواتية لإنجاز هذه العملية. وبمعنى آخر، لابد من الانتباه إلى الفرق بين ظروف العرض والطلب عند تقدير الحجم الفعلي للعودة. وما دنا هنا في معرض تقييم حجم الطلب، فإننا سنتناول الأرقام القصوى المتوقعة لحجم العودة في الظروف الراهنة، وضمن المعطيات الحالية. ولأسباب منهجية سنتناول أولاً إجمالي اللاجئين ومن ثم سنقوم بتقدير أعداد اللاجئين المتوقع عودتهم وفقاً لتحليلاتنا.

المجتمع المستهدف: اللاجئين الفلسطينيون

تعرف الأونروا اللاجئين بأنهم "الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي في الفترة بين شهر حزيران من عام ١٩٤٦ وشهر أيار من عام ١٩٤٨، والذين فقدوا بيوتهم وسبل عيشهم نتيجة للنزاع العربي-الإسرائيلي عام ١٩٤٨". ويشمل هذا التعريف أُل (٩١٤,٠٠٠) لاجئاً الأصلي وأنسالهم، مما يجعل عدد اللاجئين المسجلين حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٣ يتجاوز ٤ مليون لاجئاً (الموقع الإلكتروني للأونروا، أيار ٢٠٠٣).

يقيم أقل من ثلث إجمالي اللاجئين المسجلين في ٥٩ مخيماً رسمياً تابعاً للأونروا، في لبنان، وسوريا، والأردن، والضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو موضح في الجدول رقم ١ أدناه. ويعرف المخيم، بأنه قطعة من الأرض وضعت تحت تصرف الأونروا من قبل الحكومات المضيفة، لتوفير مأوى للاجئين، وإقامة مرافق تلبي احتياجاتهم. وتشمل

هذه المرافق المراكز التعليمية، والصحية والشبابية ومراكز التوزيع. وإضافة إلى هذا العدد، يقدر وجود ما يقارب ٢٧٪ من إجمالي اللاجئين غير مسجلين لدى وكالة الغوث^٦، منهم حوالي ٢٦٠ ألف مهجر في إسرائيل. وبهذا، يصل مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العالم، مع نهاية مارس ٢٠٠٣ إلى حوالي ٥,٦ مليون نسمة، يقيم منهم حوالي ٣,٧ مليون نسمة خارج فلسطين التاريخية، هذا عدا عن الفلسطينيين الذين ما زالوا يقيمون مع انسالهم في بقاع مختلفة من العالم، والذين يقدر عددهم بأكثر من مليون نسمة حتى تاريخه. وعلى ذلك يكون مجموع الفلسطينيين في الخارج حتى تاريخه ٤,٨ مليون نسمة، أي ما يقارب عدد الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية.

جدول رقم (١): التوزيع المتوقع للفلسطينيين في العالم حسب بلد/ منطقة الإقامة وحالة اللجوء، آخر آذار ٢٠٠٣

البلد/ المنطقة	المسجلون رسمياً في المخيمات	اللاجئون المسجلون رسمياً خارج المخيمات	مجموع اللاجئين المسجلين رسمياً	اللاجئون غير المسجلين رسمياً	مجموع اللاجئين	غير اللاجئين بما فيهم النازحون	مجموع الفلسطينيين
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
الضفة الغربية	١٩	١٧٤,٨٤٢	٤٧٣,٠٧٧	٦٤٧,٩١٩	*٢٢,١١١	٦٧٠,٠٣٠	٣,٢٧٩,٨١١
قطاع غزة	٨	٤٧٦,٣٠٣	٤٢٤,٧٨٩	٩٠١,٠٩٢	*٩,١٠٢	٩١٠,١٩٤	١,٣١٠,٤٤٧
الضفة والقطاع	٢٧	٦٥١,١٤٥	٨٩٧,٨٦٦	١,٥٤٩,٠١١	*٣١,٢١٣	١,٥٨٠,٢٢٤	٣,٥٩٠,٢٥٨
إسرائيل					٢٦٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	١,٠٤٦,٨٣٢
فلسطين التاريخية	٢٧	٦٥١,١٤٥	٨٩٧,٨٦٦	١,٥٤٩,٠١١	٢٩١,٢١٣	١,٨٤٠,٢٢٤	٤,٦٣٧,٠٩٠
الأردن	١٠	٢٩٨,٥٦٢	١,٤٠٩,٩٤٥	١,٧٠٨,٥٠٧	*١٦٨,٩٧٣	١,٨٧٧,٤٨٠	٢,٢٣٩,٩٥٤
لبنان	١٢	٢٢٠,٠٥٢	١٧٠,٤٤٦	٣٩٠,٤٩٨	*٢٤,٩٣٥	٤١٥,٤٣٣	٤٣٩,٧٩٤
سوريا	١٠	١١٩,٣٣٩	٣٨٨,٥٠٣	٤٠٧,٧٤٢	٣٦,٠٣٦	٤٣٣,٧٦٨	٤٥٧,١٣٥
دول الجوار	٣٢	٦٣٧,٨٥٣	١,٨٦٨,٨٩٤	٢,٥٠٦,٧٤٧	٢١٩,٩٢٤	٢,٧٢٦,٦٧١	٣,٦٣٦,٨٨٣
منطقة (الأونروا)	٥٩	١,٢٨٨,٩٩٨	٢,٧٦٦,٧٦٠	٤,٠٥٥,٧٥٨	٢٥١,١٣٧	٤,٣٠٦,٨٩٥	٧,٢٢٧,١٤١
مصر					٩,١٨٠	٩,١٨٠	٦٠,٦٢٤
السعودية					٣٠٣,٣٥٩	٣٠٣,٣٥٩	٣٠٣,٣٥٩
الكويت					٣٧,٩٤٧	٣٧,٩٤٧	٤١,٦١٩
باقي الخليج					١٢١,٦٣٧	١٢١,٦٣٧	١٢١,٦٣٧
العراق وليبيا					١١٣,١٣٠	١١٣,١٣٠	١١٣,١٣٠

^٦ وان ما يؤكد وجود فجوة واضحة بين سجلات الأونروا والأرقام الحقيقية لأعداد اللاجئين هو عدم التطابق بين الهيكل العمري والجنسي للاجئين لباقي السكان، على سبيل المثال في الضفة والقطاع وفقاً لدراسة معدة من مسئول في الأونروا ذاتها (بارفاتيني، ٢٠٠٣).

البلد / المنطقة	المخيمات الرسمية	اللاجئون المسجلون رسمياً في المخيمات	اللاجئون المسجلون رسمياً خارج المخيمات	مجموع اللاجئين المسجلين رسمياً	اللاجئون غير المسجلين رسمياً	مجموع اللاجئين	غير اللاجئين بما فيهم النازحون	مجموع الفلسطينيين
دول عربية أخرى					٦,٣٨٦	٦,٣٨٦		٦,٣٨٦
الايوتكينان					١٨٨,٠٠٨	١٨٨,٠٠٨	٤٥,٦٨٤	٢٣٣,٦٩٢
دول أخرى					٢٣٩,٤٠٩	٢٣٩,٤٠٩	٥٨,١٧٣	٢٩٧,٥٨٢
خارج (الأوتروا)					١,٠١٩,٠٥٦	١,٠١٩,٠٥٦	١٥٨,٩٧٣	١,١٧٨,٠٢٩
خارج فلسطين	٣٢	٦٣٧,٨٥٣	١,٨٦٨,٨٩٤	٢,٥٠٦,٧٤٧	١,٢٣٨,٩٨٠	٣,٧٤٥,٧٢٧	١,٠٦٩,١٨٥	٤,٨١٤,٩١٢
المجموع الكلي	٥٩	١,٢٨٨,٩٩٨	٢,٧٦٦,٧٦٠	٤,٠٥٥,٧٥٨	١,٥٣٠,١٩٣	٥,٥٨٥,٩٥١	٣,٨٦٦,٠٥١	٩,٤٥٢,٠٠٢

المصدر: تقديرات الباحث بالاعتماد على بيانات الأترو والأعمدة ٢-٥، وعلى استطلاعات رأي اللاجئين التي قام بها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للأرقام المشار إليها بعلامة * في العامود ٦ وعلى سلمان أبو ستة لباقي الأرقام فيه، وعلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعامود ٩. وأما العامود ٧ فهو حصيلة جمع الأعمدة السابقة له وعامود ٨ حاصل طرح العامودين ٧ من ٩.

تقدير عدد العائدين

لقد قامت دراسات عديدة بإعطاء تقديرات مختلفة حول عدد اللاجئين الفلسطينيين المحتمل عودتهم من دول الشتات والدول المضيفة، وعلى وجه الخصوص للإقامة في الدولة الفلسطينية. وتراوحت تلك التقديرات بين بضعة آلاف، وبضع عشرات الآلاف سنوياً في حال العودة التدريجية، و٣٥٠ ألف عائد، ومليون ونصف المليون، سواء أعادوا عودة جماعية أم عودة تدريجية، أي ما يقارب ١٠-٤٠٪ من مجموع اللاجئين في الخارج.^٧

وقد تشابهت بعض تلك الدراسات في الموازنة بين ظروف المعيشة في تلك الدول، وتلك التي كانت قائمة قبل إعادة احتلال الضفة والقطاع. ومن بين تلك الدراسات، دراسة الباحث فضل النقيب (أحد الباحثين الذين أعدوا أوراق عمل للمركز حول الموضوع- النقيب، ٢٠٠٤) الذي قام بتحديد عوامل الدفع والجذب التي تؤثر في تحديد عدد العائدين، إذ اهتم الباحث بثلاثة عوامل دفع: الأول، هو أصل اللاجئ أو النازح، وهل كان من الضفة الغربية وقطاع غزة أم لا؟ والثاني، وضعه القانوني في المكان الموجود

^٧ قدرت إحدى الدراسات المعدة للسوق الأوروبية (تساردانيدس، ١٩٩٩) عدد اللاجئين المحتمل عودتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ٣٥٠ ألفاً. في حين قدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في خططها الإقليمية الفيزيائية للضفة الغربية وقطاع غزة عدد العائدين إلى الضفة الغربية ب: ٧٨٠ ألفاً (المخطط الإقليمي للضفة الغربية، ١٩٩٨) و٤٠٠ ألف إلى قطاع غزة (المخطط الإقليمي لقطاع غزة، ١٩٩٨)، فيما قدرت دراسة ثالثة عدد العائدين إلى الدولة الفلسطينية (الجعفري، ٢٠٠١) بمليون ونصف شخص.

فيه؛ والثالث، الوضع الاقتصادي والاجتماعي. أما عوامل الجذب التي تناولها الباحث فكانت من نوعين: النوع الذاتي وهو مدى استعداد العائدين والمجتمع المحلي لتقبل بعضهما بعضاً. والنوع الموضوعي، ويشمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة العتيده. ومن جانبنا، فإننا نورد في الجدول رقم ٢ أدناه، قائمة موازنة بعوامل الدفع والجذب التي نرى بإمكانية تأثيرها، كلياً أو جزئياً، في قرار الهجرة أو الهجرة المعاكسة، ونعتقد بإمكانية وجود تداخل بينها. لذا، فمن الممكن أن يكون العدد الحقيقي للعائدين هو محصلة عوامل الدفع والجذب في أحسن الحالات، وربما لن يزيد كثيراً عن العدد المتوقع، بحكم عوامل الجذب في ظل ظروف هجرة طبيعية للسكان دون تهجير قسري، أو ازدياد في قوة عوامل الدفع.

جدول رقم (٢): موازنة بين عوامل الدفع والجذب المؤثرة في الهجرة

الرقم	عوامل الجذب	عوامل الدفع
١	استقرار سياسي أمني	انعدام الاستقرار السياسي والأمني
٢	وضع قانوني طبيعي ومتساوي	وضع قانوني غير طبيعي ومقوص
٣	ازدهار اقتصادي: مستوى معيشة مرتفع، وتوفير فرص عمل، ومعدل دخل منافس	تدهور اقتصادي: انخفاض مستوى الدخل والمعيشة، وبطالة وفقير
٤	استقرار العلاقات الاجتماعية، والارتباط الأسري ^٨	انحطاط وتفكك اجتماعي، وعدم وجود ارتباط أسري
٥	توفر بنية اقتصادية - اجتماعية مناسبة: سكن، خدمات اجتماعية: صحة، وتعليم، ورفاه اجتماعي	عدم توفر بنية اقتصادية - اجتماعية مناسبة: سكن، وخدمات اجتماعية: صحة، وتعليم، ورفاه اجتماعي
٦	الارتباط الوطني، الحنين للوطن، والهوية	انعدام الارتباط الوطني، تغليب المصلحة الخاصة
٧	القدرة على التأقلم مع المجتمع المحيط	التفوق من المجتمع المحيط

من ناحية أخرى، فقد أظهرت نتائج استطلاعات الرأي بوضوح التأثير البالغ للإحساس بالانتماء للهوية الوطنية الفلسطينية في تحديد توجههم إزاء مكان الإقامة المستقبلية، إذ يبدو أن غالبية من اختاروا العودة للدولة الفلسطينية كان ذلك دافعهم الأساسي (انظر الجدول ٣ أدناه).

^٨ وللدلالة على أهمية عامل القربى في تحديد خيار اللاجئين لمكان عودتهم، نسوق بعض نتائج الاستطلاعات التي أجراها المركز، إذ اختار ٤٥٪ من لاجئي لبنان ممن لهم أقارب في الضفة الغربية الذهاب إلى الدولة الفلسطينية ومناطق التبادل، مقابل ٣٩٪ ممن ليس لهم أقارب، و ٢٩٪ ممن لهم أقارب في إسرائيل اختاروا العودة إليها، مقابل ١٩٪ ممن ليس لهم أقارب.

جدول رقم (٣): توزيع اللاجئين حسب تفضيلهم للتعبير عن هويتهم (بالنسبة المئوية)

الرقم	الهوية	لاجئ الضفة والقطاع	لاجئ الأردن	لاجئ لبنان
١	أنا فلسطيني	٧٦	٢٩	٨٩
١	أنا لاجئ	١١	٣	٢
٣	أنا (أردني / لبناني) من أصل فلسطيني	-	٤٦	١
٤	أنا عربي	١٣	٢٢	٨

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

وبالتوافق مع ذلك أظهرت نتائج استطلاعي الأردن، ولبنان أهمية الشعور بالمساواة النسبية في البلد المضيف في تحديد موقف اللاجئين من التوطين فيه، إذ اختارت نسبة الثلث من لاجئي الأردن البقاء فيه كبلد إقامة دائمة، في حين اختارت نسبة ضئيلة من لاجئي لبنان له كمستقر دائم. وفي الوقت الذي تزيد فيه نسبة الذين اختاروا البلد المضيف للإقامة الدائمة بين سكان المدن والقرى عنها لدى سكان المخيمات، يلاحظ ارتفاع نسبة سكان المخيمات الذين اختاروا الذهاب إلى الدولة الفلسطينية عنها لدى سكان المدن والقرى (انظر الجدول ٤ أدناه). من ناحية أخرى، فإن نسبة ذوي الدخل المنخفض والمتوسط الراغبين في العودة للدولة الفلسطينية، كانت في الأردن ولبنان أعلى منها لدى ذوي الدخل فوق المتوسط. كما أن أصحاب البيوت والأراضي في مناطق الإقامة الحالية أبدوا ميلاً إلى البقاء في نفس مناطق إقامتهم الحالية بصورة أكبر ممن لا يملكون أراضي وبيوتاً وعلى العكس، اختار من لا يملك بيوتاً وأراضي بصورة أكبر، الذهاب إلى الدولة الفلسطينية، أو مناطق التبادل.

جدول رقم (٤): توزيع اللاجئين حسب تفضيلهم لمكان إقامتهم بعد التسوية الدائمة (بالنسبة المئوية)

الرقم	تصنيف السكان	لاجئ الأردن		لاجئ لبنان	
		البقاء في البلد المضيف	الذهاب إلى الدولة الفلسطينية	البقاء في البلد المضيف	الذهاب إلى الدولة الفلسطينية
١	سكان المدن والقرى	٣٨	٢٧	١٤	٣٤
١	سكان المخيمات	٢٧	٣٥	٨	٤٥
٣	أصحاب البيوت والأراضي	٣٦	٢٤	١٣	٣١
٤	من لا يملكون البيوت والأراضي	٣٦	٢٩	١١	٤٣

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

من هنا، يغدو من المهم - عند تقدير حجم العودة - التركيز على العامل الاقتصادي كعامل أساسي، مع عدم إهمال عوامل الدفع والجذب الأخرى، وخصوصاً القانونية والاجتماعية منها. كما يجب التركيز على اللاجئيين ذوي الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وبشكل خاص سكان المخيمات.

وبناء على الجدولين ٣ و٤ أعلاه، فقد وجدنا، من المفيد لأغراض التحليل، تقسيم لاجئي الشتات إلى فئات، وفقاً لنمط اللجوء، أو النزوح، أو الاغتراب، وموقع الإقامة. وبناء عليه يمكن تحديد مستوى احتمالية عودة كل فئة من تلك الفئات، انظر الجدول رقم ٥ أدناه.

جدول رقم (٥): تحليل إمكانية عودة الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية حسب تأثير عوامل الدفع والجذب

الرقم	فئة التصنيف	احتمالية العودة
١	اللاجئو المخيمات	بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السبئية للكثير منهم، فإن هؤلاء سيكونون الأكثر احتمالاً للعودة للدولة الفلسطينية.
٢	اللاجئون خارج المخيمات	سيكون سكان الأحياء الفقيرة في القرى والمدن الأكثر رغبة، على الأرجح، للعودة للدولة الفلسطينية.
٣	النازحون: بما فيهم المغادرون الذين لم يسمح بعودتهم	بحكم القرابة ووجود ممتلكات لدى بعضهم ومعرفتهم بالبيئة سيكونون مرشحين أكثر من غيرهم، في حال عدم توفر فرص أفضل في الخارج للعودة للوطن للدولة الفلسطينية.
٤	المغادرون بعد الاحتلال دون عودة	احتمالات عودتهم للدولة الفلسطينية ضعيفة، ما لم يكن الترخ من السفر هو الدراسة أو العلاج.
٥	المقيمون في الخارج قبل تكة عام ١٩٤٨	احتمال عودة جزء منهم للدولة الفلسطينية ضعيفة جداً.

تأثير عوامل الدفع والجذب في دول الشتات وأقاليمها:

الأردن: يتمتع الفلسطينيون في الأردن بحقوق المواطنة الأساسية، وبمساواة نسبية مع نظرائهم من الأردنيين. غير أن اللاجئيين منهم، وبالتحديد الفقراء منهم في المخيمات وسكان الأحياء الفقيرة في المدن والقرى، ما زالوا يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية متدنية. وعلى ذلك، فإن هؤلاء يشكلون الفئة الأكثر تهيؤاً ورغبة في العودة للدولة الفلسطينية، بمن فيهم النازحون من غير اللاجئيين الذين يتوقع أن تعود نسبة لا بأس بها منهم إلى الدولة الفلسطينية بحكم وجود أقارب وممتلكات لهم هناك. يضاف إلى هؤلاء سكان قطاع غزة العائدون من الكويت، والذين لا يتمتعون بأي حماية قانونية نتيجة لعدم حيازتهم الجنسية الأردنية، أو من الدارسين والمبعدين الذين لم يتمكنوا من العودة حتى الآن. أما العائدون المحتملون نتيجة عوامل الجذب، فهم المتعلمون والمهنيون الذين عادوا من الكويت، ومن الممكن لهم اختيار العودة للعمل وفق ظروف يرونها أفضل من ظروفهم في الأردن. لكن ذلك يعتمد بشكل كبير على مدى قدرة الدولة الناشئة على استيعابهم وتوفير شروط معيشة أفضل لهم.

لبنان: نظرا لعوامل الدفع القوية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حيث توجد ظروف قانونية واقتصادية واجتماعية قاسية، يتوقع أن يكون لدى هؤلاء استعداد ورغبة شديدة لمغادرته. ولو نظرنا إلى تأثير عامل القربى وحده، ونتيجة للارتباط الأسري وحتى المعرفي المتدني لدى لاجئي لبنان بالضفة وغزة، فإن معظمهم لن يكون خياره الأول العودة إلى هاتين المنطقتين لو اتاحت له حرية الاختيار، بل سيعود إلى إسرائيل، حيث توجد لديه الروابط الأسرية الأساسية. لذا، فإن عدد من يرغبون في العودة من لبنان إلى الدولة بحكم عامل القربى، سيكون أقل من الراغبين بالعودة إلى إسرائيل. ولكن عامل التخوف من العودة للعيش في ظل المجتمع الإسرائيلي، وقوانينه، وأنظمتها، والشروط، والعوائق التي ستفرضها إسرائيل على عودتهم، بحكم الظروف السياسية القائمة، سيجعل رغبة هؤلاء اللاجئين أكبر بالعودة إلى الدولة الفلسطينية، في حين يتوقع أن يكون لعوامل الجذب تأثير مهم في اتخاذ اللاجئين لموقفهم خصوصا عند الاختيار بين العودة أو الهجرة إلى الخارج. وهذا التوقع يبدو لنا منطقياً جداً في ظل ظروف هجرة طبيعية. ولكن إذا ما فرضت على هؤلاء اللاجئين ظروف هجرة قسرية، ولم يوجد بديل سوى الدولة الفلسطينية كمالذ لهم، فسيزيد العدد كثيراً، وربما يشمل حينها معظم اللاجئين، وهذا سينطبق على جميع اللاجئين الذين سيمرون في مثل هذا الوضع حيثما كانوا.

سوريا: يعتقد أن وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا لا يشمل على عوامل تدفعهم لطلب الانتقال إلى بلد آخر غير بلدهم الأصلي الذي جاؤوا منه؛ لأن معظمهم جاء من مدن فلسطين وقراها في الشمال والوسط، وليس من الضفة الغربية أو من قطاع غزة. بالإضافة لذلك، فإن التمييز ضدهم، من النواحي القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية يكاد لا يلمس، سوى أنهم مازالوا لا يحملون الجنسية السورية، وان بعض المخيمات النائية يسودها الفقر والبؤس. لذا، فانه من الصعب توقع وجود رغبة عند عدد كبير منهم في الانتقال إلى الدولة الفلسطينية. وبالمقابل، قد يشكل بناء دولة فلسطينية، والمشاركة في بناء مجتمع فلسطيني حر ومستقل إغراء لبعض اللاجئين في سوريا، مع أن عددهم قد يكون أقل من العائدين من لبنان؛ لأن الوضع القانوني لهم أفضل، ولذلك من الممكن أن لا تصل نسبة الراغبين منهم بالعودة أكثر من نصف نسبة الراغبين بالعودة للدولة الفلسطينية من لبنان.

باقي البلدان العربية: وفقاً لورقة النقيب (النقيب، ٢٠٠٤)، فإن كل الفلسطينيين الموجودين في البلاد العربية الأخرى يعاملون كأجانب، وليس لديهم جنسية من البلدان المضيفة. ومن المتوقع، أن يسعى معظم هؤلاء الفلسطينيين للحصول على جنسية الدولة الفلسطينية الجديدة، والانتقال إليها بعد التقاعد إذا كان وضعها الاقتصادي يشكل إغراء، وخصوصاً أولئك الذين يعملون كموظفين برواتب جيدة، وأصبح عندهم وفر يمكنهم من الاستثمار في أعمال حرة. ومن المتوقع أن يكون أول الراغبين في العودة للدولة اللاجئين الفلسطينيون في العراق ومصر بحكم الظروف التي يعيشون فيها حالياً.

بأقي دول العالم : مع أن معظم الفلسطينيين في باقي دول العالم قد أسس مصالحه الاقتصادية وظروفه الاجتماعية جيدا ، وبشكل أفضل مما قد توفره لهم الدولة الفلسطينية الناشئة ، إلا انه قد يبرز بينهم من يرغبون في الإسهام في بناء هذه الدولة ، وقد يكون معظم العائدين من هذه الفئة من المستثمرين ، أو الأكاديميين ، والمهنيين ذوي الوظائف العالية . كما أن من فشل منهم في ترتيب أموره المعيشية ، أو الذي لجأ منهم سياسيا إلى بعض الدول الأوروبية ، مثل ألمانيا ، والدول الاسكندنافية هربا من الحروب ، ولم تعد ظروفه المعيشية مناسبة قد يرغب في العودة إلى الدولة العتيدة ، إذا توفرت له فرصة للاستقرار والمعيشة الكريمة في بلده .

إجمالي تأثير عوامل الدفع والجذب

تحدد اتجاهات العودة والإقامة لدى اللاجئين الفلسطينيين كمحصلة لتأثير العوامل أعلاه وتفاعلها مع بعضها بعضا . فقد بينت استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومراكز أخرى أن غالبية اللاجئين قد أبدت تمسكها بحق العودة . ومع ذلك ، فقد أظهرت استطلاعات اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ ، كما يستدل من الجدول رقم ٦ أدناه ، أن نسبة ٥٤٪ من مجموع أولئك اللاجئين كانوا على استعداد للبقاء أو العودة للإقامة في الدولة الفلسطينية ، وإلى مناطق يتم تبادلها مع إسرائيل ، وأن عشرينم رغبو بالعودة إلى إسرائيل ، وأن ثلث لاجئي الأردن أبدوا رغبة في البقاء فيه ، مع قبول تعويض عادل في ظل حل سياسي يقضي بان تعترف إسرائيل بحق العودة وتقبل بقرار ١٩٤ . وأما الباقي من الأقاليم الثلاثة ، فاختار الهجرة إلى بلد آخر ، أو رفض أي حل ، أو لم يحددوا رأيهم بعد . ومن الممكن توقع أن لا تكون نسبة الراغبين في العودة إلى الدولة الفلسطينية من سوريا اقل من نصف مثلتها في الأردن ولبنان ، أي ٢٠٪ من مجموع اللاجئين هناك . كما أن ١٠٪ من الفلسطينيين في باقي دول العالم قد يرغبون بالعودة إليها .

وهكذا فإنه بناء على نتائج استطلاعات اللاجئين هذه ، فإن حوالي مليون وربع المليون لاجئ من الضفة الغربية وقطاع غزة وحدهما ابدوا رغبة في البقاء في الدولة الفلسطينية ، مع العلم بان سكان المخيمات يشكلون حوالي نصف مليون لاجئ منهم . وأما في الشتات ، فإن حوالي ٦٩٤ ألف لاجئ من الأردن ، و ١٦٦ ألف لاجئ من لبنان يتطلعون للعودة إلى الدولة الفلسطينية . ووفقا لتقديرنا ، فإن حوالي ٨٧ ألفا من سوريا ، و ١١٠ آلاف آخر من الشتات قد يرغبون في العودة للإقامة فيها أيضا .

جدول رقم (٦): اتجاهات اللاجئين للإقامة بعد التوصل إلى حل دائم
حسب مكان الإقامة الحالي (بالنسبة المئوية)

الرقم	خيار اللاجئ	لاجئو الضفة والقطاع	لاجئو الأردن	لاجئو لبنان	المجموع
١	العودة لإسرائيل (مناطق ١٩٤٨)	١٣	٥	٢٣	١٠
٢	البقاء في (أو الذهاب إلى) الدولة الفلسطينية	٣٨	٢٧	١٩	٣١
٣	الذهاب لمناطق التبادل/الدولة الفلسطينية	٣٧	١٠	٢١	٢٣
٤	البقاء في البلد المضيف (لبنان والأردن فقط)	***	٣٣	١١	١٧
٥	الهجرة لبلد آخر	١	٢	٩	٢
٦	يرفض كل الحلول السابقة	٩	١٦	١٧	١٣
٧	لا رأي / لا يعرف	٢	٨	٠	٥

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠٠٣.

وتنبغي الإشارة إلى أن الاستطلاع المذكور لم يغط النازحين غير اللاجئين المقيمين في الأردن، والذين يقدر عددهم حالياً بما لا يقل عن ٧٢٦ ألفاً.^٩ لا يشمل هذا الرقم الفلسطينيين الذين استقروا في الأردن قبل نكسبتي ١٩٤٨ و١٩٦٧، كما لا يشمل الفلسطينيين بعد نكبة ١٩٦٧ وحتى الآن، والذين يقدرون بمئة وأربعين ألفاً على الأقل، باعتبارهم اختاروا العيش هناك، بغض النظر عن الظروف التي دفعتهم لذلك. ومع أن النازحين مرشحو أكثر من غيرهم للعودة إلى الدولة والإقامة فيها، بحكم ارتباطهم الأسري والمادي، فإننا إذا أسقطنا عليهم نسبة أقل منها لدى الراغبين في العودة للدولة من اللاجئين ٢٧٪ بدلا من ٣٧٪ من باب التحفظ، عندها يكون عدد الراغبين منهم في العودة هو قرابة مئتي ألف نسمة. وهكذا، يكون إجمالي الرقم المتوقع للعائدين إلى الدولة الفلسطينية هو حوالي مليون وربع المليون نسمة.

يحتل اللاجئون المقيمون في المخيمات المقام الأول في قائمة الفئات الاجتماعية المرشحة للعودة إلى الدولة الفلسطينية. ويبلغ عدد لاجئي المخيمات المقيمين في الخارج المسجلين لدى الوكالة حوالي ٦٤٠ ألفاً. ومن الممكن إضافة اللاجئين في بعض المخيمات غير المعترف بها، والتي قد تتشابه مع التجمعات الحضرية، (وبضمنهم لاجئو العراق)، ويقدر عددهم بما يزيد عن ٢٠٠ ألف نسمة، إذ يوجد في مخيم اليرموك وحده ما يزيد عن ١٠٠ ألف لاجئ، وفقاً للهيئة العامة للاجئين في سوريا. ومن الممكن، أيضاً، أن يضاف إلى هؤلاء حوالي ٦٠٠ ألف من اللاجئين سكان الأحياء الفقيرة في المدن والقرى في الدول المحيطة، إضافة إلى ١١٠ آلاف من بعض أبناء الطبقة الوسطى في الدول العربية

^٩ تقدر دراسة لنافو (ارنبرغ، ١٩٩٨) عدد النازحين فقط من غير اللاجئين في الأردن في الربع الأول من عام ١٩٩٦ في المتوسط بحوالي ٥٧١ ألف نسمة. وبإسقاط نسبة تكاثر ٣,٥٪ سنوياً يكون عددهم مع نهاية الربع الأول ٢٠٠٣ هو ٧٢٦ ألف نسمة.

الأخرى، ومن باقي دول العالم الذين قد يرغبون بالعودة للوطن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي مليون وربع تقريبا من اللاجئين المقيمين حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ابدوا رغبة بالبقاء فيهما. أي أن مجموع من ينبغي أن تأخذهم عملية الاستيعاب والدمج بعين الاعتبار، بناء على تقدير حجم الطلب الحالي، هو حوالي مليونين ونصف المليون نسمة. وعلى هذا الأساس، لا بد من الإسراع بالاستعداد والتخطيط لعملية استيعاب اللاجئين العائدين ودمجهم مع المقيمين في الدولة الفلسطينية، وتحضير الدراسات التفصيلية لهما من جميع الجوانب.

٢) موعد العودة

يشير ساجي سلامة مدير عام دائرة اللاجئين في (م. ت. ف) إلى أن الاحتمال الأكبر أن تتم عملية العودة للدولة الفلسطينية وفقا لاتفاقية حل قضية اللاجئين، وضمن سقف زمنية محددة، ولا يعتقد بأن تتم بتدفقات كبيرة، إلا إذا كانت أطراف إقليمية غير راضية عنها، وقامت كرد فعل عليها أو لأسباب أخرى، بطرد الفلسطينيين لديها. فقد يقوم لبنان، مثلا بذلك، وعندها فقط ستكون أمام تدفقات جماعية، كما حصل لبعض اللاجئين الفلسطينيين في العراق أثناء الغزو الأمريكي للعراق، أو كما حصل للفلسطينيين في الكويت إبان حرب الخليج الثانية، وللأفغان في ليبيا بقرار مفاجيء بإبعادهم (سلامة، في محاضرة في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ١٩ نيسان ٢٠٠٣). وفي مثل هذه الحالة، لا بد من قيام الدولة المقبلة بدور استثنائي، لتوفير أماكن السكن المؤقت والخدمات الطارئة لهؤلاء العائدين.

ويعزز الاعتقاد بتدرج العودة للدولة الفلسطينية نتائج استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية التي بينت تفضيل معظم المستجوبين من اللاجئين وغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة للعودة التدريجية حوالي ٦٠٪، كما أيدت أغلبية لاجئي الأردن العودة التدريجية ٥٠,٩٪، في حين أيدت نسبة اقل من لاجئي لبنان العودة التدريجية ٢٥,٦٪. ويعود ذلك إلى الضغط الشديد الذي يتعرضون له. ولعل رأي لاجئي الأردن ذي أهمية قصوى بهذا الخصوص، بصفتهم يمثلون المجموعة الكبرى المحتمل عودتها، كما أن الظروف في الأردن ستكون أكثر احتمالا لعودة تدريجية منظمة.^{١٠}

ومن الممكن أن يدفعنا التخوف من المشاكل المترتبة على العودة الفورية الى السعي لدى لبنان، مثلا، لجدولة عودة اللاجئين الراغبين بالعودة منه زمنيا، ولكن ذلك لا يمنع من

^{١٠} لا يعني نمط العودة المنظم بالضرورة وضع قيود وسقف زمنية وعددية مباشرة وإنما إتباع سياسات تهدف إلى خلق البيئة المناسبة لضبط أداء السوق.

التحضير لأسوء الاحتمالات . فمع تفضيل العودة المنظمة ، فإنه وفقاً لدراسة مركز "شمل" لتجارب الشعوب الأخرى المشار إليها آنفاً ، فإنه لا ضير من حدوث مثل تلك الموجات الجماعية والفجائية ، إذ إن تجارب الشعوب أثبتت إمكانية التكيف مع تلك الهبات واستيعابها . وبالرغم من أنه لا يتوقع أن تكون هذه الهبات هي القاعدة التي ستحكم أنماط العودة في الحالة الفلسطينية ، فلا بد من التحضير من الآن للعودة الفورية لـ ٢٥٠ - ٣٥٠ ألف نسمة ، معظمهم من لبنان والغزيين في الأردن ، ولاجئ العراق ومصر ، لكون أوضاعهم هي الأكثر مأساوية . ومن المتوقع أن يكون نصيب قطاع غزة من العودة الفورية ١٠٠ - ١٥٠ ألف نسمة ، معظمهم من الغزيين في مصر والأردن ، في حين يتوقع عودة جماعية مباشرة لـ ١٥٠ - ٢٠٠ ألف نسمة إلى الضفة الغربية ، معظمهم من لبنان والأردن .

أما في إطار نمط العودة المنظم فمن المتوقع عودة ما معدله ١٠٠ ألف فلسطيني سنويا ، خلال فترة عشر السنوات الأولى على قيام الدولة ، وهي الفترة الافتراضية في هذا التقرير لعملية الاستيعاب ، بحكم الصعوبات والعوائق المتوقعة بروزها خلال تنفيذ تلك العملية ، وحيث أنه وفقاً لخارطة الطريق من المفترض أن تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة مع نهاية عام ٢٠٠٥ فقد تم اعتبار تلك الفترة هي ٢٠٠٦ - ٢٠١٥ ، وعليه فإن تأخر قيام الدولة سيعني انتقال تلك الفترة إلى السنوات العشر التي تليه . إلا أن هذا التوقع ليس قطعياً ؛ فقد تطول عملية العودة وقد تقصر وفقاً للتسهيلات أو العوائق التي ستواجهها ، كما أن وتيرة العودة قد تتفاوت من سنة لأخرى ، ولكننا افترضنا أنها ستكون بوتيرة واحدة ، وبمعدل ثابت ، لأسباب منهجية فقط . وكذلك ، فإنه من غير الممكن أن تبدأ عملية العودة بتاريخ محدد وتنتهي بتاريخ محدد ، أي في نهاية الفترة الافتراضية لعملية العودة . إن هذه العودة قد تبدأ بعد قيام الدولة بوقت غير محدد وقد تمتد إلى فترة طويلة بعده ، ولكننا هنا ، مرة أخرى ، نهتم بتقدير الاحتياجات للموجات الرئيسية التي نفترض أن تعود إلى الدولة خلال الفترة الافتراضية المشار إليها . فحتى لو عاد الجزء الرئيس من الراغبين بالعودة خلالها ، فنحن على ثقة أن أعداداً أخرى ستلحق بهم ، وسيتوالى قدوم الفلسطينيين إلى الدولة العتيدة لفترة قد تطول وقد تقصر ، وبوتيرة قد تعلقو وقد تخبو ، وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الوليدة ، ووفقاً لمستوى النمو الاقتصادي فيها وبالتالي قدرتها الاستيعابية .

إن تحديد فترة زمنية افتراضية للعودة يتيح المساعدة في القيام بتخطيط تأشيري ؛ إذ يعطي من ناحية أولى المجال للقطاع العام لتحديد دوره في عملية الاستيعاب المنتظرة ، واتخاذ الإجراءات والسياسات التي تساعد في إنجاز مهامه إزاءها . ومن ناحية أخرى ، يعطي القطاع الخاص سقفاً زمنياً للاستعداد لإنجاز متطلبات تلك العملية ومقتضيات السوق المترتبة عليها .

وفي إطار العودة المنظمة، لا يتوقع أن يعود أكثر من ١٠٪ إلى قطاع غزة نتيجة الاكتظاظ القائم فيه، في حين يتوقع أن يعود الباقي إلى الضفة الغربية، وهذا ما تشير إليه نتائج الاستطلاعات بين اللاجئين. فقد أبدى ٦,٠٪ فقط من المستجوبين في الأردن ١٣,٢٪ في لبنان من الراغبين في العودة إلى الدولة نيتهم الإقامة في قطاع غزة، في حين أبدى ٨٧,٣٪ و ٥٤,٢٪ (على التوالي) رغبتهم في الإقامة بالضفة الغربية، والباقي لم يحددوا موقفهم. ووفقاً لهذه التوقعات، من الممكن تنبؤ التدفق السكاني للعائدين إلى الدولة الفلسطينية كما في الجدول رقم ٧ أدناه.

جدول رقم (٧): تقدير عدد العائدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥

السنة	الضفة الغربية وقطاع غزة			قطاع غزة			الضفة الغربية		
	النمو المطلق	إجمالي العائدين	العائدون الجدد	النمو المطلق	إجمالي العائدين	العائدون الجدد	النمو المطلق	إجمالي العائدين	العائدون الجدد
٢٠٠٦	٣٦٢,٣٢٨	٣٦٢,٣٢٨	٤٥٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠	١١٤,١٣٦	١١٤,١٣٦	١٠٠,٠٠٠ ١٠,٠٠٠	٢٤٨,١٢٩	٢٤٨,١٢٩	١٥٠,٠٠٠ ٩٠,٠٠٠
٢٠٠٧	١١٦,٢٨٥	٤٧٨,٦١٣	١٠٠,٠٠٠	١٤,٦٦٧	١٢٨,٨٠٣	١٠,٠٠٠	١٠١,٤٥٣	٣٤٩,٥٨٢	٩٠,٠٠٠
٢٠٠٨	١٢٠,٣٨١	٥٩٨,٩٩٣	١٠٠,٠٠٠	١٥,٣١٩	١٤٤,٠٢٢	١٠,٠٠٠	١٠٤,٨٨٩	٤٥٤,٤٧١	٩٠,٠٠٠
٢٠٠٩	١٢٤,٦٣١	٧٢٣,٦١٤	١٠٠,٠٠٠	١٥,٧٩١	١٥٩,٨١٤	١٠,٠٠٠	١٠٨,٤٤٣	٥٦٢,٩١٢	٩٠,٠٠٠
٢٠١٠	١٢٩,٠١٠	٨٥٣,٦٣٥	١٠٠,٠٠٠	١٦,٣٨٥	١٧٦,١٩٩	١٠,٠٠٠	١١٢,١١٥	٦٧٥,٠٢٧	٩٠,٠٠٠
٢٠١١	١٣٣,٥٥٥	٩٨٦,١٧٩	١٠٠,٠٠٠	١٧,٠٠١	١٩٣,٢٠٠	١٠,٠٠٠	١١٥,٩١٢	٧٩٠,٩٣٩	٩٠,٠٠٠
٢٠١٢	١٣٨,٢٥٩	١,١٢٤,٤٣٨	١٠٠,٠٠٠	١٧,٦٤٠	٢١٠,٨٤٠	١٠,٠٠٠	١١٩,٨٣٨	٩١٠,٧٧٧	٩٠,٠٠٠
٢٠١٣	١٤٣,١٢٩	١,٢٦٧,٥٦٧	١٠٠,٠٠٠	١٨,٣٠٣	٢٢٩,١٤٣	١٠,٠٠٠	١٢٣,٨٩٧	١,٠٣٤,٦٧٤	٩٠,٠٠٠
٢٠١٤	١٤٨,١٧٠	١,٤١٥,٧٣٧	١٠٠,٠٠٠	١٨,٩٩٢	٢٤٨,١٣٥	١٠,٠٠٠	١٢٨,٠٩٣	١,١٦٢,٧٦٧	٩٠,٠٠٠
٢٠١٥	١٥٣,٢٨٩	١,٥٦٩,١٢٦	١٠٠,٠٠٠	١٩,٧٠٦	٢٦٧,٨٤١	١٠,٠٠٠	١٣٢,٤٣٢	١,٢٩٥,١٩٩	٩٠,٠٠٠
المجموع	١,٥٦٩,١٢٦		١,٣٥٠,٠٠٠	٢٦٧,٨٤١		٢٠٠,٠٠٠	١,٢٩٥,١٩٩		١,٠٥٠,٠٠٠

المصدر: تقديرات الباحث بناء على البيانات في جدول رقم ١ ونتائج استطلاعات رأي اللاجئين من المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية والتحليلات السابقة لعوامل الجذب والدفع.

أما بالنسبة إلى التركيب الاجتماعي والاقتصادي للعائدين في إطار عودة اللاجئين المنظمة والتدرجية، فلا شك أن عوامل الدفع والجذب ستلعب دورها، أيضاً، في تحديد من يحضر أولاً، ومن يحضر ثانياً وهكذا دواليك. ولعل الجدول رقم ٥ الذي سبق الإشارة له أعلاه، يعطي فكرة مبدئية عن احتمالية التوقيت، والتسلسل الزمني لعودة الشرائح الاجتماعية المشار إليها. ومن ناحيتنا، فإننا نقترح كسياسة عامة، إعطاء الأولوية لمن يعيشون في ظروف أصعب في الدول المضيفة لهم، وكذلك لمن تحتاج الدولة إلى خبراتهم ورؤوس أموالهم في بنائها.

٣) طبيعة العودة:

الخصائص الديمغرافية للعائدين

التركيب العمري: يلاحظ من الجدول رقم ٨ أدناه، للتركيب العمري للعائدين المحتملين من الأردن أن هؤلاء سيكونون أقل فتوة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، و أكبر في نسبة الفئات العمرية في سن العمل، في حين تشابه تلك النسبتان لدى العائدين المحتملين من لبنان. وهذا، يدل على أن معظم القادمين من الأردن سيكونون في سن العمل، في حين سيكون القادمون من لبنان منقسمين بين شباب ناضجين وأطفال، كما هو الأمر في الضفة والقطاع. ويشير هذا إلى أن نسبة من سيدخلون في سن العمل من السكان من كلا الإقليمين الأخيرين ستكون في ازدياد مضطرد في الأعوام القليلة القادمة. إن هذا يعني أن جزءاً رئيساً من العائدين سيكون بحاجة للعمل فور قدومه، في حين سيشهد العرض في سوق العمل نتيجة للعودة استقراراً لاحقاً، وربما اضمحلالاً بما يتعلق بالعائدين من الأردن، وستشهد بعض التوسع فيما يتعلق بالعائدين من لبنان. وعليه، من الممكن اتباع سياسة تقوم على تقديم أكبر عدد من فرص العمل للقادمين الجدد في حين تهتم بمعدل ثابت لحجم العمالة الوافدة في المستقبل.

التوزيع حسب الجنس: لا يوجد اختلاف في التركيب الجنسي للعائدين المحتملين من الأردن ولبنان، فهو في وضع طبيعي ومطابق لما هو عليه الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعليه لا توجد ضرورة لاعتماد أي سياسات خاصة للتعامل مع التركيب الجنسي للعائدين. (انظر الجدول رقم ٨ أدناه)

متوسط عدد أفراد الأسرة: كما سبق وأسلفنا فإنه حسب نتائج استطلاعات آراء اللاجئين التي الرأي الذي قام بها المركز، والمبينة في الجدول رقم ٨ أدناه، يصل معدل عدد أفراد الأسرة لدى اللاجئين في لبنان والأردن ٦ أفراد فقط، وهو أقل منه في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧,٥٥ فرداً. وينعكس ذلك أيضاً، على حجم الأسر المتوقع عودتها للدولة الفلسطينية، وهذا يهمننا بالدرجة الأولى، في التخطيط لعملية الإسكان والبنية التحتية لاحقاً.

المستوى التعليمي للعائدين: يلاحظ من الجدول رقم ٨ أدناه أن حوالي ربع الراغبين بالعودة من الأردن هم من الاميين، في حين هم في لبنان أقل من العشر. بالمقابل، فإن أكثر من ثلثي الراغبين بالعودة من لبنان هم ممن انهوا بالتساوي التعليم الابتدائي والإعدادي فقط، في حين إنهم لم يتجاوزوا في الأردن الخمس لكل من هاتين المرحلتين؛ إذ يتضح الفرق في المرحلتين الثانوية وما بعدها، فهما في الأردن أعلى. وهكذا، فإننا نتوقع أن يشكل العائدون من الأردن الفئة الكبرى والأقل تعليماً في آن واحد، في حين إن المستوى التعليمي للعائدين من لبنان، بالغالب، لا يتجاوز الإعدادية. ويتوقع أن يعمل الأقل

تعلمنا في العمل المأجور، وسوف يحتاجون برنامجاً لمحو الأمية، في حين يتوقع أن يعمل ذوو التعليم المتوسط في المجال الحرفي، وعلى الأرجح أن يحتاج هؤلاء برنامجاً مكثفاً للتدريب المهني. أما ذوو التعليم العالي، فينبغي توفير فرص عمل لهم في المجالات المهنية والأكاديمية والإدارية.

الجدول رقم (٨): الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعائدين (بالنسبة المئوية)

الرقم	المؤشر	للاجنوا الأردن	للاجنوا لبنان
أ	التركيب العمري للعائدين		
١	نسبة الفئات العمرية أقل من ١٨ سنة	٣٨	٤٩
٢	نسبة الفئات العمرية في سن العمل ١٨-٥٢ سنة	٤٩	٤٣
٣	معدل عدد أفراد الأسرة	٦,٢١ فرد	٤,٥٩ فرد
٤	معدل عدد أفراد الأسرة المتوقع عودتها	٦,٢١ فرد	٣,٩٤ فرد
ب	المستوى التعليمي للعائدين		
١	الابتدائيون	٢٣	٩
٢	المرحلة الابتدائية	١٨	٣٥
٣	المرحلة الإعدادية	٢٢	٣٥
٤	المرحلة الثانوية	٢١	١٧
٥	مرحلة ما بعد الثانوية	١٦	٤
ج	الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعائدين		
١	الأسر التي لديها من يعمل	٥٧	٥٩
٢	الأسر التي لديها دخل شهري فوق المتوسط إلى متوسط	١٥	١٩
٣	الأسر التي لديها دخل شهري تحت المتوسط إلى متوسط	٨٥	٨١
٤	من يعمل باجر من الراغبين بالعودة	٨	٢٢
٥	العاملون في المجالات المهنية	٢٨	٢٣
٦	غير المشاركين في قوة العمل (الطلاب وربات البيوت والمتقاعدون)	٤٠	٤٠
٧	من لا يعملون	٢٣	١٦

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠٠٣.

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعائدين

يلاحظ من الجدول رقم ٨ أعلاه، لتركيبية معدلات دخل الأسر والعمل أن العائدين المحتملين من لاجئي الأردن هم في الدرجة الأولى من أبناء الأسر التي لديها من يعمل ولديها دخل شهري متوسط أو فوق المتوسط بمعايير المعيشة هناك. أما العائدون المحتملون من لبنان فهم من الفئات التي لديها نسبة أكبر لا تعمل، وهي ذات دخل متوسط أو دون المتوسط. وهذا يهمننا بالدرجة الأولى في التخطيط للعمالة، إذ أن العائدين من الأردن سيكونون أكثر حظاً في الاعتماد على أنفسهم في إيجاد فرص عمل، وفي العمل في الأعمال الحرة، في حين يتوقع أن يحدث العكس بالنسبة للعائدين من لبنان.

ومما يعزز هذا الانطباع التوزيع السكاني من حيث العمالة، ففي حين شكلت نسبة العاملين بأجر من العائدين المحتملين من لبنان قرابة ثلاثة أضعاف نسبة من يعمل باجر بين العائدين المحتملين من الأردن، فقد شكل العاملون في المجالات المهنية نسبة أكبر في الأردن منها في لبنان. ويلاحظ أن نسبة غير المشاركين في قوة العمل (الطلاب وربات البيوت والمتقاعدون) من الإقليمين متساوية تقريبا، في حين كانت نسبة من لا يعملون أكبر في الأردن منها في لبنان، وغالبا ما ستتوجه هذه الفئة من الإقليمين للعمل المأجور.

أشكال العودة

١. العودة الطبيعية بإمكانية ذاتية، مقابل العودة بالاعتماد على الدعم الحكومي (ضمن برنامج الاستيعاب)

يتضح من المعطيات المشار إليها أدناه حول توقعات اللاجئين لدور الدولة في توفير السكن والعمل، أنها غير كبيرة، وخصوصا في الأردن مركز ثقل العائدين المحتملين للدولة. وعليه، يمكن الاستنتاج أن كثيراً من الراغبين في العودة يميلون إلى الاعتماد على امكاناتهم الذاتية، أو على ممتلكاتهم وأقاربهم في الضفة والقطاع. أما الشكل الآخر للعودة أي اعتماداً على الدعم الحكومي، فغالبا ما سيعتمد على لاجئي لبنان وذوي الظروف الخاصة في الأردن، مما يستلزم التركيز على التخطيط لاستقبال هؤلاء واستيعابهم المؤقت.

٢. العودة بهدف الإقامة الدائمة، أو بهدف الإقامة الجزئية (العمل أو الدراسة)

من المتوقع أنه عندما تستقر الأمور في الدولة الفلسطينية، أن تفد أعداد غير محددة من الفلسطينيين في الخارج، خصوصا من حملة الجنسية الفلسطينية، ليس بغرض الإقامة الدائمة في الدولة الفلسطينية، بل لأغراض العمل أو الدراسة، ناهيك عن زيارة الأهل والوطن. ويستلزم ذلك، وان كان بدرجة أقل، التخطيط لاستقبال هؤلاء واستيعابهم المؤقت.

ب. توقعات العائدين

من الممكن الاستئناس بنتائج استطلاعات آراء اللاجئين في قياس توقعات الباحثين لما سيكون عليه الوضع في الدولة المستقبلية كمجرد مؤشر قد يسترشد به لأغراض تخطيطية، وذلك من زاوية معرفة توجهات الرأي العام للمجتمع المستهدف والعمل على التجاوب معها.

١. التوقع للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة

يلاحظ من الجدول رقم ٩ أدناه، أن رأي اللاجئين في لبنان والأردن قد جاء منقسما إلى ثلاثة أقسام شبه متساوية: الرأي الأول لا يعتقد أن تسمح الظروف الاقتصادية

والاجتماعية في حال قيام الدولة الفلسطينية القادمة باستيعاب اللاجئين . والثاني يعتقد بإمكانية ذلك . أما الرأي الثالث فلم يحدد موقفا . أما في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد جاء رأي اللاجئين وغير اللاجئين مناصفة تقريبا بين مؤيد وناقد لذلك الاحتمال . ولعل هذا هو السبب لتحفظ قسم كبير من اللاجئين في الأردن ولبنان من إبداء الرغبة في العودة إلى الدولة ٣٧٪ و ٤٠٪ على التوالي ، رغم أن الذين ابدوا رغبة في البقاء في البلد المضيف أقل ٣٣٪ و ١١٪ على التوالي .

جدول رقم (٩) : توقعات اللاجئين وسواهم لأوضاع الدولة الفلسطينية ،
الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها الاستيعابية (بالنسبة المئوية)

الرقم	التوقع	غير اللاجئين في الضفة والقطاع	لاجئو الضفة والقطاع	لاجئو الأردن	لاجئو لبنان
أ. التوقع بأن تسمح الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة باستيعاب اللاجئين					
١	نعم	٤٨,٤	٤٢,٠	٣٨,٧	٣١,٨
٢	لا	٤٧,٥	٥١,٠	٣٤,٥	٣٣,٨
٣	لا رأي / لا أعرف	٤,١	٦,٩	٢٦,٨	٣٤,٢
ب. التوقع للقدرة الاستيعابية للدولة					
١	يمكنها استيعاب الموجودين فيها بالإضافة لما يصل إلى نصف مليون فقط من الشتات/ الخارج.	١٨,٦	١٢,٦	٧,١	١٧,٦
٢	يمكنها استيعاب الموجودين فيها بالإضافة لما يصل إلى مليون واحد فقط من الشتات/ الخارج.	١٥,٥	١٢,١	٤,٩	١٣,٥
٣	يمكنها استيعاب الموجودين فيها بالإضافة لما يصل إلى عدة ملايين من اللاجئين العائدين من الشتات.	٣٠,٣	٢٥,٩	٦,٥	٣٨,٤
٤	الضفة الغربية وقطاع غزة غير قادرة على استيعاب أي لاجئين من الشتات	٣٦,٦	٢٥,٨	٥٦,٧	١٩,٥
٥	لا رأي / لا أعرف	٨,٩	٢٣,٦	٢٤,٨	١١,٠
ج. التوقع أن تقوم الدولة الفلسطينية بإعطاء بيت مجانا للسكن في حالة العودة والبقاء في الدولة الفلسطينية					
١	نعم	-	٧١,٦	٢٨,٣	٣٤,٣
٢	لا	-	١٧,٠	٤٩,٧	٥٨,٥
٣	لا رأي / لا أعرف	-	١١,٤	٢٢,١	٧,٢
د. التوقع أن تقوم الدولة الفلسطينية بتوفير العمل للاجئين عند العودة					
١	نعم	-	-	٦٢,٨	٤٠,٤
٢	لا	-	-	٢٠,١	٣٢,٣
٣	لا رأي / لا أعرف	-	-	١٧,٠	٢٧,٣

المصدر : استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عام ٢٠٠٣ .

٢ . التوقع للقدرة الاستيعابية للدولة

كما يلاحظ في الجدول رقم ٩ أعلاه ، فقد انقسم المستجوبون في توقعهم لقدرة الدولة الفلسطينية على استيعاب العائدين . كما كان توقعهم للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بين متفائل ومتشائم . إنقسم المستجوبون في الأردن إلى أربعة أقسام متساوية

تقريباً: القسم الأول، اعتبر أن الدولة ستكون قادرة على استيعاب نصف مليون إلى مليون نسمة، والقسم الثاني اعتبر أن الدولة الفلسطينية ستكون قادرة على استيعاب عدة ملايين، والقسم الثالث أشار إلى عدم قدرة الدولة على الاستيعاب. أما القسم الرابع، فقد كان رأيه غير محدد. وقد كانت آراء اللاجئين وغير اللاجئين متشابهة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ انقسمت إلى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً، هي نفس الأقسام السابقة، مع فارق جمع القسمين الأخيرين في قسم واحدة. أما في لبنان فقد كان الأمر معاكساً تماماً، إذ أن الغالبية اعتقدت بعدم قدرة الدولة على استيعاب اللاجئين العائدين، وهذا يأتي منسجماً مع تصور المبحوثين في الأقاليم الثلاثة للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة العتيقة وينعكس بالطبع على قرارهم بالعودة أو البقاء فيها. ولو اعتمدنا الرأي الوسط بين هذه الآراء، فإن غالبية اللاجئين تعتقد بأن الدولة ستكون قادرة على استيعاب نصف مليون إلى مليون نسمة.

هذه التوقعات التي جاءت في أصعب ظروف مرت فيها المناطق الفلسطينية تعكس إلى حد كبير هذه الظروف وبصورة واقعية. ومع ذلك فلو تحققت هذه التوقعات، فستكون كافية، عملياً، لقدم أكثر اللاجئين اضطراراً للإقامة في الدولة الفلسطينية من الذين ابدوا رغبتهم بالقدوم على أمل تحقيق انفراج أكبر في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتوقع أن تتيح، إذا ما تحققت، الفرصة للمزيد من اللاجئين للعودة إلى الدولة المستقبلية.

٣. التوقع لتوفير السكن المجاني

ويلاحظ من الجدول رقم ٩ السابق أيضاً، أن أغلبية من اللاجئين الذين كان خيارهم الأول البقاء في الضفة والقطاع، وكذلك حوالي نصف اللاجئين الذين كان خيارهم الأول العودة من الأردن، لا تتوقع حصولها على بيت مجاني من الدولة الفلسطينية في حال بقائها أو عودتها إليها، مما يخفف عن كاهل تلك الدولة. لكن نسبة كبيرة جداً من لاجئي لبنان توقعت ذلك، وهذا أمر ربما يكون مبرراً؛ نظراً لصعوبة ظروف هؤلاء. من هنا يمكن الاستنتاج أن طرح إسكان العائدين للسوق الحر سيكون مناسباً ومقبولاً عند غالبية العائدين، ومن الممكن أن يلتزم القطاع العام بتوفير عدد محدود من الإسكانات المدعومة للحالات الخاصة.

٤. التوقع لتوفير فرص العمل

كما يلاحظ من الجدول رقم ٩ السابق، فإن الاعتماد على الدولة في توفير فرص العمل للاجئين الذين كان خيارهم الأول العودة كان عالياً في لبنان (الثلاثين)، وبشكل أقل في الأردن (الخمسین). ويبدو ذلك مفهوماً إذا عرفنا أن حوالي نفس النسب ممن ابدوا رغبتهم

للعودة هم من العاطلين عن العمل، في حين أن حوالي الثلث في الأردن، والخمس في لبنان، لا يتوقعون ذلك وغالبا ما يكون هؤلاء هم المهنيون أو الرياديون الاقتصاديون. وفي ضوء ذلك، من الممكن توقع اتجاهات العمل المستقبلية للعائدين.

ج. تحديات الاستيعاب

١) التحديات الاقتصادية والاجتماعية

عند افتراضنا أن اللاجئين هم وكلاء اقتصاديون واعون، فإنهم سيسعون لتعظيم ثروتهم الذاتية والأسرية، على افتراض انه لن يكون هناك حوافر مادية رئيسة سيجري تقديمها من المانحين. عند ذلك، فإن الفرص الاقتصادية (توفر فرص عمل، والأجور، ونوعية الإسكان والخدمات العامة) هي التي ستحكم في الغالب، وبشكل ايجابي، على حسابات الثروة، مع تأثير اكبر من العوامل السياسية والوطنية (كالعودة إلى الوطن). هذا الأمر مطابق لتجربة البوسنة، إذ لم يعد الناس إلى الأماكن الفقيرة. وبعبارة أخرى، فإن طموح الفلسطينيين للعودة إلى وطنهم ودولتهم لن يكون كافيا لتحديد نمط عودتهم وأعدادها و موعدها (البنك الدولي، ٢٠٠١).

من هنا، فإن حجم عودة اللاجئين الفلسطينيين ونمطها إلى الدولة الفلسطينية سيعتمد، بشكل كبير، على البيئة الاقتصادية فيها، وعلى أماكن تواجدهم الحالية. فهناك عدد كبير من اللاجئين النازحين في الدول المضيقة مع ظروف معيشة وإمكانات متباينة للوصول إلى السلع والخدمات. ولكي تتمكن الدولة الفلسطينية من استقطاب اكبر عدد من اللاجئين واستيعابهم، فإن عليها أن تسعى لمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

يتضح من الجدول رقم ١٠ أدناه، أن الضفة الغربية وقطاع غزة في وضعهما الحالي ليسا مغريين لعودة اللاجئين، وإن كان معدل النمو الاقتصادي فيهما عاليا نسبيا. ومن ناحية أخرى، فإن اختلاف الثقافات والهويات الاجتماعية والسياسية والإقليمية قد يضع الدولة في مواجهة مصاعب جملة لتحقيق الانسجام والوئام الاجتماعي بين العائدين، على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم وتطلعاتهم الاجتماعية. ما لم تستطع الدولة الفلسطينية من تحسين أوضاعها لتصبح مؤشرات الاقتصادية والاجتماعية هي الأفضل، أو الأقل سوءا في المنطقة، فإن احتمالات العودة ستكون ضعيفة. ولاشك في أن الوصول إلى هذا الوضع، ولتدارك تلك التحديات سيتطلب بذل جهود استثنائية فور نيل الاستقلال.

جدول رقم (١٠): المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين
في فلسطين والدول المحيطة لعام ١٩٩٩

المؤشر	الضفة وغزة	الأردن	سوريا	لبنان
القرب من الضفة والقطاع	-	متاحم	غير متاحم	غير متاحم
علاقة القرابة بالضفة والقطاع	-	متوسط-عالٍ	منخفض	منخفض
التركز في المخيمات	عالٍ في القطاع	منخفض	متوسط إلى	عالٍ
حقوق المواطنة	جيدة جدا (داخليا)	جيدة جدا	جيدة ومتوسطة	ضعيفة
التمييز / القيود	محدود	محدود	محدود	كبير
فرص الاستثمار والمبادرة	محدودة	متوسطة-عالية	متوسطة-منخفضة	منخفضة
معدل دخل الفرد	\$١٦٥٠	\$٢٦١٥	\$٢٧٠٢	متدنٍ للاجئين
النمو الاقتصادي (إجمالي الدخل القومي للفرد)	%٣,١	%٠,٥	%٢,٣-	%٤,٣
بطالة اللاجئين	%١١,٨	متوسطة	منخفضة	عالية
الاستقرار الاقتصادي	معدوم	متوفر	متوفر	متوفر نسبيا
اكتظاظ السكن	متوسط	متوسط	متوسط	عالٍ
مستوى الخدمات الصحية	جيد-متوسط	جيد	متوسط	متدنٍ
مستوى الخدمات التعليمية	جيد	جيدة جدا	جيد	متدنٍ

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠١. أضاف الباحث للجدول المعلومات غير الرقمية المتعلقة بالضفة والقطاع بالإضافة للمؤشرات الأربعة الأخيرة.

٢) التحديات السياسية والأمنية

لا تقتصر التحديات التي تواجه عملية الاستيعاب على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، بل تتعداهما إلى المجالين السياسي والأمني، فهذان المجالان يستحوذان على أهمية أكبر وأولوية لدى اللاجئين عند قرارهم بالعودة. فطبيعة البشر تبحث عن الأمن والاستقرار الشخصي أولا، وتضعه غالبا فوق كل الاعتبارات الأخرى. ولعل هذين الأمرين كانا هما السبب المباشر لعملية اللجوء في حينها، فكيف من الممكن أن نقنع اللاجئ بالتخلي عن حالة اللجوء قبل إزالة الأسباب التي أدت إلى هجرته، وقبل التوصل إلى سلام دائم مع إسرائيل وإقامة حكم ديمقراطي راسخ. إن موازنة للظروف السياسية والأمنية في المنطقة تبين أن الأمن الشخصي منخفض في الضفة وغزة، عالٍ في الأردن، وعالٍ في سوريا، ومتوسط في لبنان. أما الاستقرار السياسي، فهو معدوم، ومتوفر، ومتوفر، ومتوفر نسبيا على التوالي، وعليه، فإن هذه الشروط لا تعتبر شروطا مشجعة للعودة.

كما أن عودة مئات الآلاف من اللاجئين إلى الدولة المستقبلية من خلفيات ثقافية وفكرية واجتماعية متنوعة، ربما يترك آثاره على التركيبة السياسية، والنظام السياسي الفلسطيني برمته. إلا أن الانتشار الجغرافي للفصائل السياسية الفلسطينية في مختلف بلدان الشتات، وانعكاس الخريطة السياسية في الداخل على تلك الخريطة في الخارج، يجعل من غير المتوقع إحداث العودة لتغييرات جوهرية على تلك الخريطة. ومع ذلك، فإن بعض الارتباطات المحتملة لبعض العائدين مع جهات خارجية وتأثرهم بآثار إقامتهم السابقة قد تعمل للتأثير في الوضع السياسي والأمني للدولة المستقبلية.

من جانب آخر، فإن عدم اقتناع جزء من اللاجئين بالحل الذي سيتم التوصل إليه، قد يؤدي إلى بروز تحدٍ للدولة الناشئة لفرض الاتفاق وسلطة القانون. ومن هنا، فمن المهم العمل على الوصول إلى أكبر إجماع ممكن حول الحل من طرف اللاجئين بشكل خاص. وربما يؤدي الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول قضية اللاجئين إلى ردود فعل سلبية مع بعض الدول المضيفة، وخصوصاً فيما يتعلق بقضيتي التعويض والعودة. فعودة مئات الآلاف من هذه البلدان ربما يثير حفيظتها لما قد يخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية عليها. من هنا، فإن من الأهمية التنسيق مع هذه الدول في كل مراحل الحل.

د. احتياجات العائدين:

من المهم عند القيام بالتخطيط لأي عملية تنمية العمل على تحديد الاحتياجات ليصار إلى اختيار سبل تحقيقها ورسم السياسات للوصول إليها. سننمذ في تحديد الاحتياجات على التوقعات حول حجم العودة، ومواعيدها، وتأثيرها، وأنماطها المتوقعة، وإسقاط التناسبات والمعايير الفعلية والعلاقات بين المؤشرات ذات العلاقة القائمة عليها حالياً. ولا يجب في أي من الأحوال النظر إلى هذه الحسابات بمدى دقتها، بل بمدى تمثيلها لاتجاهات التطور المحتملة لتلك المؤشرات التي شملتها، فهذه هي الغاية التي جاءت من أجلها هذه التقديرات التي قد تتلف بعض مقوماتها مع الوقت. سنتناول أربعة احتياجات أساسية بالتقدير: وهي الوظائف، والسكن، والبنية التحتية، وكذلك خدمات التعليم والصحة. جميع هذه الاحتياجات متوفرة بالنسبة للاجئين المقيمين، وعند النظر إلى ضرورة إعادة تأهيلها وتطويرها، وخاصة السكن والبنية التحتية، فإننا سنركز على الأمر الأخير لأهميته والحاحته مع ترك باقي الأمور للمعالجة في سياق خطط التنمية العادية للدولة الفلسطينية.

١) الوظائف

وفقاً لمعطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقدر نسبة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في سن العمل، حالياً بـ ٥٣,٢٪، و نسبة المشاركة الفعلية في قوة العمل المحلية

منهم ٣٨,٦٪. ورغم التوقع لارتفاع تدريجي في هذه النسب نتيجة للتحرك في الهيكل العمري للسكان نحو الفئات العمرية الأعلى، و نتيجة لإقبال أعداد أوسع من النساء والخريجين على العمل، فسوف نقوم بتقدير عدد الوظائف الإضافية الناجمة عن العودة وتكلفتها بناء على تلك النسب دون تغيير، وهي لا تستثني احتمالات العمل في إسرائيل، وان كان في حدوده الدنيا القائمة حالياً (انظر الجدول رقم ١١ أدناه).

جدول رقم (١١): توقعات احتياجات العائدين من فرص العمل وحجم الاستثمار اللازم لتوفيرها ٢٠٠٦-٢٠١٥

السنة	الزيادة في عدد السكان الكلي نتيجة للعودة	العائدون في سن العمل ٪٥٣	العائدون في قوة العمل ٪٣٨,٦	الزيادة السنوية الناجمة عن العودة	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي) ٥٣٨,٠٠٠/فرصة
٢٠٠٦	٣٦٣,٣٢٨	١٩٣,٠٣٤	٧٠,٦٦٨	٧٠,٦٦٨	٢,٦٨٥,٤
٢٠٠٧	٤٧٨,٦١٣	٢٥٣,٦٦٥	٩٣,٣٤٩	٢٢,٦٨١	٨٦١,٩
٢٠٠٨	٥٩٨,٩٩٣	٣١٧,٤٦٧	١١٦,٨٢٨	٢٣,٤٧٩	٨٩٢,٢
٢٠٠٩	٧٢٣,٦١٤	٣٨٣,٥١٦	١٤١,١٣٤	٢٤,٣٠٦	٩٢٣,٦
٢٠١٠	٨٥٢,٦٢٥	٤٥١,٨٩١	١٦٦,٢٩٦	٢٥,١٦٢	٩٥٦,٢
٢٠١١	٩٨٦,١٧٩	٥٢٢,٦٧٥	١٩٢,٣٤٤	٢٦,٠٤٨	٩٨٩,٨
٢٠١٢	١,١٢٤,٤٣٨	٥٩٥,٩٥٢	٢١٩,٣١٠	٢٦,٩٦٦	١,٠٢٤,٧
٢٠١٣	١,٢٦٧,٥٦٧	٦٧١,٨١٠	٢٤٧,٢٢٦	٢٧,٩١٦	١,٠٦٠,٨
٢٠١٤	١,٤١٥,٧٣٧	٧٥٠,٣٤١	٢٧٦,١٢٥	٢٨,٨٩٩	١,٠٩٨,٢
٢٠١٥	١,٥٦٩,١٢٦	٨٣١,٦٣٧	٣٠٦,٠٤٢	٢٩,٩١٧	١,١٣٦,٨
المجموع				٣٠٦,٠٤٢	١١,٦٢٩,٦

المصدر: تقديرات الباحث بناء على الجدول رقم ٤ وفقاً لنسب السكان في سن العمل والمشاركين في قوة العمل حالياً المشتقة من مسح القوى العاملة، الصفحة الالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقيمة الاستثمار لفرصة العمل المستخدمة في (النقيب، ٢٠٠٤) وقد اعتبرت نسبة العمالة في الاقتصاد المحلي كاملة.

من المتوقع أن تختلف طبيعة العودة إلى الدولة الفلسطينية عن التجريبتين السابقتين في العودة إلى الضفة والقطاع، والمشار إليهما أعلاه، وبشكل خاص في مجال العمالة. فالتجربة الأولى للعودة كانت للعائدين من الكويت ودول الخليج المقدره ببضعة ألوف معظمهم من الموظفين والمهنيين ذوي الاختصاصات المختلفة. أما التجربة الثانية والمقدره بـ ٢٠٠,٠٠٠ بينهم حوالي ٦٠ ألفاً من كوادر (منظمة التحرير الفلسطينية) الذين أتوا مع وظائفهم. أما التجربة القادمة، فسوف تشمل بالأساس الفئات الفقيرة من اللاجئين والعاطلين عن العمل، ولكنها ستشمل أيضاً الرياديين والمهنيين وأصحاب التخصصات في المجالات الإدارية والمهنية.

ويتوقع من الجدول أعلاه تراكم ما نسبته ٤٠٪ تقريباً من قوة العمل الفاعلة حالياً في المناطق الفلسطينية المحتلة نتيجة للعودة المحتملة إلى الدولة خلال عشر السنوات القادمة . وعليه ، فإنه يجب العمل على توفير بنية اقتصادية لاستيعاب هذا العدد الكبير من الوظائف . وسوف نقدم اقتراحاتنا لاحقاً حول كيفية توزيع هذه الوظائف بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع من ناحية وإمكانات العاملين من العائدين وفقاً لمواصفاتهم المهنية والتعليمية من ناحية أخرى . كما أن العمالة في إسرائيل ستبقى ضرورية لاستيعاب العمالة الفائضة ، ولو لفترة انتقالية لتقليصها تدريجياً . وقد أبدى ١٦,٦٪ من العائدين المحتملين من الأردن و ٧,٧٪ من لبنان استعدادهم للعمل في إسرائيل ، في حين لم يحدد موقفه ١٠,٤٪ و ٩,٦٪ على التوالي . وبالطبع ، فإن حجم الإستثمار الكافي لخلق فرص عمل لهذا العدد يعتمد على ما يسمى بنسبة رأس المال للعمل (K/L) ، أي حجم الاستثمار الذي يضمن خلق فرصة عمل واحدة . وليست هناك معلومات دقيقة لتقدير هذه النسبة ، ولكن التقديرات تشير إلى أنها ما بين ٣٣ إلى ٤٤ ألف دولار ، ولذا أخذنا متوسط هذا الرقم وهو ٣٨ ألفاً (القياس ٢٠٠٤) . ويعني هذا أن خلق فرص العمل تحتاج إلى حوالي ١١,٦ بليون دولار (انظر الجدول رقم ١١ أعلاه) .

٢) السكن والبنية التحتية

من الممكن أن يتم استبدال تدريجي ، وبالكامل لبيوت اللاجئين المقيمين داخل المخيمات الذين يفضلون البقاء في الدولة ، وعلى مدار ١٠ أعوام حسب الأولوية (مدى الإلحاح) . وعليه سيتم بناء وحدات سكنية تكفي سنوياً عُشر اللاجئين ، إضافة إلى الزيادة السنوية لمجموعهم ، على أن يتم البناء ، في الدرجة الأولى ، على أراضي المخيمات نفسها (بعد تسوية وضعها القانوني) ، أو محيطها ، وأن يتم استغلال أراضي البيوت التي يجري استبدالها في بناء بيوت أخرى أو مرافق عامة لاستفادة أهالي الأحياء التي ستقوم على أنقاض المخيمات ، ولكن بعد شراء تلك الأراضي أو تعويض أصحابها عنها . أما بالنسبة للاجئين القادمين ، فيتوقع أن يترك المجال للقطاع الخاص بالمبادرة بتوفير الكمية المطلوبة من العودة السنوية المنتظمة . أما القطاع العام ، فبإمكانه أن يشرف على توفير الشقق المطلوبة للعودة الجماعية المتوقعة عند تأسيس الدولة والمساعدة في ذلك .

ولتقدير احتياجات السكن للعائدين والباقيين من اللاجئين في المخيمات ، فقد أخذنا في الجدول رقم ١٢ أدناه الزيادة السنوية الناجمة عن العودة كمؤشر رئيس لتحديد عدد الشقق المطلوبة . وكما أشرنا ، أنفاً ، فقد اعتمدنا معدل (٦ أفراد) لعدد أفراد الأسرة العائدة ، وهو أقل منه لدى عينة الاستطلاع لدى اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغة ٧,٥ فرداً .

جدول رقم (١٢): توقعات احتياجات اللاجئين العائدين والباقيين في الدولة الفلسطينية من الشقق السكنية ٢٠٠٦-٢٠١٥

السنة	الزيادة السنوية للعائدين	الشقق المطلوبة للعائدين	اللاجئون المنوع بقاؤهم	اللاجئون الباقون في المخيمات	اللاجئون في الأحياء الفقيرة	١٠٪ من اللاجئين الباقين والمحتاجين لسكن	الشقق المطلوبة للاجئين الباقين	مجموع العائدين والباقيين والمحتاجين لسكن	إجمالي الشقق المطلوبة
٢٠٠٦	٣٦٢,٣٣٨	٦٠,٣٨٨	١,٤١٧,٩١٩	٥٩٥,٥٢٦	٤٢٥,٣٧٦	١٠٢,٠٩٠	١٧,٠١٥	٤٦٤,٤١٨	٧٧,٤٠٢
٢٠٠٧	١١٦,٢٨٥	١٩,٣٨١	١,٤٦٧,٥٤٦	٦١٦,٣٧٠	٤٤٠,٢٦٣	١٠٥,٦٦١	١٧,٦١١	٣٢١,٩٤٦	٣٦١,٩٩١
٢٠٠٨	١٢٠,٣٨١	٢٠,٠٦٣	١,٥١٨,٩١١	٦٣٧,٩٤٢	٤٥٥,٦٧٤	١٠٩,٣٥٩	١٨,٢٣٧	٣٢٩,٧٤٠	٣٨٠,٣٩٠
٢٠٠٩	١٢٤,٦٢١	٢٠,٧٧٠	١,٥٧٢,٠٧٢	٦٦٠,٢٧٠	٤٧١,٦٢٢	١١٣,١٨٩	١٨,٨٦٥	٣٣٧,٨١٠	٣٩٠,٦٣٥
٢٠١٠	١٢٩,٠١٠	٢١,٥٠٢	١,٦٢٧,٠٩٥	٦٨٣,٣٨٠	٤٨٨,١٢٨	١١٧,١٥٢	١٩,٥٢٥	٣٤٦,١٦٢	٤١٠,٢٧
٢٠١١	١٣٠,٥٥٥	٢٢,٢٥٩	١,٦٨٤,٠٤٣	٧٠٧,٣٩٨	٥٠٥,٢١٣	١٢١,٢٥٣	٢٠,٢٠٩	٣٥٤,٨٠٨	٤٢٠,٤٦٨
٢٠١٢	١٣٨,٢٥٩	٢٣,٠٤٣	١,٧٤٢,٩٨٥	٧٣٢,٠٥٤	٥٢٢,٨٩٥	١٢٥,٤٩٥	٢٠,٩١٦	٣٦٣,٧٥٤	٤٣٠,٩٥٩
٢٠١٣	١٤٣,١٢٩	٢٣,٨٥٥	١,٨٠٣,٩٨٩	٧٥٧,٦٧٦	٥٤١,١٩٦	١٢٩,٨٨٩	٢١,٦٤٨	٣٧٢,٠١٨	٤٥٠,٥٠٢
٢٠١٤	١٤٨,١٧٠	٢٤,٦٩٥	١,٨٦٧,١٢٩	٧٨٤,١٩٤	٥٦٠,١٣٩	١٣٤,٤٣٦	٢٢,٤٠٦	٣٨١,٦٠٦	٤٧٠,١٠١
٢٠١٥	١٥٣,٣٨٩	٢٥,٥٦٥	١,٩٣٢,٤٧٨	٨١١,٦٤١	٥٧٩,٧٤٣	١٣٩,١٤١	٢٣,١٩٠	٣٩٢,٥٣٠	٤٨٠,٧٥٥
المجموع	١,٥٩٩,١٢٦	٢٦١,٥٢١	١,٩٣٢,٤٧٨	٨١١,٦٤١	٤٣٥,٣٧٦	١,١٩٧,٦٦٠	١٩٩,٦١٠	٢,٧٦٦,٧٨٦	٤٦١,١٣١

المصدر: احتسب عدد الشقق بقسمة عدد السكان على معدل عدد أفراد الأسرة الواحدة (٦ أفراد)

ولتقدير كلفة إسكان العائدين والمحتاجين من اللاجئين الباقين في الدولة الفلسطينية، فقد أخذت مساحة البناء والأرض للبناء عليها كمعدلات إلى عدد هؤلاء، وأخذ معدل كلفة الأرض والبناء بناء على الأسعار السائدة، واحتسبت تكلفة البنية التحتية كنسبة من إجمالي تكلفة الإسكان. وقد أخذ اللاجئين الباقون في المخيمات كنسبة من إجمالي اللاجئين المتوقع بقاؤهم ٤٢٪. وأما سكان الأحياء الفقيرة، فقد قدرنا بـ ٣٠٪ من إجمالي اللاجئين الذين أبدوا رغبتهم بالبقاء. تم احتساب احتياجات السكن وتكلفته لهؤلاء معاً، لإمكانية بناء تجمعات لهم في مواقع المخيمات القائمة حالياً (انظر الجدول رقم ١٣ أدناه). وبنفس الطريقة، فقد تم احتساب تكلفة إسكان العائدين المحتملين (انظر الجدول رقم ١٤ أدناه)، ثم القيام بتجميع التكاليف في جدول واحد (جدول رقم ١٥ أدناه).

جدول رقم (١٣): توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية للاجئين الباقيين في الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥ (التكلفة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الشقق للاجئين المخيمات والأحياء الفقيرة	البناء مليون ٢م ٢م١٢٠ / شقة	الأرض مليون ٢م ٢م ٥٠٠ / بناء	تكلفة البناء ٢م/٢٥٠	تكلفة الأرض ٢م/٥٠	مجموع التكلفة للشقق	تكلفة البنية التيهية	مجموع التكلفة
٢٠٠٦	١٧,٠١٥	٢,٠٤١	١,٠٢١	٥١٠,٤٥	٥١,٠٥	٥٦١,٥٠	٥٦,١٥	٦١٧,٦٥
٢٠٠٧	١٧,٦١١	٢,١١٣	١,٠٥٧	٥٢٨,٣٢	٥٢,٨٣	٥٨١,١٥	٥٨,١١	٦٣٩,٢٦
٢٠٠٨	١٨,٢٢٧	٢,١٨٧	١,٠٩٤	٥٤٦,٨١	٥٤,٦٨	٦٠١,٤٩	٦٠,١٥	٦٦١,٦٤
٢٠٠٩	١٨,٨٦٥	٢,٢٦٣	١,١٣٢	٥٦٥,٩٥	٥٦,٥٩	٦٢٢,٥٤	٦٢,٢٥	٦٨٤,٧٩
٢٠١٠	١٩,٥٣٥	٢,٣٤٣	١,١٧٢	٥٨٥,٧٥	٥٨,٥٨	٦٤٤,٣٣	٦٤,٤٣	٧٠٨,٧٦
٢٠١١	٢٠,٢٠٩	٢,٤٢٥	١,٢١٣	٦٠٦,٢٦	٦٠,٦٣	٦٦٦,٨٨	٦٦,٦٩	٧٣٣,٥٧
٢٠١٢	٢٠,٩١٦	٢,٥٠٩	١,٢٥٥	٦٢٧,٤٧	٦٢,٧٥	٦٩٠,٢٢	٦٩,٠٢	٧٥٩,٢٤
٢٠١٣	٢١,٦٤٨	٢,٥٩٧	١,٢٩٩	٦٤٩,٤٤	٦٤,٩٤	٧١٤,٣٨	٧١,٤٤	٧٨٥,٨٢
٢٠١٤	٢٢,٤٠٦	٢,٦٨٨	١,٣٤٤	٦٧٢,١٧	٦٧,٢٢	٧٣٩,٣٨	٧٣,٩٤	٨١٣,٣٢
٢٠١٥	٢٣,١٩٠	٢,٧٨٢	١,٣٩١	٦٩٥,٦٩	٦٩,٥٧	٧٦٥,٢٦	٧٦,٥٣	٨٤١,٧٩
المجموع	١٩٩,٦١٠	٢٢,٩٥٣	١١,٩٧٧	٥,٩٨٨,٣٠	٥٩٨,٨٣	٦,٥٨٧,١٣	٦٥٨,٧١	٧,٢٤٥,٨٤

المصدر: تقديرات الباحث وفقاً للمعطيات الحالية للسوق.

جدول رقم (١٤): توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية للعاثدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥ (التكلفة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الشقق للعاثدين	البناء مليون ٢م ٢م ١٢٠ / شقة	الأرض مليون ٢م ٢م ٥٠٠ / بناء	تكلفة البناء ٢م/٢٥٠	تكلفة الأرض ٢م/٥٠	مجموع التكلفة للشقق	تكلفة البنية التيهية	مجموع التكلفة
٢٠٠٦	٦٠,٣٨٨	٧,٢٥	٣,٦	١,٨١٢	١٨١	١,٩٩٣	٢٩٩	٢,٢٩٢
٢٠٠٧	١٩,٦٨١	٢,٣٣	١,٢	٥٨١	٥٨	٦٤٠	٩٦	٧٣٦
٢٠٠٨	٢٠,٠٦٣	٢,٤١	١,٢	٦٠٢	٦٠	٦٦٢	٩٩	٧٦١
٢٠٠٩	٢٠,٧٧٠	٢,٤٩	١,٢	٦٢٣	٦٢	٦٨٥	١٠٣	٧٨٨
٢٠١٠	٢١,٥٠٢	٢,٥٨	١,٣	٦٤٥	٦٥	٧١٠	١٠٦	٨١٦
٢٠١١	٢٢,٢٥٩	٢,٦٧	١,٣	٦٦٨	٦٧	٧٣٥	١١٠	٨٤٥
٢٠١٢	٢٣,٠٤٣	٢,٧٧	١,٤	٦٩١	٦٩	٧٦٠	١١٤	٨٧٤
٢٠١٣	٢٣,٨٥٥	٢,٨٦	١,٤	٧١٦	٧٢	٧٨٧	١١٨	٩٠٥
٢٠١٤	٢٤,٦٩٥	٢,٩٦	١,٥	٧٤١	٧٤	٨١٥	١٢٢	٩٣٧
٢٠١٥	٢٥,٥٦٥	٣,٠٧	١,٥	٧٦٧	٧٧	٨٤٤	١٢٧	٩٧٠
المجموع	٢٦١,٥٢١	٣١,٣٨	١٥,٧	٧,٨٤٦	٧٨٥	٨,٦٣٠	١,٣٩٥	٩,٩٢٥

المصدر: تقديرات الباحث وفقاً للمعايير السابقة في جدول رقم ١٣.

وربما كان من المناسب تناول خيارات مختلفة لإسكان كلتا المجموعتين وفقاً للخيارات التي سنعرضها لاحقاً. ولكن عدم توفر بعض البيانات حول مدى الحاجة للخيارات المختلفة جعلنا نلجأ لاحتساب خيار عام واحد، ونأمل أن يكون كافياً لتحديد السياسات في هذه المرحلة.

جدول رقم (١٥): توقعات تكلفة الشقق السكنية والبنية التحتية لجميع اللاجئين في الدولة الفلسطينية (التكلفة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	إجمالي الشقق المطلوبة	البناء مليون ٢م		تكلفة الأرض	مجموع التكلفة للشقق	مجموع التكلفة البنية التحتية	مجموع التكلفة
		٢م / شقة	٢م ٥٠٠ / بناء				
٢٠٠٦	٧٧,٤٠٣	٩	٥	٢٣٢	٢,٥٥٤	٣٥٥	٢,٩٠٩
٢٠٠٧	٣٦,٩٩١	٤	٢	١,١١٠	١,٢٢١	١٥٤	١,٣٧٥
٢٠٠٨	٣٨,٢٩٠	٥	٢	١,١٤٩	١,٢٦٤	١٥٩	١,٤٢٣
٢٠٠٩	٣٩,٦٣٥	٥	٢	١,١٨٩	١,٣٠٨	١٦٥	١,٤٧٣
٢٠١٠	٤١,٠٢٧	٥	٢	١,٢٣١	١,٣٥٤	١٧١	١,٥٢٥
٢٠١١	٤٢,٤٦٨	٥	٣	١,٢٧٤	١,٤٠١	١٧٧	١,٥٧٨
٢٠١٢	٤٣,٩٥٩	٥	٣	١,٣١٩	١,٤٥١	١٨٣	١,٦٣٤
٢٠١٣	٤٥,٥٠٣	٥	٣	١,٣٦٥	١,٥٠٢	١٩٠	١,٦٩١
٢٠١٤	٤٧,١٠١	٦	٣	١,٤١٣	١,٥٥٤	١٩٦	١,٧٥١
٢٠١٥	٤٨,٧٥٥	٦	٣	١,٤٦٣	١,٦٠٩	٢٠٣	١,٨١٢
المجموع	٤٦١,١٢١	٥٥	٢٨	١٣,٨٣٤	١٥,٢١٧	١,٩٥٣	١٧,١٧١

المصدر: الجدولين ١٣ و١٤

٣) التعليم

يشكل التعليم المدرسي الجانب الأساسي من العملية التعليمية. ولعدم توفر فرصة عالية للتعليم لدى اللاجئين المقيمين حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا ما يتوافر لهم من خلال البنية القائمة لوكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، فإننا سنركز هنا على تحديد احتياجات التعليم العام للاجئين المحتمل عودتهم للدولة الفلسطينية. وبما أن توفير الصفوف والمعلمين هما العنصران الأكثر أهمية، فقد قمنا بتحديد الأعداد اللازم توفيرها منهما باستخدام معدلات أفضل من تلك السائدة حالياً. فقد استخدم ما معدّل ٢٥ طالباً، بدلاً من ٣٤ طالباً لكل صف، و ٣٠ طالباً بدلاً من ٣٦ طالباً لكل معلم. (جدول رقم ١٦).

جدول رقم (١٦) : تقدير الزيادة السنوية المطلوبة في الصفوف والمعلمين
للتعليم العام نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥

السنة	الزيادة السنوية للسكان نتيجة العودة	عدد طلاب المدارس	عدد الصفوف	عدد المعلمين
٢٠٠٦	٣٦٢,٣٢٨	٩٤,١٨٩	٣,١٤٠	٣,٧٦٨
٢٠٠٧	١١٦,٣٨٥	٣٠,١٩١	١,٠٠٨	١,٣٠٩
٢٠٠٨	١٢٠,٣٨١	٣١,٢٢٨	١,٠٤٣	١,٣٥٢
٢٠٠٩	١٢٤,٦٢١	٣٢,٣٠١	١,٠٨٠	١,٣٩٦
٢٠١٠	١٢٩,٠١٠	٣٣,٤١٠	١,١١٨	١,٣٤٢
٢٠١١	١٣٣,٥٥٥	٣٤,٥٥٧	١,١٥٧	١,٣٨٩
٢٠١٢	١٣٨,٣٥٩	٣٥,٧٤٤	١,١٩٨	١,٤٣٨
٢٠١٣	١٤٣,١٢٩	٣٦,٩٧٢	١,٢٤٠	١,٤٨٩
٢٠١٤	١٤٨,١٧٠	٣٨,٢٤٢	١,٢٨٤	١,٥٤١
٢٠١٥	١٥٣,٣٨٩	٣٩,٥٥٦	١,٣٢٩	١,٥٩٥
المجموع	١,٥٦٩,١٢٦	٤٠٦,٣٩٠	١٣,٥٩٩	١٦,٣١٩

المصدر : تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان ومعدلات محسنة لعدد الصفوف والمعلمين نسبة لعدد الطلاب .

وقد أخذنا جميع التكاليف التأسيسية والجارية بالحسبان عند احتساب تكاليف التعليم العام للعائدين (وفقا لمعدلات الصرف الحالية) وهي بمعدل ٢٠٠ دولار مصاريف تأسيسية، و ٣٠٠ دولار مصاريف جارية سنوية للطلاب، في حين أنها تقدر الآن للإنفاق الجاري بحدود ٢٩٠ دولاراً، علماً بأن النفقات التأسيسية تقدر بثلاثي الجارية (جدول رقم ١٧).

جدول رقم (١٧) : تقدير الزيادة السنوية في تكلفة التعليم العام
نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)

السنة	الزيادة السنوية في طلبية المدارس	الزيادة التراكمية في طلبية المدارس	الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الكلي
٢٠٠٦	٩٤,١٨٩	٩٤,١٨٩	١٨,٨	٢٨,٣	٤٧,١
٢٠٠٧	٣٠,١٩١	١٢٤,٣٨٠	٢٤,٩	٣٧,٣	٦٢,٢
٢٠٠٨	٣١,٢٢٨	١٥٥,٦٠٨	٣١,١	٤٦,٧	٧٧,٨
٢٠٠٩	٣٢,٣٠١	١٨٧,٩٠٩	٣٧,٦	٥٦,٤	٩٤,٠
٢٠١٠	٣٣,٤١٠	٢٢١,٣١٩	٤٤,٣	٦٦,٤	١١٠,٧
٢٠١١	٣٤,٥٥٧	٢٥٥,٨٧٦	٥١,٢	٧٦,٨	١٢٧,٩
٢٠١٢	٣٥,٧٤٤	٢٩١,٦٢٠	٥٨,٣	٨٧,٥	١٤٥,٨
٢٠١٣	٣٦,٩٧٢	٣٢٨,٥٩٢	٦٥,٧	٩٨,٦	١٦٤,٣
٢٠١٤	٣٨,٢٤٢	٣٦٦,٨٣٥	٧٣,٤	١١٠,١	١٨٣,٤
٢٠١٥	٣٩,٥٥٦	٤٠٦,٣٩٠	٨١,٣	١٢١,٩	٢٠٣,٢
المجموع	٤٠٦,٣٩٠		٤٨٦,٥	٧٢٩,٨	١,٢١٦,٤

المصدر : تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان ومعدلات أعلى قليلاً من الحالية للإنفاق على التعليم .

وأما بالنسبة للتعليم الجامعي، فقد تم احتساب كلفته الإضافية وفقاً لمعدلات الصرف الحالية، وهي بمعدل ٨٠٠ دولار مصاريف تأسيسية، و ١٢٠٠ دولار مصاريف تشغيلية سنوية للطالب (جدول رقم ١٨).^{١١} ونعتقد بان بنية التعليم الجامعي القائمة ستحتاج من أجل تطويرها وتفعيل استخدامها المزيد من الموارد لتكون قادرة على استيعاب الاحتياجات المستقبلية. كما أنه لا بد من اتباع سياسة تمويلية جديدة لمؤسسات التعليم العالي تساعد في الاعتماد على مواردها الذاتية بالدرجة الأولى في تغطية نفقاتها بما في ذلك رفع تدريجي للرسوم الجامعية. أما التعليم المهني والتقني المتوسط، وهو الأهم، فهو بحاجة إلى خطة متكاملة تتناسب مع احتياجات بناء الدولة والتنمية الاقتصادية فيها ومؤهلات اللاجئين العائدين.

جدول رقم (١٨): تقدير الزيادة السنوية في تكلفة التعليم العالي
نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)

السنة	الزيادة السنوية في عدد الطلاب الجامعيين	الزيادة التراكمية في عدد الطلاب الجامعيين	الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الكلي
٢٠٠٦	٥,٤٣٥	٥,٤٣٥	٤,٣	٦,٥	١٠,٩
٢٠٠٧	١,٧٤٤	٧,١٧٩	٥,٧	٨,٦	١٤,٤
٢٠٠٨	١,٨٠٦	٨,٩٨٥	٧,٢	١٠,٨	١٨,٠
٢٠٠٩	١,٨٦٩	١٠,٨٥٤	٨,٧	١٣,٠	٢١,٧
٢٠١٠	١,٩٣٥	١٢,٧٨٩	١٠,٢	١٥,٣	٢٥,٦
٢٠١١	٢,٠٠٣	١٤,٧٩٣	١١,٨	١٧,٨	٢٩,٦
٢٠١٢	٢,٠٧٤	١٦,٨٦٧	١٣,٥	٢٠,٢	٣٣,٧
٢٠١٣	٢,١٤٧	١٩,٠١٤	١٥,٢	٢٢,٨	٣٨,٠
٢٠١٤	٢,٢٢٣	٢١,٢٣٦	١٧,٠	٢٥,٥	٤٢,٥
٢٠١٥	٢,٣٠١	٢٣,٥٣٧	١٨,٨	٢٨,٢	٤٧,١
المجموع	٢٣,٥٣٧		١١٢,٦	١٦٨,٨	٢٨١,٤

المصدر: تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان ومعدلات الإنفاق الحالية على التعليم العالي.

ويستدل من الجدول رقم ١٩، الذي يجمع الزيادة في تكلفة التعليم الناجمة عن العودة، أن التعليم العام سيستحوذ بالمعدل على نحو ٨١٪ من الزيادة في تكلفة التعليم، في حين أن الباقي تمثله حصة التعليم العالي. وبالأجمال تمثل النفقات الجارية ٦٠٪ والنفقات الرأسمالية ٤٠٪ من الزيادة في نفقات التعليم الناجمة عن العودة.

^{١١} الرقم الأخير مبني على البيانات المستقاة من وكيل وزارة التعليم العالي الأستاذ هشام كحيل، أما الرقم الأول فقد اخذ كنسبة من الثاني.

جدول رقم (١٩): تقدير الزيادة السنوية في إجمالي تكلفة التعليم
نتيجة للعودة ٢٠٠٦-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)

السنة	التعليم العام	التعليم العالي	الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الكلي
٢٠٠٦	٤٧,١	١٠,٩	٢٣	٣٥	٥٨
٢٠٠٧	٦٢,٢	١٤,٤	٣١	٤٦	٧٧
٢٠٠٨	٧٧,٨	١٨,٠	٣٨	٥٢	٩٦
٢٠٠٩	٩٤,٠	٢١,٧	٤٦	٦٩	١١٦
٢٠١٠	١١٠,٧	٢٥,٦	٥٤	٨٢	١٣٦
٢٠١١	١٢٧,٩	٢٩,٦	٦٣	٩٥	١٥٨
٢٠١٢	١٤٥,٨	٣٣,٧	٧٢	١٠٨	١٨٠
٢٠١٣	١٦٤,٣	٣٨,٠	٨١	١٢١	٢٠٢
٢٠١٤	١٨٣,٤	٤٢,٥	٩٠	١٣٦	٢٢٦
٢٠١٥	٢٠٣,٢	٤٧,١	١٠٠	١٥٠	٢٥٠
المجموع	١,٢١٦,٤	٢٨١,٤	٥٩٩	٨٩٩	١,٤٩٨

المصدر: الجدولين رقم ١٧ و ١٨

٤) الصحة

على الرغم من أن النظام الصحي القائم في الضفة والقطاع مازال يعاني من عدد من الثغرات، فإنه يبقى مقبولاً مقارنة بدول الجوار على الأقل في جانب الصرف كما سيتضح لاحقاً عند تناول جانب العرض. وقد اعتمدنا في احتساب تلك الاحتياجات على المعدلات القائمة للأسرة والأطباء والمرضى إلى عدد السكان (الجدول رقم ٢٠ أدناه). كذلك اعتمدنا على معدلات الصرف الحالية في الخدمات الصحية ٣٢ دولاراً لكل مواطن، لاحتساب تكلفتها بالنسبة للعائدين (الجدول رقم ٢١ أدناه). ونعتقد بأن نوعية الخدمات الصحية بحاجة إلى تطوير جوهري، كما نرى أنه من الضروري العمل على تطوير نظام تأمين صحي شامل لجميع المواطنين في الدولة المستقلة يضمن خدمات على مستوى أفضل.

جدول رقم (٢٠): تقدير الزيادة السنوية في المستلزمات الصحية الأساسية
نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦

السنة	الزيادة السنوية للسكان نتيجة العودة	عدد الأسرة	عدد الأطباء	عدد الممرضين
٢٠٠٦	٣٦٢,٣٢٨	٣٢,٩٣٩	٣٦٢	١٠٨٧
٢٠٠٧	١١٦,٢٨٥	١٠,٥٧١	١١٦	٣٤٩
٢٠٠٨	١٢٠,٣٨١	١٠,٩٤٤	١٢٠	٣٦١
٢٠٠٩	١٢٤,٦٢١	١١,٣٢٩	١٢٥	٣٧٤
٢٠١٠	١٢٩,٠١٠	١١,٧٢٨	١٢٩	٣٨٧
٢٠١١	١٣٣,٥٥٥	١٢,١٤١	١٣٤	٤٠١
٢٠١٢	١٣٨,٣٥٩	١٢,٥٦٩	١٣٨	٤١٥
٢٠١٣	١٤٣,١٢٩	١٣,٠١٢	١٤٣	٤٢٩
٢٠١٤	١٤٨,١٧٠	١٣,٤٧٠	١٤٨	٤٤٥
٢٠١٥	١٥٣,٣٨٩	١٣,٩٤٤	١٥٣	٤٦٠
المجموع	١,٥٦٩,١٢٦	١٤٢,٦٤٨	١,٥٦٩	٤٧٠٧

المصدر: تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان والمعدلات الحالية لعدد الأسرة والأطباء والمرضى نسبة لعدد السكان وهي سرير لكل ١١٠٠ مواطن وطبيب لكل ١٠٠٠ مواطن و٣ ممرضين لكل طبيب.

جدول رقم (٢١): تقدير الزيادة السنوية في تكلفة الخدمات الصحية
نتيجة للعودة ٢٠١٥-٢٠٠٦ (مليون دولار أمريكي)

السنة	الزيادة التراكمية الإضافية في عدد الأسرة	الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الكلي
٢٠٠٦	٣٢,٩٣٩	١٦,٥	١٦,٥	٣٢,٩
٢٠٠٧	٤٣,٥١٠	٢١,٨	٢١,٨	٤٣,٥
٢٠٠٨	٥٤,٤٥٤	٢٧,٢	٢٧,٢	٥٤,٥
٢٠٠٩	٦٥,٧٨٣	٣٢,٩	٣٢,٩	٦٥,٨
٢٠١٠	٧٧,٥١١	٣٨,٨	٣٨,٨	٧٧,٥
٢٠١١	٨٩,٦٥٣	٤٤,٨	٤٤,٨	٨٩,٧
٢٠١٢	١٠٢,٢٢٢	٥١,١	٥١,١	١٠٢,٢
٢٠١٣	١١٥,٢٣٣	٥٧,٦	٥٧,٦	١١٥,٢
٢٠١٤	١٢٨,٧٠٣	٦٤,٤	٦٤,٤	١٢٨,٧
٢٠١٥	١٤٢,٦٤٨	٧١,٣	٧١,٣	١٤٢,٦
المجموع		٤٢٦,٣	٤٢٦,٣	٨٥٢,٧

المصدر: تقديرات الباحث بالاعتماد على تقدير عدد السكان ومعدلات الإنفاق الحالية على الصحة نسبة لعدد السكان

٥) إجمالي التكلفة الأساسية للاستيعاب

يتضح من الجدول رقم ٢٢ أدناه، أن مجموع التكلفة الأساسية لاستيعاب اللاجئين (بما في ذلك إعادة إسكان فقراء اللاجئين المقيمين حالياً في الضفة والقطاع)، وفقاً للتقديرات الأولية يصل إلى ٣١,٢ مليار دولار.

جدول رقم (٢٢): إجمالي التكلفة الأساسية لاستيعاب اللاجئين العائدين والباقيين في الدولة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)

السنة	توفير فرص العمل	للإسكان والبنية التحتية	للتعليم	للصحة	المجموع للعائدين	لإسكان الباقيين	الإجمالي
٢٠٠٦	٢,٦٨٥	٢,٢٩٢	٥٨	٣٣	٥,٠٦٨	٦١٨	٥,٦٨٦
٢٠٠٧	٨٦٢	٧٣٦	٧٧	٤٤	١,٧١٩	٦٣٩	٢,٣٥٧
٢٠٠٨	٨٩٢	٧٦١	٩٦	٥٤	١,٨٠٣	٦٦٢	٢,٤٦٥
٢٠٠٩	٩٢٤	٧٨٨	١١٦	٦٦	١,٨٩٤	٦٨٥	٢,٥٧٨
٢٠١٠	٩٥٦	٨١٦	١٣٦	٧٨	١,٩٨٦	٧٠٩	٢,٦٩٥
٢٠١١	٩٩٠	٨٤٥	١٥٨	٩٠	٢,٠٨٣	٧٣٤	٢,٨١٥
٢٠١٢	١,٠٣٥	٨٧٤	١٨٠	١٠٢	٢,١٨١	٧٥٩	٢,٩٤٠
٢٠١٣	١,٠٦١	٩٠٥	٢٠٢	١١٥	٢,٢٨٣	٧٨٦	٣,٠٦٩
٢٠١٤	١,٠٩٨	٩٣٧	٢٢٦	١٢٩	٢,٣٩٠	٨١٣	٣,٢٠٣
٢٠١٥	١,١٣٧	٩٧٠	٢٥٠	١٤٣	٢,٥٠٠	٨٤٢	٣,٣٤٢
المجموع	١١,٦٣٠	٩,٩٢٥	١,٤٩٨	٨٥٣	٢٣,٩٠٦	٧,٢٤٦	٣١,١٥١

المصدر: الجداول السابقة

وينبغي الحذر من أن هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الزمنية لسعر العملات ولا البضائع والخدمات ولا التغيرات التي قد تطرأ على أعداد العائدين.

كذلك لا تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار التغييرات النوعية الواجب إدخالها على حياة اللاجئين الراغبين في البقاء في الدولة، ما عدا التغيرات المتعلقة بالسكن والتي إذا ما قيست بما تم احتسابه للعائدين فإنها قد تصل إلى ٨ مليارات دولار. كما لا تشمل تلك التقديرات أيضاً احتياجات الطبقة المتوسطة من اللاجئين، والتي من الممكن أن يصل إجماليها أيضاً لحوالي ١٠ مليارات دولار حسب الجدول رقم ٢٢. أي أن مجموع تكلفة عمليتي استيعاب، اللاجئين القادمين والراغبين بالبقاء، قد تصل إلى ٥٠ مليار دولار خلال عشر سنوات، وهذه هي التقديرات للتكلفة الأساسية فقط ووفقاً لأكثر المعدلات تحفظاً. أي أن الدولة الفلسطينية ستحتاج ما معدله ٥ مليارات دولار سنوياً كحد أدنى لإنجاز عمليتي الاستيعاب والدمج للاجئين الوافدين والمقيمين، وهو ما يعادل الناتج

القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة حاليا، ويعادل خمسة أضعاف ما تعهد به المانحون للسلطة الفلسطينية في السنوات العشرة التي تلت التوقيع على اتفاق أوسلو لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. ولا بد من التنويه إلى أن هذا المبلغ لا يشمل متطلبات استيعاب النصف الآخر من اللاجئين الذين سيعودون إلى إسرائيل، أو يبقون في الشتات، والذين سيحتاجون إلى برامج استيعاب خاصة قد تصل قيمتها إلى نفس الرقم، أي خمسين مليار دولار.

وأخذا بعين الاعتبار ما حصل بعد اتفاق أوسلو من عدم وفاء المانحين بسد التزاماتهم، فإننا ننبه إلى خطورة المراهنة على المساعدات الخارجية للوفاء بمتطلبات عملية الاستيعاب، ولا بد من التركيز على التعويضات، كمورد رئيس، لتغطية نفقات الاستيعاب.

(٢) تحليل جانب العرض

بعد تناولنا لجانب الطلب في عملية الاستيعاب أعلاه، نقوم هنا بتناول جانب العرض ليتسنى لنا من خلال الموازنة بين الجانبين تحديد مواطن النقص والعجز في موازنة الاحتياجات والموارد المتوفرة. وستتناول بداية، هذا الجانب من حيث الموارد المتاحة حاليا، ثم سنتناوله من حيث إمكانية توفر موارد إضافية في المستقبل، من الموردين المحلي والدولي في كلتا الحالتين.

أ. القدرات الفلسطينية المتوفرة في المجالات المتعلقة بالاستيعاب

من الممكن تصور الوضع النموذجي للقدرة الاستيعابية لأي دولة، من خلال اعتماد المعايير المثالية لتلبية احتياجات السكان. لكن الوضع على أرض الواقع ربما يكون مختلفا كثيرا، خصوصا إذا ما كانت تلك الدولة ستولد بعد فترة طويلة من الاحتلال والانهيار الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، فإن تلك المهمة ستكون أصعب إذا ما علم أن مقومات تلك الدولة ما تزال مجهولة. ولذلك، فإن القدرة الاستيعابية للدولة العتيدة مفهوم متغير وغير مطلق؛ إذ ليس من الدقة تناول هذا المفهوم، بدون الأخذ بعين الاعتبار تطور الظروف السياسية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة لغاية قيام الدولة، ودون معرفة الأسس التي ستقوم عليها، وما هي حدودها، وما مدى سيطرتها على مواردها، ونوعية سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. فهذه المؤشرات لا تزال غير محددة ومتغيرة، بحكم تطور الظروف، ودونها لا يمكن تحديد القدرة الاستيعابية للدولة المستقبلية. ولكن سير الأمور، لغاية الآن، يؤيد التوقعات المتحفظة حول قدرة الدولة، ليس فقط على استقبال العائدين، بل والحد من الهجرة الخارجية. ويضاف إلى الاعتبارات والعقبات

للقدرة الاستيعابية الصدمات الاقتصادية والسياسية التي من الممكن أن تتعرض لها أماكن اللجوء الراهنة .

وإذا كانت الاستنتاجات الواردة أعلاه حول القدرة الاستيعابية للدولة الفلسطينية المستقبلية قد بنيت، في جانب منها، على استطلاعات الرأي، وإذا كنا قد استعرضنا بعض محددات القدرة الاستيعابية عند تناولنا لتحديات الاستيعاب بموازنتها مع المؤشرات ذاتها لدى الدول المجاورة، فإن من المفيد دراسة تلك القدرة على أرض الواقع، من خلال استخدام البيانات والمعرفة المتوفرة، وتفحص ما هو عليه الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة في الظرف الراهن، للاستدلال، بشكل خاص، على مدى حدود القدرة الاستيعابية الحالية لهاتين المنطقتين .

١) القدرة الراهنة في مجال الحكم المحلي والوطني

بالرغم من عدم إجراء الانتخابات المحلية، فقد أثبتت السلطة الفلسطينية قدرتها على إدارة السلطات المحلية بمستوى مقبول . لكن تحقيق مبدأ اللامركزية في إدارة شؤون السلطات المحلية، ودفعها للاعتماد بالدرجة الأولى على مواردها وامكاناتها الذاتية، خصوصاً بما يتعلق بالمصاريف الجارية، ما زال بحاجة إلى جهد كبير . أما التكاليف الرأسمالية للمشاريع، وبصورة رئيسة مشاريع البنية التحتية والتنمية في إطار صلاحياتها تحت إشراف وزارة الحكم المحلي، والتنسيق معها، فقد تم التعاون مع الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية لإنجاز المشاريع المشار إليها بتوجيه من وزارة الحكم المحلي ورعايتها . ومن الناحية القانونية، فقد تم إقرار قانوني الهيئات المحلية وانتخابات السلطات المحلية واللذين ما زال يلزمهما تعديل بما يتناسب مع متطلبات تحقيق الاولويات المشار إليها أعلاه . وعلى الرغم من ذلك يبقى انعدام توفر هيئات منتخبة، واعتماد مبدأ التعيين من أهم الثغرات القائمة في مجال الحكم المحلي .

وعلى صعيد الحكم الوطني، فقد تمكنت السلطة التنفيذية من إقامة وزارات ومؤسسات عديدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية، وتوفير أنظمة عمل لها . ورغم الإنجازات العديدة التي حققتها على مستوى كفاءة تلك المؤسسات وفعاليتها، فقد ظلت متدنية قياساً بالموارد المتاحة، رغم التضخم في الجهازين الإداري والتنفيذي . ولا نريد هنا أن نكرر ما ذكرناه في البند السابق، ولكن ينبغي التنويه بحالات الترهل والفساد والمحسوبية وشخصنة الوظائف العامة .

أما فيما يتعلق بالسلطين التشريعية والقضائية، فعلى الرغم من إنجاز العديد من القوانين فقد حصل تجبير لدورهما لصالح السلطة التنفيذية، فأصبحتا بالواقع أداتين لتنفيذ رغباتها بدلاً من الرقابة عليها ومحاسبتها . وقد عجز الجهاز القضائي، تحديداً، عن تحقيق العدالة،

سواء من حيث المماثلة في معالجة القضايا، أو من حيث نزاهة الأحكام التي صدرت عنه، إضافة إلى أن بعض قرارات الجهاز القضائي، على علاتها، لم تجد طريقها للتنفيذ بسبب تباطوء الأجهزة التنفيذية أو بسبب الأوضاع الأمنية السائدة. كما أن السلطة التشريعية لم تفلح في التحرر من قيود السلطة التنفيذية، ولم تصبح أداة ناجعة لمحاسبتها. وبالرغم من الحديث عن الإصلاح، فإن ما تحقق منه ظل محدوداً جداً ويكاد لا يذكر موازنة مع حجم فساد الحكم القائم.

إن هذا الوضع قد خلق هوة بين المواطن والسلطة؛ فاصبح ينظر إليها كأداة للفساد بدل البناء عند كثير من المواطنين. كل ذلك اضعف بدوره الثقة لدى المواطنين في قدرة الدولة المقبلة على إدارة شؤون الاقتصاد والمجتمع بصورة صحيحة تساعد على البناء والتنمية. إن استمرار هذا الوضع من شأنه أن لا يساعد في تشجيع اللاجئين على العودة إلى الدولة، حتى ولو قدمت إليهم صنوف المغريات الأخرى. بل على العكس، فإن ذلك قد يكون من شأنه تشييط همم الكثيرين من العودة ودفعهم للبقاء خارج الوطن إذا ما توفرت لديهم خيارات أخرى.

٢) القدرة الراهنة في مجال إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

التخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية المستدامة

تعتبر وزارة التخطيط الجهة الإدارية المسؤولة عن تنسيق الأنشطة والفعاليات التخطيطية في مجالات التخطيط الحضري (بشقيه الطبيعي والاستراتيجي)، والاقتصادي والاجتماعي والبيئي وذلك بالتعاون مع وزارات الاقتصاد، والحكم المحلي، والشؤون الاجتماعية، والبيئة، وباقي مؤسسات السلطة الوطنية ذات العلاقة بهدف تحقيق تنمية متوازنة تمتاز بكفاءة استخدام الموارد. وقد قامت الوزارة بتطوير إطار للتنسيق مع الوزارات والمؤسسات العامة المعنية والذي نتج عنه عام ١٩٩٨ إقرار استراتيجيتين تنمويتين إقليميتين: إحداهما للضفة الغربية (المخطط الإقليمي للضفة الغربية) والأخرى لقطاع غزة (المخطط الإقليمي لقطاع غزة)، وهما الاستراتيجيتان اللتان تم استخدامهما كمنطلقين للخطة الاقتصادية الوطنية الشاملة؛ إذ تناولتا عملية استيعاب اللاجئين في سياق عملية التنمية الشاملة، وكجزء لا يتجزأ منها. كما سعت الوزارة لتنسيق أنشطة التخطيط وفعاليتها مع تلك الوزارات المتعلقة ببناء المؤسسات، لضمان تنفيذ التخطيط، وفحص الخبرات التنظيمية للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وتقييمها، وإتاحة المجال أمام دمج تلك الخبرات في إطار تنسيقي فاعل.

ويشير خليل نجم المدير العام في وزارة التخطيط، في مقابلة مع الباحث، إلى أن مستوى التنسيق بين أجهزة السلطة في الوقت الراهن مقبول، وإن كان يعترضها العديد من

المعوقات، منها: التفاوت في الخبرات، والمعوقات الخارجية المرتبطة بالاحتلال. لكن، برأيه، فإن هذا التنسيق يلزمه المزيد من التفعيل، لتحقيق التكامل بين طاقات أجهزة السلطة وجهودها، للتخطيط الاستراتيجي والتنمية الدائمة. وإدراكا من السلطة الوطنية الفلسطينية لأهمية تفعيل ذلك التنسيق في رسم السياسات الاقتصادية ومتابعتها وتقييمها، صدر مرسوم رئاسي سنة ٢٠٠٠ بتشكيل المجلس الأعلى للتنمية بهدف توحيد السياسات الاقتصادية لمختلف الوزارات ومتابعة تنفيذها وتقييمها، إلا أن ذلك المجلس ما زال غير فاعل لغاية الآن (مكحول، ٢٠٠٣). ولعل إنشاء مؤسسة مجلس الوزراء سيؤدي إلى التفعيل لذلك التنسيق، وللمتابعة في عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة. كما ينتظر اختلاف الوضع وتكامل مستوى التنسيق بين أجهزة الدولة بزوال مؤثرات الاحتلال.

البناء المؤسسي:

بالرغم من أن السلطة الوطنية كانت قد حققت قبل الانتفاضة إنجازات مهمة في بناء بعض المؤسسات الناجحة، وفي عدد من المجالات الاقتصادية، وخصوصا في إعداد القوانين وتعديل الإجراءات والأنظمة المعمول بها في مجالات اقتصادية مختلفة، إلا أن القطاع الحكومي الفلسطيني ظل يعاني من العديد من المشاكل، أهمها: تضخم الجهاز الحكومي وترهله، وتداخل الاختصاصات الوظيفية بين الوزارات والهيئات الحكومية، وتدني كفاءة القطاع الحكومي وارتفاع أعبائه، وبروز ظواهر التلوث الإداري، بما في ذلك تفشي الإهمال في الإدارات الحكومية، وتنامي التناقض بين الوزارات والإدارات الحكومية في مجال الأهداف والسياسات والسلوكيات، وتفاقم ظاهرة اللامبالاة لجهة تبديد الموارد العامة، وارتفاع حجم الفاقد والضياع على المستوى الوطني، وتفاقم المحسوبية، وتزايد الاستقطاب الشخصي، وبروز ظاهرة الفساد الإداري والمالي (ملحيس، ١٩٩٨).

وقد أشار استطلاع أجره مركز تطوير القطاع الخاص عام ٢٠٠١ إلى أن تقييم القطاع الخاص لدور أجهزة السلطة ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي متدن جدا، وقد وصل في بعض الحالات إلى أقل من ٢٠٪ (مكحول، الاستثمار والبيئة الاستثمارية، ٢٠٠٢). وهذا ما أدى في حالات عدة لهجرة رأس المال والكفاءات، وبشكل خاص بين الفلسطينيين الذين عادوا للاستثمار أو للعمل في الاقتصاد الفلسطيني، كما أدى ذلك إلى تعطيل العديد من الاستثمارات المحلية. إن استمرار هذا الوضع من شأنه إغلاق الباب أمام المستثمرين والمهنيين وحتى فقراء اللاجئين للعودة من الشتات، إذا ما توفر البديل لديهم.

٣) القدرة الراهنة للبنية الاقتصادية

الزراعة: تعتبر مساحة الأرض الصالحة للزراعة، سواء عن طريق الري أم عن طريق المطر، أكبر عائق أمام توسيع القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي. فالمساحة، كما هو معروف، تقلصت في أثناء الاحتلال بحكم سياسات المصادرة وبناء المستعمرات

الاستيطانية وبناء الشوارع الالتفافية والسور الفاصل . كما أن السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه الفلسطينية قد أدى إلى تقلص شديد للرقعة الزراعية المروية وبالتالي إلى تقليص الإنتاج الزراعي . وفي الوقت الحاضر ، تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة عن طريق الري ١٠٪ فقط من أراضي الضفة الغربية ، أي حوالي ٥٥٠ ألف دونم . ولقد ابتدأت وزارة الزراعة ، بتمويل خارجي ، بالعمل على إصلاح بعض الأراضي ، ولكن محدودية الأراضي والمياه التي تحت تصرف الفلسطينيين تجعل إمكانية توسيع الأرض الزراعية محدودة (النقيب ، ٢٠٠٤) . كل ذلك قاد إلى اعتماد السوق الفلسطيني ، بشكل كبير ، على المنتجات الزراعية الإسرائيلية . وفي مجال الإنتاج الحيواني فإن الاعتماد الرئيس أيضا في جميع عوامل الإنتاج يقع على السوق الإسرائيلي ، مما يجعل - بالإضافة إلى انحسار المراعي - هذا الإنتاج في الغالب غير مجد ، بالموازنة مع الإنتاج الحيواني الإسرائيلي الذي يكتسح الأسواق الفلسطينية . ومجمل هذه الظروف تعرض الميزان الغذائي والأمن الغذائي الفلسطيني برمته للخطر .

الصناعة: يعدّ القطاع الصناعي من أكثر القطاعات التي تضررت من الاحتلال ، فقد عانى من التدهور والكساد لسنوات طوال ، وذلك بسبب سياسات الاحتلال المعادية للصناعة الفلسطينية ، والتي ترتب عليها ضعف شديد في قدرته التنافسية أمام السلع الإسرائيلية ، وبالتالي في قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير إلى الخارج . وعليه ، فلم تجد الصناعة ازدهارا سوى الصناعات التعاقدية من الباطن مع السوق الإسرائيلي الناجمة عن رخص اليد العاملة الفلسطينية ، والتي تعرضت بعد اتفاق السلام الأردني-الإسرائيلي لنكسة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد برزت ، نتيجة لتصميم بعض رجال الأعمال الفلسطينيين على الصمود والإبداع ، بعض المبادرات الصناعية الناجحة التي من الممكن أن تشكل نواة لصناعة وطنية رائدة ، خصوصا إذا ما تحرر هذا القطاع من السياسات التحيزية الإسرائيلية وفتحت الأسواق الخارجية أمامه لاستيراد المواد الخام والتصدير بحرية .

الإنشاءات: على الرغم من أن الاستثمارات في هذا القطاع قد ارتفعت نسبياً في أثناء سنوات الاحتلال ، لأن بناء البيوت كان أحد المجالات المفتوحة أمام الاستثمار ، إلا أن التثويها الكبيرة في السوق جعلت من ذلك التوسع توسعاً غير كفاء . ولهذا ، فهناك مشكلة حقيقية في السكن ؛ فمتوسط ما يسكن في غرفة واحدة يزيد عن ثلاثة أشخاص ، كما أن التقديرات تشير إلى أن نصف بيوت اللاجئين في المخيمات غير صالحة للسكن (النقيب ، ٢٠٠٤) .

الخدمات : يعتبر قطاع الخدمات اكبر مشغل في فلسطين حالياً، كما يعتبر، بحكم الموقع الجغرافي لفلسطين والمكانة الدينية والتاريخية التي تتميز بها، من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على التطور المستقبلي . ولقد شهد هذا القطاع في عهد السلطة الوطنية نموا ملحوظا، خصوصا في المجالات البنكية والتأمينية والسياحية، غير أن الانتفاضة التي ابتدأت في أيلول ٢٠٠٠ قد ألحقت به ضربات قاصمة .

٤) القدرة الراهنة للبنية التحتية^{١٢} :

البنية التحتية الاقتصادية

زادت الاستثمارات في البنية التحتية بشكل ملحوظ في عهد السلطة الفلسطينية، وذلك بتمويل رئيس من الدول المانحة، إذ بلغ ما انفق على تطوير خدمات البنية التحتية حتى عام ٢٠٠١ حوالي ٤٩٨ مليون دولار، أي ما يعادل ١٠٪ من المسحوبات الحكومية . إضافة إلى ذلك فقد صرف على تطوير البنية الاجتماعية ٢٧١ مليون دولار، وعلى البناء المؤسسي ١١٣ مليون دولار، أي أن مجموع ما انفق على البنية التحتية بشقيها المادي والاجتماعي بلغ ٨٨٢ مليون دولار، أي ما نسبته ٢٦٪ من إجمالي المسحوبات . بالرغم من ذلك، وبالرغم من ارتفاع معدل الاستثمار السنوي في البنية التحتية الى حوالي أربعة أضعاف مقارنة بعام ١٩٩٤ إلا أن تلك الاستثمارات لم تصل إلى المعدلات التي بلغت في الدول المجاورة، سواء في خدمات الكهرباء أم الماء أم الاتصالات أم الطرق، في حين أن تكلفتها في فلسطين كانت هي الأعلى بحكم استيراد معظم منتجاتها من إسرائيل .

لكن الأهم من كل ذلك، أن معظم عناصر البنية التحتية التي تم بناؤها في عهد السلطة قد تم تدميره كلياً أو جزئياً من قبل إسرائيل خلال عدوانها الذي بدء في أيلول ٢٠٠٠ . ومن الجدير ذكره، أن السلطة الفلسطينية قد سعت إلى خصخصة قطاع البنية التحتية، بل لجأت في بعض الحالات إلى تشجيع القطاع الخاص إلى اخذ المبادرة والاستثمار في هذا المجال، وأسهمت في تأسيس بعض مشاريع المناطق الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

الطرق والمواصلات : بالرغم من لجوء إسرائيل إلى توسيع شبكة الطرق لمستوطناتها في المناطق الفلسطينية، وتهميشها وتعطيلها لشبكة الطرق الفلسطينية، إلا أن استثمارات - هذه الأخيرة زادت بـ ٢٢٦٪ في نهاية سنة ١٩٩٩ موازنة بسنة ١٩٩٧ . وقد تمت تغطية معظم تكاليفها من الدول المانحة، التي أنفقت ما مقداره ١٣٨,٨ مليون دولار حتى نهاية سنة ٢٠٠٠، وهو ما يساوي ١٦٪ فقط من المبلغ المقدر من البنك الدولي لتطوير هذا القطاع، وذلك لتعذر تنفيذ بعض المشاريع بسبب عدم موافقة سلطات الاحتلال عليها

^{١٢} الأرقام الواردة في هذا البند مقتبسة أو مشتقة من (مكحول، الاستثمار والبيئة الاستثمارية، ٢٠٠٢) ما لم يشر لغير ذلك .

أو بسبب عدم تقييد بعض الدول المانحة بالتزاماتها . وقد تعرضت العديد من الطرق التي تم إنشاؤها إلى تخريب منظم من جيش الاحتلال . كما أن باقي الطرق التي كانت بحاجة إلى صيانة خلال السنوات الثلاث الفائتة ظلت محرومة منها ، واضطر المواطنون إلى سلوك طرق زراعية وتربية طويلة و وعرة لتجنب حواجز الاحتلال . لذا، فمن الضروري عند قيام الدولة ، أو فور توفر الإمكانية لذلك ، أن يتم استكمال المشاريع التي لم تنفذ، وإصلاح الأضرار التي حدثت في شبكة الطرق القائمة، وإعادة هيكلية شبكة المواصلات الفلسطينية مع ما يستجد من تجمعات سكنية وذلك لتحقيق عملية الاستيعاب بما يخدم مواءمتها مع ربط شبكة الطرق الالتفافية عند إخلاء المستوطنات أو أي جزء منها .

الاتصالات : تمكنت شركة الاتصالات الفلسطينية التي حازت على امتياز لعشر سنوات للهاتف العادي وخمس سنوات للهاتف المتنقل ، من مضاعفة اشتراكات الهاتف في المناطق الفلسطينية بمرتين وربع في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و نهاية ٢٠٠٠ . كما تمكنت من إيصال خدمة الهاتف إلى ما يزيد عن ٩٦٪ من المواطنين، هذا عدا عن الهاتف العمومي الذي تم نشره في أنحاء الضفة والقطاع كافة .

الكهرباء : وصلت نسبة السكان المزودين بالطاقة الكهربائية حوالي ٩٩٪، مع زيادة في استهلاك تلك الطاقة بنسبة ٦٠٪ بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ . وجدير بالذكر ؛ أن معظم هذه الطاقة مستوردة من إسرائيل وهي تتعرض للقطع بين الفينة والأخرى ، كما أن أسعارها هي الأعلى في دول المنطقة إذ تتقاضى إسرائيل أرباحا عالية مقابل تزويد الفلسطينيين بها . ويعود جزء من أسباب عدم قدرة السلطة على ضمان الاعتماد الذاتي على الطاقة إلى أن الدول المانحة لم تقدم سوى ١١,٥٪ من المبلغ المقدر لتطوير مصادر الطاقة الكهربائية في المناطق الفلسطينية . وفي حين تم إنشاء شركة كهرباء في قطاع غزة، إلا أن مشروع شركة للكهرباء في الضفة الغربية لم ير النور بعد .

المياه و الصرف الصحي : حتى بداية الانتفاضة في عام ٢٠٠٠ لم تصل خدمات المياه إلى حوالي ٤٠٪ من التجمعات السكانية الفلسطينية ، ولم يزد معدل استهلاك الفرد من المياه عن ٤٠ لتر يوميا ، وهو ما يعادل ثلث المعدل المسموح به من منظمة الصحة العالمية . ويعود سبب ذلك إلى سيطرة إسرائيل على موارد المياه في الضفة الغربية ورفضها ترخيص معظم مشاريع تطوير المياه الفلسطينية . وجدير بالذكر أن معظم المياه التي يستهلكها الفلسطينيون يعاد تصديرها لهم من مياه الضفة الغربية من خلال شركة " موكوروت " الإسرائيلية .

أما بخصوص شبكة الصرف الصحي ، فإن اقل من ٤٠٪ من الأسر الفلسطينية فقط كانت موصولة بها بعد أن قامت الدول المانحة بصرف حوالي ٥٠٠ مليون دولار لتطويرها . وحسب تقديرات البنك الدولي ، فإنها ما زالت بحاجة إلى ما يقارب نفس المبلغ لاستكمالها . إلا أن هذه الشبكة ما زالت تعاني من حالات التسريب وانعدام المصببات المناسبة ومحطات التنقية التي تحتاج إليها .

ولا شك أن إتمام عملية الاستيعاب يفرض إجراء تحسين جوهري على شبكة المياه الفلسطينية بما يسمح ليس فقط بتوفير الاحتياجات المائية للعائدين، بل ويسمح برفع معدلات الاستهلاك الحالية، ويجعلها بمستوى المعدلات الدولية. كما لا بد من تطوير شبكة الصرف الصحي لتربط التجمعات السكنية كافة بما يسد الفجوة القائمة حالياً ويلبي الاحتياجات التي تفرضها عملية الاستيعاب.

البنية التحتية الاجتماعية

التوظيف: بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية لتحسين القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطينية من خلال مجموعة من السياسات التشغيلية والاقتصادية الكلية ومن خلال كونها أكبر موظف في المناطق الفلسطينية، فقد ظلت تلك القدرة عاجزة عن استيعاب الزيادة السنوية على عرض القوة العاملة، إذ وصلت قدرته الاستيعابية في الضفة الغربية قبل بدء الأحداث الراهنة إلى ٦٢٪ فقط، منها ٨٥٪ في الضفة الغربية و٥٢٪ في قطاع غزة (مكحول، ٢٠٠١). ولا ينطبق ذلك على الأيدي العاملة غير الماهرة فقط بل انه يشمل كافة الوافدين لقوة العمل وخصوصاً خريجي الجامعات والمعاهد. ونتيجة لذلك فقد كان على الفائض من قوة العمل إما الالتحاق بجيش العاطلين عن العمل أو الالتحاق بالعمل في سوق العمل الإسرائيلي ولو بالتهريب مع ما ينطوي عليه من مخاطر. ولقد تفاقم هذا الوضع كنتيجة للانتفاضة وتدهور الأوضاع الاقتصادية بسببها، ووصلت معدلات البطالة إلى أقصى حدودها حيث يقدرها البعض ب٦٠-٧٠٪ في حين يقدره الجهاز المركزي للإحصاء وفقاً للمعايير الدولية ب٣٠٪. من هنا فإن حل مشكلة البطالة القائمة حالياً سيكون هو المهمة المركزية التي يفترض معالجتها لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق عملية الاستيعاب وتشغيل العائدين ودون إنجاز هذه المهمة يصبح الحديث عن موضوع الاستيعاب أمراً عبثياً.

التعليم: يعتبر مستوى التعليم في المناطق الفلسطينية من أفضل مستويات التعليم في المنطقة، وقد بذلت السلطة الوطنية منذ قدومها جهوداً كبيرة لتطويره. لكن نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأقل في المنطقة، إذ أنها أقل بـ ١٥٪ عنها في تونس ومصر و٣٧٪ عنها في لبنان و٤١٪ عنها في الأردن و٥٩٪ عنها في إسرائيل. وقد انعكس ذلك على القدرة الاستيعابية لنظام التعليم في تلك المناطق، فقد بقي معدل الطلبة للمعلم الواحد لمختلف المراحل التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة الأعلى بين الدول المذكورة، فهو يزيد عنه في مصر بحوالي ١٨٪، وعنه في الأردن بـ ٣١٪، وعنه في تونس بحوالي ٧٧٪، وعنه في المدارس العربية في إسرائيل بـ ١١٧٪. وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل الطلبة للصف لمختلف المراحل، إذ انه أعلى منه في تونس وإسرائيل بـ ١٥٪ (عبد الرازق، ٢٠٠٢). وهكذا، وتلبية لاحتياجات

التطور التقني والتنمية الاقتصادية، وتلبية لشروط المنافسة الإقليمية حول مستويات التعليم وتأهيل الكوادر الفنية فإنه ينبغي الاهتمام برفع معدلات الاستثمار في الموارد البشرية، إضافة إلى تلبية احتياجات الاستيعاب والتنمية العادية.

الصحة: بالرغم من أن الفلسطينيين في الوقت الحاضر يصرفون ما يعادل ٧٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي على الخدمات الصحية، وأن الإنفاق العام الجاري على الخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠ كان حوالي ٣٢ \$ للفرد، وهو أعلى بـ ١٨٪ منه في الأردن، وقل بـ ٤٢٪ منه في إسرائيل، فقد ذهب جزء رئيس من هذا الإنفاق على مصابي أحداث الانتفاضة. ومع انه قد طرأ استقرار في الكفاية السريرية (معدل سرير لكل ١٠٠٠) مواطن، وارتفاع في عدد الأطباء (بمعدل طبيب لكل ١٠ آلاف مواطن)، فإن ذلك يعود إلى الأولوية التي أعطتها السلطة الوطنية لهذا القطاع المهم ولاهتمام الدول المانحة بالصراف على هذا القطاع (عبد الرازق، ٢٠٠٢).

ومع ذلك، فإن الوضع الصحي العام بحاجة إلى إعادة هيكلة، وتحسين في الأداء تلبية لحاجات السكان. فهناك أربعة مصادر للخدمات الصحية: وزارة الصحة التي تقدم الخدمات الصحية الرئيسة عبر تسع مستشفيات، وعشرات العيادات والمراكز الصحية في الضفة والقطاع، وهناك وكالة الغوث (الأونروا) التي تقدم خدمات صحية رئيسة للاجئين، ثم هناك المؤسسات غير الحكومية التي تدير مستوصفات صحية في المناطق الريفية، وهناك القطاع الخاص الذي يشتمل على عيادات الأطباء الخاصة وعلى مستشفيات تدار من شركات هدفها الربح. ومن المعروف أن الخدمات الصحية العامة للمصادر الثلاث الأولى غير كافية، كما أن المصدر الأخير يقدم خدمات بأسعار مرتفعة؛ وذلك لأن مؤسساته تقدم خدمات لأعداد قليلة نسبياً وعليها تكاليف عالية وغير قادرة على الاستفادة من وفرة الحجم.

ب. القدرات الدولية المتوفرة من خلال خدمات وكالة الغوث (الانروا) والمنظمات الدولية الأخرى

لقد قمنا أعلاه باستعراض القدرات الفلسطينية المتوفرة حالياً للتنمية، والمفترض أن تضطلع بمهمة استيعاب اللاجئين مستقبلاً، لكن من المهم استعراض القدرات والبنى الدولية التي تضطلع حالياً بتقديم الخدمات للاجئين لمعرفة حجم، ونوعية تلك الخدمات، وذلك لتحديد سبل الاستعاضة عنها في المستقبل. الأونروا هي وكالة الأمم المتحدة المعنية مباشرة برعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، إذ تقوم بخدمة اللاجئين الفلسطينيين في مناطق تواجدهم الرئيسة (منطقة ولايتها: الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، وسوريا، ولبنان). وفي نفس الوقت تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى تقديم خدماتها لأولئك اللاجئين الذين يقيمون خارج منطقة ولاية

الأونروا . وهناك تعاون بين الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في المساعدة في حل المشكلات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون خارج منطقة ولاية الأونروا .

تقدم وكالات الأمم المتحدة الأخرى مساعدات للاجئين الفلسطينيين، سواء عبر الأونروا أو عبر السلطات المحلية، أو الوكالات التنفيذية التابعة لها . فلدى الأونروا اتفاقيات معونة فنية مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) اللتين تمدان الوكالة بكبار الموظفين لبرامجها التعليمية والصحية على التوالي . علاوة على ذلك، فإن معظم الموظفين الدوليين بالوكالة يتلقون مستحقاتهم مباشرة من المقرر الرئيس للأمم المتحدة بنيويورك . وتتلقى الأونروا كذلك الإمدادات الطبية من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNCIF) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) . كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) وغيرهما من الوكالات الدولية المتخصصة بتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين . وبالإضافة إلى الوكالات الدولية، هناك العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأجنبية التي تمد يد العون للاجئين الفلسطينيين في مجالات الحياة المختلفة .

وبما أن الخدمات الأساسية المقدمة لهؤلاء اللاجئين تبقى هي خدمات وكالة الغوث (الأونروا)، لذا فإننا سنركز عليها . توفر الأونروا خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين المستحقين من بين أربعة مليون لاجئ فلسطيني مسجل لديها . ويعيش حوالي ثلث إجمالي اللاجئين تقريبا في ٥٩ مخيماً معترفاً به . وتتمركز خدمات الأونروا داخل هذه المخيمات، أو بالقرب منها إذ تتواجد مجموعات كبيرة من تجمعات اللاجئين . وعلى النقيض من منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل من خلال السلطات المحلية والوكالات التابعة لها، تقدم الأونروا خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين مباشرة؛ فهي تخطط، وتنفذ نشاطاتها ومشروعاتها الخاصة، كما تنشئ المنشآت كالمدارس والعيادات وتديرها . وتقوم الوكالة حالياً بتشغيل ما يربو على ٩٠٠ منشأة يعمل بها حوالي ٢٣,٥٠٠ موظف في جميع مواقع عملياتها الميدانية . ولأن خدمات الأونروا، كالتعليم والرعاية الصحية، من نوع الخدمات التي يقدمها القطاع العام عادة، فإنها تتعاون وتعاوننا وثيقاً مع السلطات الحكومية في مناطق عملياتها، إذ تقدم هذه السلطات بعض الخدمات للاجئين الفلسطينيين^{١٣} . ولإعطاء صورة عامة عن نشاطات الأونروا وبرامجها، نورد فيما يلي ميزانيتها، ثم نستعرض أهم تلك الأنشطة :

^{١٣} البيانات الواردة هنا عن نشاطات الأونروا مستقاة من www.unrwa.org

جدول رقم (٢٣): ميزانية الأونروا الاعتيادية لعام ٢٠٠٢

البرنامج	الميزانية المقررة		الميزانية الفعلية		تفاوت الصرف بين المقر والفعلي	
	نسبة مئوية	دولار أمريكي	نسبة مئوية	دولار أمريكي	نسبة مئوية	دولار أمريكي
التعليم	٥٢,٨	١٧٢,٢٥٥,٠٠٠	٥٩,٧	١٧٥,٤٥٣,٠٣١	-١,٩	-٣,١٩٨,٠٣١
الصحة	١٨,١	٥٨,٩١١,٠٠	١٧,٨	٥٢,٢٥٦,١٦٦	١١,٣	٦,٦٥٤,٨٣٤
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٠,٣	٣٣,٦٣٠,٠٠٠	٩,٥	٢٧,٨٠٠,٦٩١	١٧,٣	٥,٨٢٩,٣٠٩
المصاريف التشغيلية والعامة	١٨,٨	٦١,٤٢٢,٠٠٠	١٣,٠	٣٨,٣٥٢,٢٩٩	٣٧,٦	٢٣,٠٦٩,٧٠١
المجموع	١٠٠,٠	٣٢٦,٢١٨,٠٠٠	١٠٠,٠	٢٩٣,٨٦٢,١٨٧	٩,٩	٣٢,٣٥٥,٨١٣

المصدر: www.unrwa.org

١. التعليم

يتضح من الجدول رقم ٢٣ أعلاه، أن التعليم يستأثر بنصيب الأسد من بين أنشطة الأونروا؛ فهو يستقطع نصف ميزانيتها الاعتيادية وثلثي موظفيها. وفي العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢، وفرت الأونروا التعليم الأساسي المجاني لـ ٤٨٦,٠٢٦ لاجئاً فلسطينياً شاباً في ٦٣٩ مدرسة ابتدائية وإعدادية في مناطق عملياتها الميدانية، وفي خمس مدارس ثانوية في لبنان. وتزود الأونروا ثمانية مراكز تدريب حرفي وفني، أي حوالي ٤٨٩١ مقعداً للاجئين الشبان، بمهارات يحتاجها السوق. كما يضمن برنامج تدريب المعلمين توفير ما يكفي من المعلمين المؤهلين، لتلبية حاجات مدارس الوكالة. كما اشتمل برنامج تدريب المعلمين الجامعي في الأردن ولبنان والضفة الغربية على ١٦٨٠ متدرباً على رأس الخدمة وقبل الالتحاق بالخدمة في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، مع توفير تدريب إضافي على رأس الخدمة لـ ٦٤٨ معلماً من معلمي الأونروا. ومن أجل التوسع في فرص التعليم العالي لشباب اللاجئين، عملت (الأونروا) على توفير منح للدراسة الجامعية حوالي ١٩٧ طالباً سنوياً، غير أن نقص الموارد قد عطل هذا البرنامج مؤخرًا.

٢. الصحة

تقدم الأونروا الرعاية الصحية الأساسية للاجئين المسجلين من خلال شبكة من ١٢٢ عيادة خارجية استقبلت ٩ ملايين مريض في عام ٢٠٠٢. تشمل الخدمات المقدمة الرعاية الطبية الخارجية، ومنع الأمراض، والسيطرة عليها، وصحة الأمهات والأطفال، وإرشادات تنظيم الأسرة، والتعليم الصحي. كما تقدم الأونروا أيضاً الرعاية الثانوية، لاسيما حالات الطوارئ وإنقاذ الحياة، من خلال الاتفاقيات التعاقدية مع المستشفيات غير الحكومية والخاصة، أو من خلال تسديد جزء من تكاليف العلاج. وتقوم الوكالة

بتشغيل مستشفى يتسع لـ ٤٣ سريراً في قليلية بالضفة الغربية. وتشتمل خدمات الصحة البيئية لسكان المخيمات البالغ عددهم ١,٢ مليون لاجئ، التخلص من مياه المجارى، وإدارة مياه الأعاصير الزائدة، وتوفير مياه الشرب الآمنة، وجمع الفضلات والتخلص منها، ومكافحة الحشرات والقوارض.

٣. الإغاثة والخدمات الاجتماعية

تدعم الأونروا أسر اللاجئين الفلسطينيين العاجزة عن تلبية حاجاتها الأساسية، وتساعد في تطوير الاعتماد على الذات في مجتمع اللاجئين من خلال التنمية الاجتماعية للمجتمع، إذ توفر المعونة المادية والمالية المباشرة، بما في ذلك الغذاء للأسر التي تعاني من صعوبات خاصة، وتلك الأسر التي تفتقر إلى الذكر البالغ القادر طبيياً على إدرار الدخل، وليست لديها وسائل معروفة أخرى للدعم المالي الكافي لتغطية حاجات الغذاء، والمأوى، والحاجات الرئيسية الأخرى. ويتلقى المعونة تحت هذا البرنامج حوالي ٢٢٥,١٥٦ شخصاً، أو ٥,٧٪ من جميع الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة. كما تقدم الأونروا الدعم الفني والمالي لـ ١٣٤ برنامجاً نسائياً ومركز تأهيل مجتمعي تدار محلياً وتوفر سلسلة من الخدمات الاجتماعية لمجتمع اللاجئين.

٤. برنامج القروض البسيطة والمؤسسات الصغيرة

أطلقت الأونروا هذا البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو (حزيران) عام ١٩٩١. وجاءت هذه المبادرة؛ استجابة للظروف الاقتصادية، المتدهورة والتي اتسمت بارتفاع البطالة، وانتشار الفقر في أعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وحرب الخليج. هدف هذا البرنامج، بالدرجة الأولى، إلى توفير الفرص الوظيفية، والمدرة للدخل للاجئين والمقيمين الفلسطينيين من خلال التوسع في تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة عن طريق تقديم القروض لرأس المال الفعال، وصناديق الاستثمار بأسعار فائدة تجارية. وبعد عام ١٩٩٣، كثف البرنامج أنشطته لمساندة عملية السلام من خلال برنامج تنفيذ السلام التابع للأونروا. وخلال الانتفاضة الثانية واصل البرنامج عمله للمساعدة في تخفيف الأضرار الاقتصادية الجسيمة للأحداث، خصوصاً تفاقم البطالة والفقر. وقد بلغ إجمالي القروض المقدمة من خلال هذا البرنامج منذ مايو/أيار ٢٠٠٢ ما يربو قليلاً على ٦٠,٩٩ مليون دولار أمريكي، وساندت ٥٠٢٨٢ مشروعاً صناعياً وخدمياً وتجارياً.

٥ . المعونة العاجلة

وفرت الأونروا المساعدة العاجلة للاجئين الفلسطينيين وجيرانهم ، مرات عديدة خلال ٥٠ عاما من العمل ، وخصوصا في أثناء الصراع المدني المطول في لبنان ، وأثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، وخلال الانتفاضة الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣ في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومنذ سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٠ ؛ إذ قامت الوكالة بتقديم المساعدة لإيواء متضرري الأحداث الطارئة وتقديم الغذاء والدواء لهم .

٦ . البرامج والمشاريع الخاصة

تقوم الأونروا كذلك بتنفيذ مشروعات وبرامج خاصة ، استجابة لحاجات محددة ، أو دعما لعمليات التطوير السياسي والاقتصادي الاجتماعي الواسعة . تنفذ الأونروا ، بصورة مستمرة مشروعات خاصة بهدف تطوير البنية التحتية للوكالة ومخيمات اللاجئين ، أو أنشطة خاصة في إطار برامج الأونروا الاعتيادية . ويتضمن ذلك مشروع اعمار مخيم النيرب الجديد في سوريا ، ونقل اللاجئين مؤخرا من مخيم كندا إلى مشروع الإسكان الجديد في تل السلطان في رفح جنوبي غزة . كما جرى بين أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٣ وديسمبر/كانون أول ١٩٩٩ ، تنفيذ مشروعات عديدة ، بموجب برنامج تنفيذ السلام الذي تم طرحه في أعقاب توقيع إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني عام ١٩٩٣ . وقد تلقت الوكالة ، حتى يونيو/حزيران ٢٠٠١ ، ما يربو على ٢٨٠,٥ مليون دولار أمريكي في شكل إسهامات وتعهيدات إلى ٥٧١ مشروعا . ويعتبر مستشفى غزة الأوروبي من أهم مبادرات الأونروا مع الاتحاد الأوروبي للإسهام في تطوير البنية التحتية الصحية الفلسطينية ، إذ استكمل إنشاء مبنى المستشفى المشتمل على ٢٣٢ سريرا بالقرب من مدينة خان يونس في قطاع غزة عام ١٩٩٦ ، وتسلمته السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٩ ، وافتتحت فيه عيادات خارجية جديدة في يوليو/تموز عام ٢٠٠٠ .

يتضح مما تقدم الدور الكبير الذي تطلع فيه الأونروا في رعاية اللاجئين الفلسطينيين وتلبية احتياجات معيشتهم الأساسية من خدمات ومساعدات مختلفة . وإذا كنا سنأتي ، في الفصل الثالث ، على الخيارات التي نقترحها للتعامل مع مستقبل وكالة الغوث ، فإننا لا بد أن نشير هنا إلى أن عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية ، وبقاء من يرغب بالاندماج فيها من المقيمين منهم في الضفة والقطاع ، يعني تحول مهمة توفير الخدمات إليهم فيها إلى سلطات تلك الدولة . فعلى الأغلب ، أن تحل الأونروا ، وتؤول ملاكها وممتلكاتها كافة في الضفة والقطاع لإدارة تلك السلطات . من ناحية أخرى ، ينبغي الانتباه إلى أن الأونروا كانت تقدم الخدمات الأساسية وفق الامكانيات المتاحة لها ، وليس ضمن المستويات والمعايير المثالية ، ولا حتى تلك السائدة في باقي التجمعات الفلسطينية خارج المخيمات . وعليه ، ينبغي على تلك السلطات التحضير ، ليس فقط للحلول مكان الوكالة ، بل ولمضاعفة مستوى الخدمات التي تقدمها .

ج. الموارد الذاتية المحتملة للاستيعاب

لاشك أن تنفيذ عمليتي استيعاب العائدين ودمج اللاجئين الباقين في الدولة الفلسطينية سوف يحتاج إلى موارد بشرية ومادية جمة . سنحاول فيما يلي ، رصد الموارد المتاحة والمتوقع الحصول عليها ، بهدف المقارنة بين تلك الموارد والاحتياجات المطلوب توفرها لتنفيذ تلك العمليتين من حيث مدى كفايتها ، وبالتالي تحديد مدى إمكانية تحقيقهما .

١) الموارد البشرية بما فيها مهارات العائدين

الموارد البشرية : سبق واشرنا ، إلى أن هناك ما يقارب ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني ، حوالي نصفهم من اللاجئين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة حالياً ، منهم ٤٧٪/ بعمر اقل من ١٥ عاماً ، ونسبة الجنس بينهم طبيعية (الذكور أكثر قليلاً من الإناث) . ووفقاً لأقل التقديرات فإن هذا العدد سيزيد بحوالي النصف حتى العام ٢٠١٥ . وسيكون ما يقارب نصف هؤلاء مستهدفون من عملية الاستيعاب والدمج ، وأما الباقون ، فإن لم يشاركو فيها فيتوقع أن يتأثروا بها في نواحي مختلفة من حياتهم . وتشير البيانات أعلاه ، إلى الطاقات الكامنة والواعدة في المجتمع الفلسطيني ، وهي طاقات إذا ما تم استغلالها بشكل فعال فسوف تعطي قوة دفع كبيرة للتنمية الاقتصادية ولإنجاز متطلبات الاستيعاب . ومن ناحية أخرى تشير تلك الطاقات إلى إمكانية اتساع الفجوة بين العرض والطلب في القوة العاملة ، نتيجة دخول المزيد من القوة العاملة الشابة إلى سوق العمل ، وتعاضم المشاركة النسائية فيه . من هنا ، فإن تطوير سوق العمل ، وإعادة هيكلته ، ينبغي أن يأخذ بالاعتبار الاحتياجات الآتية ، وأن يهتم بمتطلباته التوسعية .

الموارد البشرية للعائدين : كما اشرنا أنفاً ، فإنه من المتوقع - وفقاً لاستطلاعات الرأي- عودة مليون وربع المليون فلسطيني من الشتات على مدار السنوات العشرة التي ستلي قيام الدولة الفلسطينية . ويلاحظ من نتائج استطلاعات الرأي تلك ارتفاع نسبة الإعالة لدى العائدين المحتملين من الأردن ، إذ أن نسبة من سيكونون منهم خارج قوة العمل تبلغ حوالي الثلثين . وفي حين ستبلغ نسبة العاملين بأجر للعائدين من لبنان ، وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي ، حوالي الثلث ، ستبلغ تلك النسبة للعائدين من الأردن حوالي السدس فقط . وفي حين ستبلغ نسبة العاملين لحسابهم بين العائدين من الأردن حوالي الخمس ، ستكون تلك النسبة بين نظرائهم من لبنان حوالي الثمن فقط . يشير هذا إلى أن العائدين من الأردن سيكونون أكثر اعتماداً على أنفسهم في إدارة مصالحتهم الاقتصادية ، في حين سيكون العائدون من لبنان أكثر تعويلاً على توفير فرص العمل لهم . ويعزز ذلك الاستنتاج أن مستوى التعليم لدى العائدين المحتملين من الأردن أعلى منه لدى العائدين المحتملين في لبنان .

ومن الممكن استغلال هذه الموارد بصورة أنجع حال قيام دولة مستقلة واستخدام سياسات توظيف واستثمار أكثر ملاءمة. كما لا بد من الانتباه إلى أن الزيادة الطبيعية للسكان المقيمين حالياً، وتوقف الهجرة إلى الخارج، إضافة إلى العودة بالتوتيرة المشار إليها، ستضاعف عدد السكان مع نهاية عام ٢٠١٥، مما يعني مضاعفة القوة العاملة وما يترتب عليه من مضاعفة الاحتياجات للاستثمار ونهوض في النشاط الاقتصادي.

(٢) التشكيلات الحالية للأسر (توحد الأسر):

وفقاً لاستطلاعات الرأي التي قام بها المركز، فإن أكثر من نصف اللاجئين في الأردن لديهم ارتباط اسري مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل هذا النازحين من هاتين المنطقتين، في حين تصل نسبة من لهم قرابة في الضفة الغربية والقطاع من لاجئي لبنان إلى الربع. ورغم أن هذه النسبة أقل منها في الأردن، فهي نسبة عالية إذا ما قورنت بكل النسب السابقة التي نشرت حول هذا المؤشر، ومقارنة بالبعد الجغرافي للبنان عن هاتين المنطقتين. وبالمقابل، فإن نسبة من لديهم ارتباط اسري مع الفلسطينيين القاطنين في إسرائيل، تبلغ ٢٥٪ من اللاجئين في الأردن، و ٤٠٪ في لبنان. وهذه النتائج غالباً ما تكون قد أدت دوراً في قرار عودة كثير من اللاجئين، ووجهته، كما أسلفنا. كذلك فإنها تشير إلى مدى الترابط والتعاون الذي يتوقع قيامه بين العائدين إلى الدولة، وخصوصاً من الأردن، والمواطنين المقيمين عليها. ويتوقع أن يساعد هذا في إعادة توحيدهم والأسر، وأن يساهم في توفير مقومات العودة للراغبين فيها وتقديم المساعدة لهم في السكن والعمل والإقامة. ومن المتوقع أن يشكل هذا بيئة مناسبة، خصوصاً للرياديين القادمين من الأردن للاستثمار في مهنتهم ومجالات تخصصهم.

يساعد هذا المؤشر في تحديد نمط العودة وطبيعتها؛ إذ يعزز القناعة في أن الشكل الرئيس للعودة سيكون الشكل الحر والمنبثق عن الامكانيات الذاتية، وتحديدًا للعودة الوافدة من الأردن. أما العودة من لبنان فسوف تعتمد، بالأساس، على الاستيعاب المحفز. ومن المتوقع أن تؤدي الشبكات العائلية دوراً مسانداً لعملية العودة، خصوصاً بالنسبة للرياديين من العائدين. وللتوضيح، فإن الريادية الاثنية ترتبط، بوجه أساسي، بالطريقة التي يقوم بها رجل الأعمال بالاستفادة (أو الضرر) من رأس المال الاجتماعي الذي تقدمه له الجالية، والتي تؤدي إلى نجاح (أو عدم نجاح) أعماله. والمقصود هنا رأس المال الاجتماعي الذي يركز عليه التفاعل الاجتماعي المتضمن للمعلومات التي تقدمها الجالية، أو المساعدة المالية لبدء أعماله وتطويرها (حنفي، ٢٠٠٤).

ومع ذلك، تنبغي الإشارة إلى أنه ليس ضرورياً أن تلعب الشبكات العائلية دوراً إيجابياً بالنسبة للعودة، أو أن ريادة العائدين لا تقوم إلا عليها فقط؛ فهناك، بالإضافة إليها،

الريادة الفردية التي أثبتت نجاحها وقوتها في كثير من الحالات ، إذ إن استخدام الشبكات العائلية في مشاركة اقتصاد الشتات لاقتصاديات الأراضي الفلسطينية له أهمية خاصة ، وهو ليس مجرد بدهية ، فقد استخدمت ، على سبيل المثال ، الريادية الفردية كثيراً لدى الفلسطينيين في كندا ، وكان ذلك أنجح طريقة للنجاح (حنفي ، ٢٠٠٤) .

وهذا لا يستثني وجود خصوصية للوضع في المناطق الفلسطينية وذلك نتيجة لتأثير ظروف الضغط التي عاشها الفلسطينيون تحت الاحتلال ، ولعمق تأثير الشبكات العائلية على الريادة الاقتصادية في حال العودة ، اعتماداً على ما حصل سابقاً . فالطبيعة القروية لأهل الضفة الغربية وغزة ، كما يقول حنفي (حنفي ، ٢٠٠٤) ، ساعدت على الترابط والتعاقد . ولا بد من القول أن الريادية الاثنية تزيد وتنقص بحسب الظروف التي تحيط بها ، وخاصة الظروف السياسية . ففي الظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال ، وصعوبة التنقل بسبب الحاجة للفيزا ، يتحول رجل الأعمال -الفرد إلى رجل أعمال -عائلة ، فيعمل كوحدة مع إخوته أو أقاربه متحدياً بذلك هذه العوائق . ويكون لهذا التحول ميزاته الايجابية حكماً في هذه الظروف ، ولكن ليس من دون تأثيرات جانبية قد تكون سلبية على المدى البعيد . ويظهر حنفي اعتماداً على دراسات ميدانية أهمية الأدوار النموذجية (بمعنى وجود رياديين ناجحين) في الشبكات الاجتماعية ، وخاصة العائلية منها ، إذ أثبتت نتائج تلك الدراسات أن من عمل على فتح أعمال صغيرة أو كبيرة قد تأثر من أقارب له لهم أعمال ناجحة . ويشير هذا الاستنتاج إلى أن من الممكن أن تلعب العلاقات والروابط العائلية دوراً مهماً في تحقيق عملية الاستيعاب من خلال المشاريع الريادية العائلية وإمكانية الاستفادة من التجارب الناجحة القائمة ، وهذا ما على الدولة العتيذة تشجيع قيامه .

د. الموارد الخارجية المحتملة للاستيعاب

١) برامج إعادة التأهيل الدولية

إن تحقيق السلام الدائم والتسوية النهائية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تفترض دوراً فاعلاً للمجموعة الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المتفرعة عنها ، لإعمار فلسطين وإرساء الأسس المتينة لاقتصاد ناجح للدولة الفلسطينية المستقلة ، إذ دون ذلك يصبح السلام مستحيلًا . وقد أثبتت تجربة الأعوام العشر الفائتة ، والتي تلت توقيع اتفاق أوسلو أن تقاعس الدول المانحة عن تقديم التزاماتها تجاه عملية السلام لم يسهم في استقرار الوضع في المنطقة بل ساعد على تأزمه . إن الالتزامات التي قدمتها الدول المانحة في حينه لم تكن سوى سد رمق للكيان الفلسطيني الوليد ، أما إذا ما قدر وقامت الدولة الفلسطينية ، فلا شك أن احتياجاتها ستكون أكبر بكثير عما قدمته تلك الدول في الماضي . وينبغي التنويه هنا إلى أن المقصود هو المساعدات

التي يقدمها المانحون للمساعدة في بناء الدولة وليس التعويضات التي يستحقها اللاجئون عن ممتلكاتهم ومعاناتهم .

قام البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بدراسات حول الاستيعاب بهدف تقييم الاحتياجات المستقبلية للاجئين المحتمل عودتهم للإقامة بالدولة الفلسطينية وبناء عليه رسم البرامج والخطط المستقبلية للمباشرة بتنفيذها فور التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين . ولا توجد اليوم أية برامج لتأهيل اللاجئين يجري تنفيذها في الضفة الغربية وقطاع غزة ولو لإعادة أعمار ما تدمر من المخيمات خلال الانتفاضة على الأقل . وفي الأردن يجري ، وبشكل صامت ، تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل مخيمات اللاجئين هناك بدعم من البنك الدولي . ويقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية لعدد محدود من المشاريع التنموية التي تستهدف تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين . أما جهود الأونروا منذ عقود لتطوير البنية التحتية لمخيمات اللاجئين فقد ظلت متواضعة بحكم ضحالة مواردها . وتبدو الدراسات التي اشرنا إليها للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ، على أهميتها ، خطوة متواضعة في هذا السياق ، خصوصا إذا ما أدر كنا حجم المتطلبات التي تفرضها عمليتنا استيعاب اللاجئين ودمجهم ، والتي تناولنا بعض ملامحها .

٢) آلية التعويضات الإسرائيلية والدولية

يرفض الإسرائيليون تحمل المسؤولية عن طرد الفلسطينيين من أراضيهم وممتلكاتهم والاعتراف بحقهم في العودة إليها . كما يرفضون مبدأ مسؤوليتهم عن دفع أي تعويضات للفلسطينيين عن تلك الممتلكات وعن المعاناة والظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني طوال العقود الستة الماضية ، ويطرحون استعدادهم ، ومن منطلقات إنسانية فقط ، الإسهام في حل مشكلة اللاجئين وتعويضهم في إطار حل دولي . كما يطرحون مبدأ ربط التعويضات المستحقة لليهود الذين هاجروا ، أو هجروا ، من الدول العربية إلى إسرائيل بتعويضات اللاجئين الفلسطينيين ، بل ومساواتهما في بعض الأحيان ، على أن يتم تسوية المسألتين بالتوازي . على الرغم من ذلك كله فإن احتمالية حل مشكلة اللاجئين ، والتوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية ، يبدو مستحيلا دون تسليم الإسرائيليين أولا ، والمجتمع الدولي ثانيا ، بمبدأ التعويضات .

ومن جانب آخر ، فقد قام عدد من المؤسسات ، والخبراء الإسرائيليين والدوليين والأجانب والعرب والفلسطينيين ، بتقدير قيمة التعويضات المستحقة . وقد بنيت تلك التقديرات ، وفقا لمنهجيات مختلفة ، لسنا هنا بصدد تناول مضمونها ، ان قيمة تلك التعويضات تراوحت ما بين ٤٠ و ٣٢٧ مليار دولار ،^{١٤} وفقا لأسعار السنوات التي تمت فيها . وأيا

^{١٤} انظر مثلا محاضرة عاطف قبرصي عن احتساب تعويضات اللاجئين التي ألقاها في مركز التحليل السياسي حول فلسطين في واشنطن في ٣/٨/٢٠١١ .

كان المبلغ الذي سيتم اعتماده، فإن التعويضات ستبقى موردا رئيسا لتغطية نفقات استيعاب اللاجئين، سواء على الصعيد الفردي أم الحكومي، بعد المساعدات الخارجية. وليس واضحاً، حتى الآن، إلى أي مدى ستقوم إسرائيل بالتجاوب مع المطالبة الفلسطينية بالتعويض، كما أنه ليس من الواضح إلى أي مدى ستقوم الدول المانحة بتمويل التعويضات، أو جزء منها إذا أصرت إسرائيل على عدم دفعها. فقد أبدى احد المراقبين الأمريكيين، مثلاً، تحفظه وتشككه، منذ الآن، من إمكانية قيام بلاده بتمويل تلك التعويضات (زريفي، ٢٠٠٠)، ويبدو انه من المستحيل تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني دون دفع تلك التعويضات.

وايا كان الوضع، فإن استيعاب اللاجئين لن يكون ممكناً بدون تلك التعويضات. بل إن مدى النجاح في تلك العملية سيعتمد، طردياً، على حجم تلك التعويضات ومدى فعالية استخدامها. من هنا، فإن على الجانب الفلسطيني الإصرار على معالجة موضوعية ومنصفة لها وضمن آلية دفع مرتبطة بجدول زمني ملزم وإدارة فعالة لصندوقها.

٣) إخلاء المستوطنات اليهودية في الدولة الفلسطينية

تدرج بعض الأوساط الدولية والإسرائيلية المستوطنات اليهودية في المناطق الفلسطينية كأحد الخيارات لتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم ولاستيعابهم وإسكانهم في الدولة الفلسطينية، وهو أمر نوهت إليه الإدارة الأمريكية الحالية مرات عديدة. ومع عدم قانونية هذه المستوطنات وبنائها على أراضي الفلسطينيين بصورة غير شرعية، فإنه لا بد وأن يبت في مصير تلك المستوطنات حين إخلائها: ماذا على الدولة الفلسطينية أن تفعل بهذه المستوطنات؟ وهل من الممكن أن تصبح هذه المستوطنات من الناحية الفنية والتخطيطية مأوى للاجئين ومكاناً مناسباً لاستيعابهم؟

إن سيناريو استيعاب اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار عدد الوحدات السكنية الموجودة، إضافة إلى القدرة الاستيعابية لهذه المستوطنات التي يمكن توسيعها بعد إخلائها واستيعاب فلسطينيين فيها. فقد أوضحت المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة تشكل نسيجاً حضرياً مترابطاً ومستقلاً، وموازيًا للنسيج الحضري الفلسطيني. ويقدر عدد الوحدات السكنية في تلك المستوطنات بأكثر من ١٠٤ ألف وحدة سكنية (بيت منفصل / فيلا / شقة)، بما في ذلك الموجودة في طور البناء والتشطيب، ويقطنها ما يقارب ٩٢ ألف أسرة، حوالي نصفهم في القدس الشرقية، من غير أن يشمل هذا النقاط الاستيطانية "غير الشرعية" من وجهة النظر الإسرائيلية (خمايسي، ٢٠٠٤).

ورغم أن مساحة بناء المستوطنات حسب المخططات الهيكلية تقل عن ٢٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن المساحة التي تسيطر عليها بشكل مباشر تزيد عن ٤٥٪.

من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ويسكن حوالي ٦٩٪ من المستوطنين في المستوطنات المدنية (بمعدل يفوق ٢٠٠٠٠ نسمة لكل منها)، ولا يتعدى من يسكن منهم في المستوطنات الزراعية، أو شبه الزراعية، ١٠٪ من المستوطنين. وحسب المخططات المعدة والمقررة، فإنه يمكن للمستوطنات الواقعة خارج حدود بلدية القدس كما تعرفها إسرائيل استيعاب حوالي نصف مليون شخص، وقد أعدت البنى التحتية فيها لاستيعاب هذا العدد حتى عام ٢٠٢٠. لكن حوالي ٥٠٪ من الطاقة الاستيعابية لها ما زالت دون استغلال. ومع ذلك، فإن مساحة المستوطنات لا زالت تتسع ويبني فيها مناطق سكنية ومؤسسات وتفتح فيها فرص تشغيل تمهيدا للاستيطان المستقبلي (خمايسي، ٢٠٠٤).

اعتمادا على دراسة تكاليف إخلاء مستوطنات الجولان المعدة لعام ٢٠٠٠، والتي قدرت بحوالي ٤,٥ مليار دولار لإخلاء ١٢ ألف مستوطن، فإن إخلاء حوالي ٥٠ ألف مستوطن تقدر بحوالي ١٢ مليار دولار، بما في ذلك التعويضات (خمايسي، ٢٠٠٤). وستشكل هذه المبالغ الباهظة التي تطالب إسرائيل بها كتعويضات عبئا كبيرا على الدولة الفلسطينية، خصوصا وأن تكاليف الاستيعاب ستكون عالية كذلك. ومن ناحية التخطيط الحضري والتنمية المجتمعية والاقتصادية، فإن تقديرات من هذا النوع تدفع في اتجاه تطوير بدائل أخرى، تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية الفلسطينية.

هل تناسب المستوطنات سكن اللاجئين؟

وفقا لخمايسي، فإن معدل كثافة السكن (معدل مساحة السكن للفرد) في المستوطنة يزيد عن ٣٠ مترا مربعا. أما في المخيمات، فإن معدل المساحة للفرد لا يتجاوز ١٠ أمتار مربعة فقط. نظريا، تجعل هذه الفجوة مطلب أي فرد في المخيمات بالانتقال إلى مساكن المستوطنات مطلبا طبيعيا؛ لأنه يحسن ظرفية سكنه. ويلاحظ من الاستطلاعات أن حوالي ٧٠٪ أو أكثر من اللاجئين يجذبون توزيع المساكن في المستوطنات مجانا على اللاجئين وغيرهم من الفقراء. كما يؤيد حوالي ٤٤٪ من اللاجئين السكن في مستوطنات يتم إخلاؤها، ويؤيد ٦٤٪ في الإسكان مساكن تقام في نطاقها، مما يدل استعداد اللاجئين للقبول بالمستوطنات كخيار لإسكانهم، خصوصا إذا ما تم حل الجانب القانوني والأخلاقي لذلك (خمايسي، ٢٠٠٤).

الفصل الثالث

مناقشة الخيارات السياسية للاستيعاب

بالإضافة إلى تحليل جانبي العرض والطلب، وبالاعتماد على نتائج الأوراق وورش العمل واستطلاعات رأي اللاجئين، ومراجعة ما توفر من المصادر السابقة، سنقوم فيما يلي بمناقشة أهم الأمور المتعلقة بعملية الاستيعاب وتمحيص الخيارات السياسية القابلة للتعامل معها، والتي نرى أن من المهم أن يأخذ المفاوضات بالمناسبات منها عند التفاوض حول موضوع الاستيعاب، وأن يأخذ بها المخططون، عند التخطيط لعملية الاستيعاب، وأصحاب القرار عند تنفيذ خطة الاستيعاب في المستقبل.

(1) الخيارات لتقوية القدرات الفلسطينية في مجالات التخطيط الاستراتيجي والبنية التحتية والحكم

أ. تهيئة الجوانب الإدارية والتنظيمية والمؤسسية لعملية الاستيعاب

يتضح، مما ذكر أعلاه في جانب العرض بخصوص هذه البنود، أنه رغم الإنجازات التي تحققت خلال عهد السلطة، فإن العديد من الثغرات والأخطاء لا تزال قائمة، وينبغي العمل على تجاوزها لتحقيق المهام الجسيمة التي تفرضها عمليتا الاستيعاب والدمج للاجئين في الدولة المستقلة. إن إزالة تلك الثغرات والأخطاء والعقبات تستدعي مراجعة شاملة لبرامج أجهزة السلطة وإنجازاتها، وتقييماً كاملاً وتفصيلياً لأدائها، ولمدى ملاءمتها مع متطلبات المرحلة المقبلة، واستنباط المهام الضرورية لإعادة هيكلتها وتنظيمها وتطويرها، بما يخدم إنجاز المهام الجسيمة لعمليتي الإعمار والاستيعاب في الدولة الناشئة. غير أن إنجاز مثل هذه المراجعة والتقييم يستلزم دراسة متخصصة، لا يتسع له هذا التقرير، وليس من اختصاصه القيام به. لكن المراجعة الأولية لبعض نواحي إدارة عملية التنمية والحكم الوطني عموماً، تتيح الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات الأولية.

إن مهام التنمية والاستيعاب الجسيمة تستدعي تعاضد جميع الأطراف الفاعلة في مجالات التنمية وبناء أوسع شراكة ممكنة وترسيخها بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي. كما يجب بلورة آلية منتظمة ومأسسة للتشاور فيما بين تلك القطاعات بقيادة وزارة التخطيط التي يجب إناطة مسؤولية التخطيط الاستراتيجي إليها بشكل كامل، على أن تنسق مع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة لإعداد الخطط وصياغة السياسات التنموية ومتابعة تنفيذها. كما لا بد أن تتولى وزارة التخطيط تنسيق التخطيط القطاعي وتدعيمه مع الوزارات والمؤسسات المعنية لضمان انسجامه مع التوجهات والخطط الشمولية عبر القطاعية. وفي هذا السياق، لا بد من تفعيل المجلس الاقتصادي على المستوى الوزاري، وتحديد الصلاحيات والمهام لكل مؤسسة حكومية، والتنسيق فيما بينها بصورة فعالة في مجالات التخطيط، والتنفيذ والمتابعة. ومن المهم وجود قانون

يعرف مجال عمل جميع الأطراف الفاعلة في مجال التخطيط والتنمية ويحدد سلطات واختصاصات وأدوار كل منها ويعرف العلاقات والروابط فيما بينها ويحدد الأشكال والأدوات التشاورية والتنسيقية اللازمة، لتسهيل عملها (خليل نجم، مقابلة مع الباحث).

وفيما يتعلق بالاستيعاب تحديداً، فإنه لا بد من إنشاء هيئة حكومية للاستيعاب تعنى بإعداد الدراسات والأبحاث وتنسيق الخطط والمشاريع بين الجهات المعنية، مثل دائرتي المفاوضات واللاجئين ووزارتي التخطيط والشؤون الخارجية. ومن الضروري إشراك بعض الهيئات الحكومية الأخرى ذات العلاقة فيها، وعلى رأسها وزارتا الاقتصاد الوطني والحكم المحلي. وعلى صعيد الدراسات والأبحاث، ينبغي العمل على تحديث المخطط الإقليمي للضفة الغربية وقطاع غزة لكي يستوعب المستجدات القائمة، وإرفاقه بدراسات تخصصية للقضايا التفصيلية المتعلقة به. وفي مجال البنية التحتية، لا بد من العمل على إعمار ما تم تدميره خلال فترة الانتفاضة، والعمل على استكمال بناء مصادر إنتاج الطاقة، واستعادة السيطرة على مصادر المياه، واستكمال شبكة الصرف الصحي. وعلى صعيد البنية الاجتماعية، ينبغي العمل على توفير فرص عمل، من خلال إقامة مشاريع لتنمية المهنيين الصغار والشباب ودعمها. كما ينبغي التركيز على رفع مستوى الصرف على التعليم، وإحداث تغيير جوهري فيه لصالح التعليم المهني والتقني، وتلبية متطلبات السوق والتنمية، وتخفيض الكثافة الصفية، وزيادة نسبة المعلمين إلى الطلبة. كما يقترح العمل على خصخصة قطاع التعليم العالي تدريجياً.

وبالنسبة للحكم، فلا بد من مراجعة مسيرة الإصلاح منذ تقرير تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، المعروف بتقرير روكار، وتحديد العقبات أمامها لإزالتها، والعمل على تفعيل تلك المسيرة، ومساعدة الخطوات في المجالات السياسية والمالية والأمنية كافة. لا بد من تعزيز ديمقراطية الحكم، وتعزيز مبدأ الشفافية، والمكاشفة، والمساءلة، ومحاربة التفرد، والتسلط، والاحتكار، وتقليص النفقات العامة وضبطها، وتفعيل عمل المؤسسات والوظائف العامة، وتعزيز الحريات الشخصية والسياسية وحمايتها.

إن هذه المهام لها أهمية كبيرة في توفير البيئة الملائمة للعودة. فمن الضروري أن يكون العائد مقتنعاً، بل واثقاً، بأنه ذاهب إلى بيئة نظيفة خالية من الفساد، وفيها حكم نزيه يسهر على مصالح مواطنيه وراحتهم واستقرارهم، ويضمن لهم العيش بكرامة، بمستقبل مشرق لهم ولأبنائهم، دون أن يكرروا مأساة اللجوء على أرض وطنهم.

ب. دور القطاعات المختلفة في عملية الاستيعاب

١) مهام القطاع العام

- تخطيط تأشيري من خلال وضع الخطط والبرامج والمشاريع للقيام بنشاطات محددة، تشمل المجالات المختلفة المتعلقة بعملية الاستيعاب، مثل الإسكان، والبنية التحتية، والتوظيف، والتعليم، والصحة، على أن تؤدي تلك الدراسات والوثائق دوراً إرشادياً، وليس بالضرورة أن تكون ملزمة للقطاع الخاص.
- إدارة عملية الاستيعاب من خلال الإشراف على تنظيم إجراءات العودة والدمج وتسهيلها، وإدارة استخدام الموارد المرصودة، لإنجاز عمليتي الاستيعاب والدمج.
- متابعة التنفيذ من خلال الرقابة على تنفيذ الخطط والمشاريع ضمن العطاءات الحكومية، أو من خلال الرقابة على حركة السوق، أو اتخاذ السياسات الملائمة، لتوفير التوازن المطلوب بين العرض والطلب.
- السعي لتوفير الموارد من خلال التفاوض مع إسرائيل والدول المانحة، ومتابعة تنفيذها لالتزاماتها، بتوريد التعويضات والمساعدات المتفق عليها.
- إسناد العطاءات لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والسكن المدعوم للحالات الطارئة والخاصة.

٢) دور القطاع الخاص

- تنفيذ البرامج والخطط وفقاً لتوقعات حاجة السوق المبنية على دراسة وتائر العودة الواقعية.
- توفير أفضل الشروط لتنفيذ مشاريع الاستيعاب وفق المقاييس العالمية المتفق عليها.

أبرز العوائق التي تواجه القطاع الخاص والتي ينبغي العمل على تجاوزها لإنجاز مهام الاستيعاب:

- هيكلية داخلية: تتمثل في عدم توفر بعض الفروع الخدمية والتكميلية للسلسلة الإنتاجية.
- قانونية: تكمن في عدم توفر بيئة قانونية ملائمة لعملية الاستثمار.
- بنوية: وهي عدم توفر بنية تحتية مناسبة.
- تمويلية: تتمثل في شحة رؤوس الأموال المتوفرة وتجميد الأرصدة المودعة والمدخرة في البنوك.

٣) دور القطاع الأهلي في عملية الاستيعاب

من الممكن أن تضطلع شبكة المنظمات الأهلية بدور حيوي ومهم في تلبية متطلبات عملية الاستيعاب. فمن الممكن أن تقوم بالعديد من الأنشطة المكملة لنشاط القطاعين العام والخاص، وذلك بحكم طبيعتها التطوعية والخيرية. ومن هذه النشاطات تقديم الخدمات المجتمعية المساندة، مثل التعليم الأهلي، والتدريب الفني والمهني، والخدمات الصحية المساندة مثل الإرشاد النفسي، و تفعيل الحركة التعاونية خصوصاً في مجال الإسكان، والإسهام في تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه التنموي والاستشارات القانونية والاستثمارية. كما يمكنها القيام ببرامج تثقيفية وتربوية تهدف إلى تدعيم أسس الهوية الوطنية، وإذابة الفوارق والمتناقضات بين الهويات المختلفة، الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية، واستيعاب وتقبل المجتمع المحلي للعائدين.

٢) الخيارات لضبط العودة والتعويضات وتنظيمها

أ. الخيارات للتأثير في حجم العودة وتوقيتها: متى وبأي أعداد؟

من المهم تنظيم عملية العودة بما يتناسب والموارد المتاحة والاستعدادات المتوفرة لها. كما أنّ من المهم أن تتم هذه العملية وفقاً لحاجات بناء الدولة ومتطلبات السوق فيها وإجمالي عملية التنمية الدائمة فيها، وبما يجنبها أيّ أرباكات أو انعكاسات سلبية قد تنجم عن عملية العودة. ووفقاً للدراسات وتجارب الشعوب فإن هناك خيارين للعودة: الأول يقوم على العودة الجماعية والفورية، والثاني يقوم على العودة الجزئية والتدرجية المنظمة.

الخيار الأول: العودة الجماعية (دفعة واحدة): في الوقت الذي يترتب على هذا النوع من العودة شعور بالمساواة بين اللاجئين حول ممارستهم لحقهم بالإقامة في دولتهم بسرعة، فإن العودة الجماعية والفورية لعشرات، وربما لمئات الآلاف، من المتوقع أن تخلق مشاكل ومتاعب كبيرة ومفاجئة، قد ينجم عنها نقص بالسكن، وفرص العمل، والخدمات، وأرباكات إدارية عديدة ناجمة عن نقص الموارد وعدم التخطيط والتهوؤ المسبق لها. كما أن ذلك قد يحدث مشكلة في الدول المضيفة ومعها، بالإضافة إلى أنه سيضطر الدولة إلى إقامة مرافق إسكان مؤقتة، الأمر الذي قد يخلق مشكلة مخيمات أخرى. إن ما قد يثقل على مثل هذه العملية تزامنها مع عملية إعادة تأهيل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما قد يترتب عليها من احتكاكات ومشاكل اجتماعية.

لكن هذا الخيار قد يكون حتمياً بسبب قوى الدفع الكامنة والقوية، خصوصاً بالنسبة للاجئين لبنان والعراق ومصر والغزيين في الأردن. من جهة أخرى، يمكن أن تسهم

المبالغ المدفوعة للتعويض ، إذا ما دفعت بالسرعة المناسبة ، في تقليص الآثار السلبية لهذه السياسة ، بل إنَّها قد تعود على الاقتصاد الفلسطيني بفوائد كبيرة ، من استثمارات وتشغيل وحركة سوق وخلافه . وعلى أيِّ حال ، فإن تنفيذ هذه العملية يتطلب تخطيطاً سليماً لاستقبال القادمين الجدد ، من خلال إقامة " مرافق إسكان مؤقتة " . وهذا الأمر يقتضي وضع الخطط المرنة من الناحية القانونية لضمان تقليص الفاصل الزمني بين عرض الخطة والمصادقة عليها . وفي هذه الحالة ، ينبغي أن تكون الدولة المنسق الرئيس للعملية ، وعليها أن تعمل على اختيار مواقع مرافق الإسكان المؤقتة تلك ، كما أن عليها العمل مع الدول المانحة من أجل تأمين التمويل اللازم لإقامتها .

الخيار الثاني : العودة التدريجية والمنظمة : سوف يساعد هذا النمط من العودة في توفير المقومات اللازمة لعملية الاستيعاب بأناة وحسب تخطيط مسبق ، مما يحول دون وقوع انعكاسات سلبية عميقة . صحيح أن هذه الطريقة ستخلق مشاعر من التمييز لدى غير العائدين ، بناء على جدول الأولويات الموضوع سلفاً ، مما قد يثير الشعور بعدم المساواة وانتشار مشاعر عدم الرضى عن بعض الشروط والإجراءات المقننة للعودة ، ويخلق البلبلية والتذمر في صفوف اللاجئين في الدول المضيفة . كما أن هذه الطريقة قد تحتاج إلى مدة زمنية أطول ؛ لكن النتيجة سوف تكون تحقيق عملية استيعاب منظمة وهادئة دون انعكاسات سلبية كبيرة .

إن هذه السياسة ستتيح التحكم بحجم العودة وتوقيتها ، وبالتالي ستوزع العائدين المحتملين على فترة زمنية معينة ، مما سيجب متسعاً من الوقت لإعداد الأراضية اللازمة لاستقبال أي عدد محدد مسبقاً منهم ، من خلال إقامة المرافق السكنية والبنية التحتية المطلوبة وتطويرها . هذا بالإضافة إلى أن هذه السياسة تفسح المجال أمام توزيع أموال الجهات المانحة وتقسيمها على فترة زمنية أطول ، الأمر الذي يكفل تمويلاً أفضل وأكثر لها . كما أن ظاهرة تأمين " سكن مؤقت " لن تكون هي السائدة ، كما هو الحال في حالة العودة الكثيفة . وهكذا ، فإن مثل هذه السياسة سوف تتيح ، في نهاية الأمر ، استيعاب أقصى عدد محتمل من العائدين إلى الدولة الفلسطينية ، إذ يتوقع أن يكون للمرافق السكنية أبلغ الأثر في نفوس العائدين ، مما سيشجع لاجئين آخرين على العودة . ولكن يخشى أن تصطدم مثل هذه السياسة مع عوامل ضغط ودفع قوية ، قد تدفع بالكثير من اللاجئين إلى العودة بسرعة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل هذه السياسة (العبد وزيدان ، ٢٠٠٤) .

إن تدرج عملية الاستيعاب وتنظيمها لا يعني أن تتم العودة وفقاً لنظام انتقائي مركزي مقنن ، بل لا بد أن تتم وفقاً للخيار الفردي والطوعي ، بحيث يحدد نمطها آليات السوق ، وتعتمد وتيرتها على مدى فعالية قوى الدفع في الدول المضيفة ، وتأثير قوى الجذب في الدولة الفلسطينية ، وهو ما قد يكون ، في نظرنا ، النمط الطبيعي والأسلم . أما إذا تدخلت

الحكومات ووضعت القوانين والسياسات المبنية على اعتبارات خاصة، فرمما يؤدي ذلك إلى عرقلة عملية الاستيعاب وفشلها، أو على الأقل انطوائها على العديد من السليبات. ومن المهم التمييز بين هذين النوعين من العودة لأغراض التخطيط: النوع الطبيعي من العودة، وهو ما يكون بإمكانية ذاتية، والنوع الثاني يكون المحفز فيه هو الاعتماد على الدعم الحكومي (ضمن برنامج الاستيعاب). فالأول، ينبغي أن يكون هو الأساسي الذي يعتمد على مقدرات الشخص الذي يقوم فيه، ولا يحتاج سوى لتسهيلات معينة، ويضم غالباً المهنيين والرياديين الاقتصاديين والمستثمرين وذوي الدخل المستقل كالموظفين والعمال المهنيين، ولا يكلف الدولة إلا الشيء اليسير. أما الثاني، فهو الذي يتم، أساساً، بالاعتماد على المساعدة الحكومية المباشرة، ويتم عادة في الحالات الطارئة أو لذوي الحاجات الخاصة.

ووفقاً لنتائج استطلاعات الرأي المشار إليها أعلاه، فإن غالبية اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في الأردن، تفضل العودة المنظمة والتدرجية، في حين يفضل معظم لاجئي لبنان، وجزء من لاجئي الأردن، عودة جماعية. ووفقاً لاقتراحنا آنفاً، فإنه يجذب المزج بين الشكليين لاستيعاب ظروف اللاجئين ورغباتهم كافة.

من جانب آخر، فإنه من الأهمية بمكان تحديد كيفية معاملة اللاجئين الباقيين في الدول المضيفة، سواء أولئك الراغبون بالعودة لاحقاً أو الراغبون بالبقاء في تلك الدول. إن الحل الأمثل، في رأينا، هو تحويل الراغبين من اللاجئين الفلسطينيين إلى رعايا فلسطينيين بمنحهم الجنسية في الدول التي يقيمون فيها، في حالة موافقة تلك الدول على بقائهم على أراضيها، أو بازواجية جنسيتهم، أو حتى اقتصرها على الجنسية الفلسطينية.

ويعزز هذا التوجه النتائج التي حصلنا عليها من استطلاعات الرأي التي أجراها المركز، إذ أن نسبة المبحوثين الراغبين في البقاء في الدول المضيفة (انظر الجدول ٢٤ أدناه)، والحصول في الوقت ذاته على الجنسية كانت النصف فأعلى. أما الذين تمسكوا بجنسية الدولة المضيفة فحسب، فكانت نسبتهم أدنى. كما أن نسبة الذين اختاروا الجنسية الفلسطينية، في حال موافقة الدولة المضيفة على إقامتهم فيها دون منحهم جنسيتها، تراوحت بين أكثر من النصف في الأردن، إلى أكثر من الثلثين في لبنان، في حين رفض هذا الخيار حوالي الربع في كلا الإقليمين. وقد لوحظ أن معظم من يرفضون هذا الخيار يفضلون الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية والعودة إما للدولة الفلسطينية أو لإسرائيل (مع الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو بدونها) أو الهجرة إلى دولة ثالثة. وفي حال اشتراط الدولة المضيفة حمل جنسيتها فقط للإقامة فيها، اختار الاحتفاظ بجنسية الدولة المضيفة حوالي الخمس في الأردن، والخمسان في لبنان. ويعود ارتفاع نسبة التمسك بالجنسية الأردنية، وانخفاض نسبة التمسك بالجنسية اللبنانية، إلى درجة المساواة التي يتمتع بها الفلسطينيون مع باقي مواطني كل من الأردن ولبنان بالحقوق، بما فيها الجنسية.

جدول رقم (٢٤): توزيع اللاجئين الراغبين بالبقاء في الأردن ولبنان حسب موقفهم من الجنسية ومكان الإقامة (بالنسبة المئوية)

الرقم	الموقف من الجنسية والإقامة في الدولة المضيفة	لاجئو الأردن	لاجئو لبنان
أ			
في حال تغيير الالاجئ البقاء في الدول المضيفة والحصول على كلا واحد الجنسيتين:			
١.	يحبذ الحصول على الجنسيتين	٥٠,٠	٧٢,٥
٢.	يختار الجنسية الفلسطينية فقط	٦,٥	١٥,٦
٣.	يتمسك بجنسية الدولة المضيفة فقط	٤٣,٠	١٠,٥
ب			
في حال موافقة الدولة المضيفة على إقامته فيها دون منح جنسيتها:			
١.	يختار الجنسية الفلسطينية	٥٠,٧	٦٧,٤
٢.	يرفض الخيار السابق. يرفض الخيار السابق	٢٦,٧	٢٣,٠
٣.	غير متأكد من موقفه إزاء الخيار السابق	٢٢,٧	٩,٦
ج			
ممن يرفض الخيار الثاني:			
١.	يفضل الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية والعودة للدولة الفلسطينية	٦٤,٧	٤٣,٨
٢.	يفضل العودة إلى إسرائيل	٢٠,١	٢٧,١
٣.	يفضل العودة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الاسرائيلية	١٤,٢	٢,١
٤.	الهجرة الى دولة ثالثة	١,٠	١٤,٦
د			
في حال اشتراط الدولة المضيفة حمل جنسيتها فقط للإقامة فيها:			
١.	يختار الاحتفاظ بجنسية الدولة المضيفة	٧٩,٢	٥٧,١
٢.	يرفض الخيار السابق	١٠,٩	١٠,٩
٣.	غير متأكد من موقفه إزاء الخيار السابق	٩,٩	٣٢,٠

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠٠٣

من ناحية أخرى، فإنه من الممكن أن يتيح حمل الجنسية الفلسطينية للذين يفضلون البقاء في الدول المضيفة القدوم للإقامة المؤقتة، على الأقل، أو العمل في الدولة الفلسطينية. وتدل نتائج الاستطلاعات على أن قسماً من اللاجئين يضعون ذلك بالحسبان، إذ بلغت نسبة الذين يعتقدون بإمكانية إقامتهم في الدولة الفلسطينية في حال حمل جنسيتها ٣٢,٧٪ من لاجئي الأردن و ٢٧,٢٪ من لاجئي لبنان. وأما من رفضوا هذا الاحتمال فشكّلوا ٥٥,٨٪ و ٥٠,٧٪ على التوالي، وأما غير المتأكدين فقد شكّلوا ١١,٥٪ و ٢٢,١٪ على التوالي.

ب. الخيارات لضبط التعويضات واستخدامها في تمويل الاستيعاب

تشمل التعويضات أشكالاً متعددة من الحقوق، أهمها التعويض عن الممتلكات المسلوقة أو المدمرة، وكذلك التعويض عن الخسائر المادية والبشرية والمعنوية نتيجة الحروب. وينبغي التمييز بين التعويض عن الملكية وإعادة الملكية ذاتها. ولا بد من دراسة تفصيلية لجميع هذه الأشكال والبنود لتحديد حجم التعويضات المطلوبة وكيفية التعامل معها.

يقترح الباحث سليم تماري، وهو أحد الخبراء والمفاوضين الفلسطينيين الرئيسيين في مجال اللاجئين، أربع آليات للتعامل مع مسألة التعويضات، وبشكل خاص تعويضات الملكية (تماري، ٢٠٠٤):

أولاً: تحديد الوثائق والأدلة الثبوتية التي تلزم للمطالبة بالتعويض، ويقترح تشكيل لجنة عليا مهمتها رصد المطالب وفرز الطلبات والعمل على استكمالها.

ثانياً: تبني استراتيجية تعويضات واضحة، وتحديد الجهة المشرفة عليها (منظمة التحرير، أو لجنة دوليه يثق بها اللاجئون وتستطيع التفاوض مع إسرائيل مثلاً) إذ لا يمكن وضع كل المطالب في أيدي دولة فلسطين أو منظمة التحرير. وحين يكتمل البت في مصير هذه الملكيات قد يبقى أفراد يشعرون بالإجحاف. ويلاحظ من نتائج الاستطلاع (جدول رقم ٢٥ أدناه) أن النسبة الأكبر من اللاجئين الذين قبلوا بالتعويض تحبذ هيئة مشتركة بين كل الأطراف ذات العلاقة.

كما ينبغي تحديد أي جزء من ريع التعويضات ستذهب إلى اللاجئين أو إلى الدولة الفلسطينية أو إلى الدول المضيفة أو لبناء بني تحته تستوعب اللاجئين. وكذلك ينبغي تحديد ماهية العلاقة بين المطالب الفردية للعائلات التي فقدت ملكياتها وبين المطالب الجماعية للممتلكات التي سيطرت عليها دولة إسرائيل، ومعرفة كيفية التعامل معها، هل على انفراد أم بالمزج بينها. ويرى تماري انه لا بد من فصل كل هذه الأشكال عن بعضها بعضاً لأن جميعها جائز قانونياً، ولا تلغي بعضها بعضاً، بل إنها تكمل بعضها، لذا ينبغي المطالبة بها بالتوازي.

جدول رقم (٢٥): توزيع اللاجئين القابلين بالتعويض حسب الجهة المفضلة لديهم للاشراف على التعويضات (بالنسبة المئوية)

الرقم	الجهة المفضلة للاشراف	لاجئو الضفة والقطاع	لاجئو الأردن	لاجئو لبنان
١	منظمة التحرير الفلسطينية	٢٢,٤	٢١,٦	٤٥,٤
٢	الأمم المتحدة أو هيئة دولية أخرى	١٦,٦	١٥,٣	٢٧,١
٣	ممثلون عن مخيمات اللاجئين	١٥,٨	٩,٣	٢,٣
٤	الحكومة الأردنية/ اللبنانية	-	٢٢,٩	٠,٣
٥	هيئة مشتركة من الأطراف المذكورة أعلاه	٤١,٧	٢٧,٦	٢٣,٢
٦	غير ذلك	٣,٥	٣,٣	١,٧

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

وهكذا فإن من الضروري، برأينا، أن يتم إنشاء جسم دولي يقوم بالتنسيق والإدارة، لتوثيق الممتلكات والحقوق، وتقدير التعويضات وجمعها وتوزيعها، وتحديد الآليات المناسبة لذلك، مستفيداً من سجلات الأمم المتحدة المتوفرة والبيانات العامة والخاصة المثبتة للحقوق. ويقترح أن يضم هذا الجسم إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسة، مع مراقبين من الدول المضيفة وإسرائيل.

ثالثاً: اعتماد مبدأ إعادة بعض الممتلكات إلى أصحابها، ولو جزئياً، وهذا ما يعرف قانونياً بمبدأ استعادة الملكية (restitution)، وهو ما يختلف عن التعويض المادي. وتأخذ إسرائيل على دعاء هذا النظام السعي إلى تفويض بنية الملكية في الدولة، وإعادة الأمور إلى سابق حالها، لذا تقوم بمقاومته بشدة، مع انه طبق في حالات كثيرة دون قلب الأمور في الدولة التي سيطرت على الممتلكات، ومن أهم الأمثلة على ذلك اليهود الذين أعيدت لهم ملكياتهم في ألمانيا، وكذلك ما تم في البوسنة وكرواتيا.

وفي حالة إشغال السكن أو الأرض من قبل آخرين، فإنه من الممكن حينها أن يقوم المالك الأصلي بالتعاقد معهم للاستفادة من حق التصرف الذي يكون بيد المستأجر، ويقتضى حق الملكية بيد المالك السابق. أي أنه إذا كان لدى الشخص عقار أو أراضٍ يستطيع تأجيرها إلى الشخص المقيم فيها، سواء أكان يهودياً أم غيره لمدة ٥٠ سنة، أو ٩٠ سنة، أو ٩٩ سنة، ويعاد النظر فيها بعد انتهاء مدة الإيجار، إذ يعترف المستأجر في تلك الفترة بحق المالك الأصلي بملكيتها. والإصرار على هذه النقطة، برأي، تماري، يأتي لسبب بسيط؛ وهو إمكانية أن تقوم إسرائيل بالادعاء بأنها تريد التعويض ولكنها لا تملك المبالغ لذلك. إن القيمة الفعلية للملكيات الآن تصل إلى مئات البلايين من الدولارات، وهي قيمة قسم هائل من أراضي إسرائيل اليوم. عند طرح إسرائيل الادعاء عدم توفر الموارد أو في حالة عرضها لتعويضات محدودة، يتوجب المطالبة عندها بالتعويض من خلال إعادة الملكية نفسها، وهو ما سيشكل ضاغظاً عليها للبحث عن موارد.

رابعاً: استعمال الإطار الذي استعمل في كثير من النظم التي عاجلت مطالب اللاجئين في مناطق أخرى، بحيث يتم تحديد حد أدنى من الملكية، على سبيل المثال ٤٠ دونماً، وفي هذه الحالة يتساوى صاحب الملكية الصغيرة بعديم الملكية، ويتم تعويضهما برزومه نقدية واحدة. وهذا يعني، على سبيل المثال، أن من كان لديه ١٠ دونمات أو أقل يمكن أن يصبح ورثته الماطليون بعشر الدونمات بعد ٥٠ سنة ٢٥٠ شخصاً، إذ يضحى حجم حيازة كل منهم قليلاً جداً، ولن تجدي مطالبتهم بحصصهم الصغيرة، مما يؤدي إلى صراعات طويلة بين ذرية المالك هم في غنى عنها. وهناك اقتراح قد يبدو مجحفاً، مع أن الهدف منه إلغاء الإجحاف، وهو أن يؤخذ سقف ملكيات معينه، ويتفق في المفاوضات على رزمة تعويضات مناسبة للذين ليس لديهم ملكيات، وفي هذه الحالة

لن تكون هناك حاجة لدفع إيجار لجان توفيقه ومحامين . وبذا يتم علاج المطالبات عن ٨٠٪ من الملكيات ، و تترك أُل ٢٠٪ الباقية من الملكيات لمعالجتها عن طريق المفاوضات المباشرة . وفي كل الأحوال لابد من ترك الباب مفتوحا للاستئناف ، وأن تكون هناك آلية استئناف في حال شعور الشخص الذي أصابه إجحاف بالتعويض ، بحيث يكون هناك لجنة حسم جماعي والية للاستئناف تسمح له بان يطالب بإعادة النظر بحجم التعويض وطريقته .

جاءت نتائج استطلاعات رأي اللاجئين متعادلة تقريبا بين مؤيدي التعويض المادي المحدد ومؤيدي التقدير الحقيقي (أنظر الجدول ٢٦ أدناه) . ولو استثنى متوسطو الملاك وكبارهم ، فلربما كانت نسبة مؤيدي الخيار الأول هي الأعلى ، مما يعني أن الخيار الأول قد ينال أغلبية لدى صغار الملاك . وقد تراوح معدل المبلغ المطلوب من مؤيدي الخيار الأول لتعويض كل عائلة تم تهجيرها عام ١٩٤٨ [وهي العائلة الكبيرة وما يتبعها من أبناء أو أسر صغيرة] حوالي ٢١٥ ألف دولار أمريكي ، في حين كان معدل المبلغ المتوقع الحصول عليه حوالي ٧٠ ألف دولار أمريكي ، أي ثلث المبلغ المطلوب . وقبل نصف اللاجئين الذين أيدوا الحصول على التعويض تعويضا بالمثل (أي أراضي أو بيوت) بدل التعويض النقدي ، وعارضه ما يقارب الربع في فلسطين والأردن .

قد وجد أن أكثر من نصف اللاجئين الذين يقبلون بالتعويض العيني لا يجذبون السكن في المستوطنات ، ربما لأسباب أخلاقية أو قانونية . أما المصرون على العودة في حال قبول بعض أفراد العائلة بتعويض عادل على ممتلكات مشتركة ، إذ أصبحت الممتلكات التي فقدتها العائلة عام ١٩٤٨ ملكا لدولة إسرائيل ، فقد أصر ٣١٪ فقط على العودة ، حتى لو لم يكن لديه ممتلكات ، وأصر ٢١٪ على البقاء لاجئين ، حتى ولو لم يسمح لهم بالعودة ، وقبل ٦٪ بالتعويض العادل . ويكشف هذا مدى الواقعية التي يتحلى بها اللاجئين في مطالبهم .

جدول رقم (٢٦): توزيع اللاجئين الموافقين على التعويض حسب شكله المفضل لديهم (بالنسبة المثوية)

الرقم	الموقف من التعويض	لاجنو الضفة والقطاع	لاجنو الأردن	لاجنو بنان
١	يؤيد التعويض المادي المحدد	٤٦,١	٤١,٧	١٩,٤
٢	يؤيد التقدير الحقيقي	٤٨,٤	٤٨,٤	٦٤,٣
٣	يقبل تعويضاً بالمثل (أي أرضٍ أو بيوت) بدل التعويض النقدي	٧٣,٠	٥٩,٦	٥٣,٢
٤	يعارض الخيار السابق في ٣	٢٥,١	٢٦,٢	٣٧,٣
٥	من بين الموافقين على الخيار في ٣ يوافق أن يكون العقار في مستوطنة	٣٦,٤	٤٧,٦	٣٦,٤
٦	يعارض الخيار السابق في ٥	٥٠,٣	٥٣,٩	٥٥,٨

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠٠٣

التعويضات وتمويل عملية الاستيعاب

لا شك في أن حجم التعويضات المباشرة وشكلها، والمساعدات غير المباشرة للتنمية سيؤثران في مدى القدرة الاستيعابية للدولة الناشئة. والشكلان الرئيسان للتعويضات والمساعدات المالية المتوقع حصول اللاجئين من إسرائيل والمانحين عليها هما التعويضات الفردية المباشرة للعائلات والدعم غير المباشر من خلال الاستثمار العام للتعويضات الجماعية.

١. التعويضات الفردية المباشرة لعائلات اللاجئين، وهي إما نقدية أو عينية بالمساندة) قرض إسكان، وحوافز دعم لشراء ارض وغيرها). من الممكن أن تصرف هذه التعويضات باتجاهات متعددة، إذ من الممكن أن تستخدم من قبل من يتلقونها لاحتياجات الاستهلاك الفوري وللرأسمال البشري وللتطويرات طويلة الأمد في السكن والرأسمال الثابت، وليس بالضرورة أن تحمل في طياتها خطورة الاستخدام غير المنتج وخفض القدرة الاستيعابية. أما عن أشكال الصرف، فيتوقع أن يتصرف اللاجئون كوكلاء اقتصاديين عقلاء، وان يصرفوا مواردهم في أحد الأشكال التالية:

- صرف كل ما سيحصلون عليه فوراً: وكتيجة لذلك، من الممكن دون تأكيد أن يقود ذلك إلى تضخم في الممتلكات غير المتاجر بها، وزيادة في التضخم المحلي، وإمكانية انفجار في سوق الإسكان.
- توفير جزء رئيس منها، والتعامل مع التعويض كجزء من الدخل الثابت على مدى الحياة.

● هذه النتيجة هي وفقا لنظرية الدخل الدائم التي تعني أن اللاجئين لديهم بدل ثانوي للادخار ، واستهلاك كامل كدخل للعمر ، وهو ما قد يشير الاستهلاك بشكل ضعيف لدى أي لاجئ . وهذه النتيجة تفترض ، أيضا ، أن اللاجئين سيتصرفون بالضبط كبقية الفلسطينيين من حيث استهلاكهم وفق مسح إنفاق الأسر واستهلاكها .

● نتيجة وسط بين (أ) و(ب) ، أي أن اللاجئين سيصرفون جزءا من تعويضاتهم على الاستهلاك الفوري ، ولكن سوف يدخرون ويستثمرون لتسهيل الاستهلاك عبر الزمن .

وأيضا كان الشكل الذي سيتبع ، فإن الأسر ستتجه للصراف على تلك المجالات التي تعظم من ثروتها ، مما يعني مزيجا ملائماً بين الاستهلاك والاستثمار :

- استهلاك فوري : الأكل وخلافه من ضروريات المعيشة المستهلكة والثابتة غير الكمالية ، مثل التلفزيون ، والثلاجة ، والغسالة .
- الاستثمار في الرأسمال البشري من صحة وتعليم .
- الاستثمار في الممتلكات الثابتة مثل الإسكان والمشاريع الاقتصادية .

وهكذا ، فإن السياسة العامة للدولة الناشئة ينبغي أن تتجه نحو الاستخدام الأمثل للتعويضات الفردية ، لتغطية الاحتياجات الفردية الأساسية لعملية الاستيعاب من إسكان واستثمار في خلق فرص للعمل . وعليه ، فإن على تلك الدولة أن تشجع الاستثمار والادخار ، وليس الإسراف على الاستهلاك ، من خلال تقديم الحوافز المتوازنة .

دعم غير مباشر من خلال الاستثمار العام للتعويضات الجماعية والمساعدات الحكومية : وهنا ينبغي الانتباه إلى أن رزمة التعويضات ستكون عاملا مشجعا لقرار العودة ، لذا لا بد من الحذر من أن تؤدي تلك الرزمة إلى تضليل العائدين ، واتخاذ قرار العودة دونما حساب بالكامل للنتائج من جميع النواحي . فقد يقود قرار العودة بالمجمل إلى ظروف تؤثر سلبيا في وضعهم ومكانتهم الاقتصادية الحالية . فعلى سبيل المثال ، قد يقود إعطاء حوافز للإسكان في الدولة إلى تشجيع اللاجئين للانتقال إلى هناك دون التفكير المسبق بفرص العمل والاستثمار والخدمات العامة التي سيحصلون عليها وخلافه ، وهذا ما سيؤدي إلى تدهور في مستوى المعيشة القائم . وفي نفس الوقت ، فإن استخدام تلك التعويضات والمساعدات بشكل غير موزون على الاستثمارات العامة مرتفعة السعر لن يقود إلى نوعية خدمات أفضل للفئات المستهدفة في الدولة الناشئة ، مما سيرفع التوقعات من ناحية ، ويقود من ناحية أخرى إلى فقدان الثقة في الاقتصاد الوطني ، ونشوء ظواهر سلبية مثل

"المرض الهولاندي"^{١٥} المحتمل، والذي يترك آثارا كبيرة على الاقتصاد الكلي، بما في ذلك ارتفاع أسعار الأراضي والنشاطات غير التجارية. وعلى أي حال، فإن سلامة القطاع العام وإدارته تحتاجان إلى اهتمام كبير، خصوصا إذا كانت مبالغ التعويضات المتوقعة كبيرة.

(٣) الخيارات لتوفير الإسكان والبنية التحتية

أ. الخيارات للاستيعاب المجتمعي

انطلاقا من الدروس المستفادة من التجربة الإسرائيلية التي نوهنا إليها سابقا، فإنه يحبذ عدم إقامة تجمعات سكنية منفصلة للعائدين، وذلك لأنها قد تؤدي إلى بروز توترات اجتماعية بين السكان المحليين، وخصوصا بين الفئات الفقيرة منهم والقادمين الجدد. لذا اقترحت إحدى دراسات البنك الدولي (دوبل، ٢٠٠٢) بناء اسكانات تلائم مختلف المستويات والأذواق، على أن تتوفر في السوق لجميع الراغبين. وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن من شأن عملية الغرلة أن تؤمن أقصى خلط ممكن للسكان، مما يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر الاجتماعي الذي قد ينجم.

(١) رأي اللاجئين حول عوامل اختيار مكان السكن:

يتضح من نتائج الاستطلاعات التي أجراها المركز، والمشار إليها أعلاه، أهمية العوامل الاجتماعية في تحديد المكان الأنسب للسكن لدى اللاجئين الراغبين بالعودة إلى الدولة الفلسطينية أو البقاء فيها. فقد اعتبر ٥٤٪ من اللاجئين في كل من الضفة وغزة، و٣٣٪ في الأردن ولبنان، الإقامة مع نفس الجيران الذين يقيمون حاليا معهم في مخيمهم، أو في الحي الذي يسكنونه مهمة جدا إلى مهمة عند اختيارهم لمكان الإقامة في الدولة الفلسطينية، مقابل ٣٣٪ و٤٧٪ و٣٨٪ على التوالي، اعتبروها ما بين غير مهمة إلى غير مهمة على الإطلاق. كما اعتبر حوالي ٦٦٪ من اللاجئين في الضفة الغربية وغزة والأردن أن السكن مع، أو بالقرب من، أقارب من نفس العائلة ما بين مهم جدا ومهم. وفي لبنان وصلت تلك النسبة إلى أكثر من ٨٥٪، مما يدل على أن عامل القرابة أهم من عامل الجوار. وهكذا، ففي كلتا الحالتين يتبين أن العامل الاجتماعي يجب أن يأخذ بالحسبان عند التخطيط لإعادة إسكان اللاجئين. ومن الممكن مراعاة هذه العوامل قدر الامكان عند عملية توزيع الشقق السكنية، بالنسبة لنظام السكن المدعوم من الحكومة، أما بالنسبة للشقق المنجزة من القطاع الخاص، فسوف يعتمد توزيعها على آليات السوق، ومن الممكن أن تستوعب هذه العوامل ضمينا.

^{١٥} ظاهرة هجرة العمالة إلى سوق عمل مجاور نتيجة ارتفاع مستوى الأجور فيه عنه في الاقتصاد المقيم ولعدم قدرة الأخير على توفير فرص عمل ملائمة لها.

وبالمقابل ، فقد لوحظ أن العامل الجغرافي غير متغير بالنسبة لرغبة اللاجئين المقيمين في السكن ، أي أنهم يفضلون البقاء في المنطقة الجغرافية التي يقيمون فيها حالياً . كما لوحظ أن النسب في اختيارات اللاجئين العائدين للمنطقة الجغرافية التي يرغبون بالعودة إليها و السكن فيها ، مقارنة لنسب المبحوثين من المناطق الجغرافية المختلفة للضفة الغربية وقطاع غزة في تركيب عينة المسح ، مما يعني انه ليس هناك انحياز في الاختيار لصالح منطقة أو مناطق بعينها .

٢) اعتبارات يجب الأخذ بها للاستيعاب المجتمعي

من التحديات التي سيواجهها المجتمع الفلسطيني ملكية الأراضي . فمن المعروف أن معظم الأراضي هي داخل الحدود التنظيمية ، وبالتالي فإنه من المستحيل تطبيق النموذج الإسرائيلي في فلسطين ؛ وذلك لأن البنية القانونية بحاجة إلى تطوير لتمكين الدولة من شراء أراض لغايات الإسكان ، ففي كل قوانين الاستملاك لا يوجد استملاك لغايات الإسكان . كما يجب الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفرد من الخدمات في البنية التحتية ، وفي استعمالات الأراضي الأخرى ، كمرافق تجارية وعامة .

٣) الخيارات السياسية للاستيعاب المجتمعي

لاشك في أن دراسة هذه الخيارات تحتاج إلى خبرة هندسية وتخطيطية واسعة ، وعليه سنعتمد في تحليل هذه الخيارات على استخلاص أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان ، سميح العبد وخالد زيدان في الدراسة المتخصصة التي أعدها في هذا المجال للمركز (العبد وزيدان ، ٢٠٠٤) :

السياسة العامة

يرى العبد وزيدان أن من أهم الأمور التي ينبغي مراعاتها لإعداد أي خطة استيعاب ، بغض النظر عن طبيعتها وشكلها أمرين :

- ١ . أن لا يركز التخطيط لاستيعاب اللاجئين على الجوانب الفيزيائية فقط ، بل ينبغي أن يكون ذا طبيعة شمولية ، إذ يتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية أيضاً .
- ٢ . أن تتم أي عملية تطوير وتنمية طبيعية مكرسة لاستيعاب العائدين في سياق خطة شاملة للمركز الذي تتم فيه ، أي أن يتم توفير متطلبات الاستيعاب في إطار الخطة الشاملة لتطوير ذلك المركز . كما أن عمليات التطوير الجديدة ينبغي أن تنسجم مع طبيعة المنطقة العمرانية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

الخيارات السياسية للتخطيط الحضري

وفقاً للعبد وزيدان، فإنه بغض النظر عن نمط العودة تقتضي برامج الاستيعاب تحديد مواقع تطوير المرافق السكنية ومناطقها، وتطوير سياسات محددة للتعامل معها:

الخيار الأول: الاستيعاب في مناطق التوسع والمراكز السكنية القائمة: يقتضي هذا الخيار إعداد خطط لاستيعاب اللاجئين وتنفيذها حول المراكز السكنية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتمتاز مثل هذه السياسة بمزايا عديدة: أهمها، أنها تتيح تطوير المنطقة المعنية بتوسيعها بدلاً من إقامة مجمع سكني جديد وبتكلفة أقل. بالإضافة إلى ذلك، سيكون بمقدور القادمين الجدد الاستفادة من الاقتصاد والخدمات المحلية القائمة. وإذا ما تم دعم اللاجئين بمخطط تعويض ملائم، فقد ينتج عن ذلك أثر إيجابي في الجوانب الاقتصادية للمراكز السكنية التي يتم إسكانهم فيها. أما سلبيات مثل هذه السياسة فتكمن في مدى توفر أراضٍ حول المراكز السكنية القائمة. ويترتب على ذلك إسكان القادمين الجدد في هذه التجمعات في غياب التحسينات المطلوبة من ضغط على البنية التحتية والاقتصاد.

الخيار الثاني: الاستيعاب في تجمعات سكنية جديدة: تقتضي هذه السياسة تطوير بلدات أو مدن جديدة وإقامتها كي تستخدم لاستيعاب العائدين، أو لتلبية أهداف وطنية استراتيجية، أو لمعالجة المشاكل المتعلقة بنمط المناطق المبنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ناهيك عن أن إقامة تجمعات سكنية جديدة سيفسح المجال أمام استيعاب أعداد كبيرة من السكان، وهو خيار قد يكون ضرورياً إذا لم تتوفر مساحات كافية من الأراضي حول المراكز السكنية القائمة. إلا أن من سلبيات هذا الخيار ما يترتب عليه من تكاليف مرتفعة، واضطرار التجمع السكاني الجديد إلى الاعتماد على نفسه في خلق الوظائف وتأمين الخدمات المطلوبة.

أي الخيارين نختار؟: يرى خليل نجم أن البعد الاستراتيجي هو الأهم عند تحديد الخيار الحضري الأنسب (توسيع التجمعات القائمة أم بناء تجمعات جديدة)، في حين يرى العبد وزيدان ضرورة مراعاة كلفة تطوير البنية التحتية لتحتل التوسع الجديد، إذ أظهرت الدراسات أن هذه الكلفة عالية جداً، بالإضافة إلى أن البنية التحتية في بعض التجمعات لا يمكن تطويرها. وعليه، يجب دراسة كل موقع على حدة، وهذا يحتاج وقتاً وكلفة وجهداً، كما لا بد من دراسة أذواق العائدين ورغباتهم.

٤) رأي اللاجئين بشكل الاستيعاب المجتمعي المرغوب لديهم حال عودتهم الى الدولة:

وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي التي أجراها المركز والمبينة في الجدول رقم ٢٧ ادناه، فإن حوالي نصف اللاجئين سيكون خيارهم الأول البقاء في التجمعات القائمة، في حين تجذب نسبة ضئيلة منهم الانتقال إلى تجمعات جديدة خاصة باللاجئين، بالنسبة للآخرين

فليدهم الاستعداد للتكيف مع أي من الخيارين . ويلاحظ تشابه في النتائج حول توجهات بناء التجمعات أو توسيع القائم منها، لذا فإن النتائج توصي بعدم استثناء أي من الخيارين، مع التركيز على توسيع المدن والقرى القائمة .

جدول رقم (٢٧): توزيع اللاجئين وفق تفضيلهم للبناء والسكن في تجمعات سكنية جديدة أو توسيع القائمة (بالنسبة المئوية)

الرقم	خيار اللاجئين للتجمع السكني	غير اللاجئين في الضفة والقطاع	لاجئو الضفة والقطاع	لاجئو الأردن	لاجئو لبنان
أ	تفضيل الإقامة في مدينة أو قرية قائمة في الدولة أو في مدينة أو قرية يتم بناؤها خصيصاً للاجئين				
١	الإقامة في مدينة أو قرية قائمة الآن	-	٤٩,٢	٤٧,٦	٢٦,٦
٢	الإقامة في مدينة أو قرية تقام خصيصاً للعائدين	-	٧,٦	١٥,٧	٢٢,١
٣	لا فرق عندي	-	٤٢,٧	٣١,٨	٣٨,٠
٤	لا رأي / لا أعرف	-	٠,٦	٥,٠	١٣,٤
ب	تفضيل توسيع المدن أو القرى القائمة في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو بناء أخرى جديدة يتم بناؤها خصيصاً للاجئين				
١	أؤيد بناء مدن جديدة	٢٥,٣	٢٣,٤	١٩,١	١٤,٣
٢	أؤيد توسيع المدن القائمة	١٦,٠	١٩,٧	٢٤,١	١٧,٩
٣	أؤيد الأمرين معا	٥٦,٨	٥٤,٥	٤٦,٢	٤٥,٧
٤	لا رأي / لا أعرف	٢,٤	٢٢,١	١٠,٥	١,٩

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠٠٣ .

خيارات البناء و التطوير

وفقا للبعد وزيدان، فإنه بغض النظر عن مخططات الاستيعاب، سواء أكان داخل مناطق التوسع أو من خلال إنشاء مدن وبلدات جديدة، لا بد من وضع سياسات البناء والتطوير، بمعنى تحديد نمط الاسكانات المناسبة لهذه التجمعات السكانية، إذ إن هناك خيارين رئيسيين هما:

الخيار الأول: إقامة مبان عمودية متعددة الطوابق وتطويرها: يقضي هذا الخيار بإقامة مبان مرتفعة متعددة الطوابق وتطويرها لأغراض سكنية. ولا شك في أن هذا الخيار سيقى هو الأنسب في معظم الأراضي المكشوفة النادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ايجابيات هذا الخيار انه يتيح إسكان أعداد كبيرة من الناس في مناطق صغيرة وبتكاليف أولية بسيطة نسبيا، وبهذا تكون تكاليف البناء والأراضي اقل من تكاليف المباني المنخفضة أو متوسطة الارتفاع. وأما سلبيته الرئيسة فتكمن في احتمال بروز مشاكل اجتماعية كبيرة بين سكان هذه المباني.

الخيار الثاني : إقامة مبان أفقية وتطويرها : يقضي هذا الخيار بإقامة مبان تتألف ، كحد أقصى ، من أربعة طوابق لأغراض سكنية . وفي حين يؤدي هذا الخيار إلى استهلاك مساحات كبيرة من الأراضي المكشوفة النادرة ، إلا انه يقلص من احتمالات بروز المشاكل الاجتماعية التي تصاحب الخيار الأول ، كما انه يسهل صيانة وإعادة تأهيل مثل هذه المباني إذا دعت الحاجة . إلا أن السلبية الرئيسة لهذا الخيار تكمن في ارتفاع تكاليف إقامة مثل هذه المباني وتطويرها مقارنة مع تكاليف المباني المرتفعة متعددة الطبقات ، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار تكاليف الأراضي المطلوبة ، إذ إن ندرة الأراضي في بعض المناطق ، خصوصاً في قطاع غزة ، تجعل من هذا الخيار خياراً غير مجد .

أي الخيارين نختار؟

ويرى العبد وزيدان أن عاملي الكلفة وتوفر الموارد لاستيعاب العائدين يبقيان العاملان الحاسمان في تحديد الخيار الأنسب ، كما أن دراسة العوامل الاجتماعية لاختيار مكان السكن تساعد ، من دون شك ، في تحديد القرار . ومن الممكن الجمع بين الخيارين في التجمع الواحد حسب الحاجة ، مع مراعاة الشروط الفنية والهندسية للموقع . وبالإضافة إلى ذلك ، يؤكد خليل نجم أهمية مراعاة النمط العمراني عند اتخاذ هذا القرار أيضاً . وبناء على تقدير اتنا السابقة ، فإن تكلفة إسكان العائدين من خلال بناء المساكن والبنية التحتية المناسبة لهم ، وتخفيف معدل الاكتظاظ إلى ٦ أنفار للشقة ، مع مراعاة الزيادة السكانية ، ستكلف حوالي عشرة مليارات دولار على مدار عشر سنوات . ومن حيث المبدأ ، فإن السكن يجب أن لا يكون مجانياً ، ولكن من الممكن أن يكون هناك برنامج للسكن الاجتماعي للحالات الخاصة والمعسرة ، على أن يشمل هذا البرنامج ثلاثة أنواع من أشكال عرضه ، وفقاً لطبيعة الحالة الاجتماعية : المجاني ، والأجرة ، والقروض الميسرة عن طريق مؤسسة إسكان تعاونية أو ما شابه .

ب. الخيارات لاستخدام المستوطنات المخلاة

يرى البعض بأنه ليس بالضرورة أن تكون تعويضات اللاجئين على شكل مبالغ نقدية ، بل من الممكن أن تأخذ شكل تعويضات عينية ، وبالتحديد مبادلة ممتلكات اللاجئين بممتلكات أخرى يتم عرضها عليهم في مناطق أخرى . ومن بين الخيارات المطروحة في هذا المجال خيار المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة . فهل هذا الخيار ممكن على الأقل من الناحية الفنية التخطيطية ، لو افترضنا جدلاً بان النواحي القانونية والسياسية والأخلاقية تميز ذلك؟ للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث راسم خمائسي ، بكتابة ورقة حول هذا الموضوع (خمائسي ، ٢٠٠٤) ، والتي جاءت قبل خطة الانسحاب الاسرائيلي إحدادي الجانب من غزة ، وستتناول هنا أهم استنتاجاته الفنية في تلك الورقة :

حجم العرض للسكن في المستوطنات: وفقاً لخمايسي، فإنه إذا ما تم إقرار إخلاء جميع المستوطنات على مراحل حسب ما هو مطروح من الجانب الفلسطيني، الأمر الذي يتناقض مع الطرح الإسرائيلي، فإن كل ما سيضاف إلى عرض السكن، كما ذكرنا أنفاً، هو حوالي ١٠٤ آلاف وحدة سكن. ومن المتوقع أن لا يزيد حجم وحدات السكن في المستوطنات المخلاة عن عشرة آلاف وحدة سكن في المرحلة الأولى من الإخلاء، إضافة إلى مراكز خدمات وشبكة بنى تحتية. وبما أن تخطيط المستوطنات جاء، أصلاً، ليحقق تواصلها وترابطها مع إسرائيل، ولم يضع بالاعتبار الترابط مع النسيج الحضري الفلسطيني، بل عمل على تهميشه، لذا تبقى الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات لكي يتم دمج هذه المستوطنات بعد إخلائها بالشبكة العمرانية الفلسطينية. يشمل ذلك تعديل شبكة الطرق الخاصة بالمستوطنات، وتطوير مناطق صناعية مشتركة مع القرى والمدن الفلسطينية المحيطة لتشغيل قاطنيها. ويمكن أن تتحول المستوطنات من شبكة استيطان مزدوجة في محيط الأراضي الفلسطينية إلى جزء منها، بل ومكملة لها.

ومن الناحية التخطيطية التنموية، يرى خماسي أنه يمكن دمج شبكة المستوطنات داخل النسيج الحضري والقروي الفلسطيني من خلال وضع مخططات هيكلية ووطنية وإقليمية ومحلية للدولة الفلسطينية، تأخذ بالحسبان الامكانات والاولويات والسياسات الحيزية والتنموية الفلسطينية، ويتم من خلالها إعادة رسم خريطة توزيع السكان وشبكة المدن والقرى الفلسطينية ومن ضمنها شبكة البنى التحتية والخدماتية. أما بشأن السكن والمرافق العامة، فإنه من الممكن أن يتم التعديل من خلال العائلات المستفيدة.

ويتوقع خماسي إمكانية بروز إشكاليات اقتصادية واجتماعية وثقافية بين اللاجئين أنفسهم، أو بينهم وبين سكان القرى الفلسطينية المحاذية، إذا ما تم استيعابهم في المستوطنات دون مواءمة وتطوير. لذا يرى الباحث حاجة إلى إعداد خطة وبرنامج يهتمان بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية دمج المستوطنات المخلاة في الشبكة العمرانية الفلسطينية، حتى لا تشكل عبئاً على كاهلها، بل تسهم في تنمية الدولة الفلسطينية. ويقترح خماسي أن تطرح البيوت في المستوطنات، بعد حل الوضع القانوني للأراضي المقامة عليها، إلى السوق الحرة، وان تباع اعتماداً على مبدأ العرض والطلب، وبذلك يتمكن اللاجئون من شرائها من التعويضات التي يحصلون عليها، بعد وضع معايير وضوابط تقوم بها مديرية خاصة تقام لغرض إدارة مسألة بيع البيوت في المستوطنات المخلاة. ويتوقع الباحث أن يؤدي طرح المستوطنات المخلاة للبيع في السوق الحرة إلى تخفيف العبء عن الدولة وتعميق الانتماء بين الساكن الفلسطينيين في المستوطنة بعد إخلائها لأنها ملكه. كما لا يؤدي ذلك إلى تردي الوضع الفيزيائي والاجتماعي لهذه المستوطنات، نظراً لإسكان مواطنين متدني الدخل فيها، كما لا يؤدي إلى دفع ثمن سياسي وأخلاقي.

ويعتبر خمائسي أن تنوع المستوطنات يمكن أن يخلق سوقاً سكنياً متنوعاً أمام اللاجئين، من حيث الحجم، والمساحة، والكثافة، وطابع البلدة، موزعة على محيط الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كما هو الأمر بالنسبة للاجئين. ويرى أنه من الممكن أن تستعمل المستوطنات الصغيرة في الغور، والتي يسكنها حوالي ستة آلاف مستوطن كمراكز زراعية، وخدمية قروية، ومراكز لمديريات فلسطينية إقليمية، ومراكز لقوى الأمن الفلسطيني، إضافة إلى مراكز تربوية، أي أن يجري نقل المستوطنات إلى سلطة الدولة التي تتولى تحديد استخدامها، اعتماداً على خطة توزيع الخدمات في حيزها. كما من الممكن، برأينا، استخدام المستوطنات، والمناطق الصناعية كمراكز لإقامة العمال وسكنهم، بالإضافة إلى كونها أماكن عمل لهم.

ج. الخيارات إزاء مستقبل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة

يشير العبد وزيدان في ورقتهما عن الاستيعاب المجتمعي للعائدين المذكورة أعلاه (العبد وزيدان، ٢٠٠٤)، والتي سنورد فيما يلي أهم استنتاجاتها، انه لا يمكن تقرير مستقبل مخيمات اللاجئين بأخذ المخيمات وحدها في الاعتبار، إذ لا بد لأي إجراءات مستقبلية مقترحة بشأن المخيمات أن تكون نتاج تقييم وتخطيط شاملين للنمط العمراني للضفة الغربية وقطاع غزة برمته. ففي حالة المخيمات الواقعة ضمن المراكز الحضرية لا بد من القيام بتخطيط حضري واجتماعي اقتصادي شامل للمركز الحضري بأسره؛ من أجل تحديد انطباق الإجراءات. وبما أن تحليلاً كهذا هو خارج إطار ورقتهما، فإن الباحثين ينصحون بضرورة أن تركز الدراسات المستقبلية على هذه القضايا. ويشير العبد وزيدان إلى أن مشاركة الجماهير ضرورية لنجاح أي إجراء مستقبلي بشأن المخيمات، لذا لا بد من إشراك السكان اللاجئين والسكان المحليين في أي خطط أو إجراءات مستقبلية بشأن المخيمات.

رأي اللاجئين إزاء مستقبل مخيماتهم في الضفة والقطاع: وفقاً لنتائج الاستطلاعات التي أجراها المركز، والمبينة في الجدول رقم ٢٨ أدناه، حول وضع المخيمات الراهنة حتى التوصل إلى الحل الدائم، فقد أيد أكثر من الثلثين من لاجئي الضفة والقطاع إجراء تحسينات وإعادة بناء منازل ومرافق في المخيمات نفسها. وبعد قيام الدولة والتوصل لحل مشكلة اللاجئين، أيدت أغلبية ساحقة منهم توسيعها وتحسينها؛ لاستيعاب اللاجئين الراغبين في العودة إلى الدولة الفلسطينية، وأما من غير اللاجئين في الضفة والقطاع، فكانت النتائج مشابهة. كما أيد ثلثا اللاجئين أو يزيد إجراء تحسينات في المخيمات بعد الحل النهائي، بدل إقامة مساكن جديدة. وحتى في حال تأجيل الحل النهائي لموضوع اللاجئين، فقد أيد ٥٦,٩٪ من لاجئي الضفة والقطاع، و ٤٥,٤٪ من لاجئي الأردن، و ٣٥,١٪ من لاجئي لبنان إجراء تحسينات في المخيمات. ويعكس هذا التدرج في مدى تقبل اللاجئين، أو عدم قبولهم، لفكرة تحسين ظروف المخيمات مدى الواقعية أو التأثير بالأيدولوجية التي كانت سائدة والقائلة بان سوء وضع المخيمات هو ضمان الحفاظ على

قضية اللاجئين . لكن النتيجة العامة تؤكد أهمية التخطيط لتطوير المخيمات وتوسيعها وإعادة تأهيلها من الآن .

جدول رقم (٢٨): توزيع اللاجئين وغير اللاجئين حسب موقفهم من مستقبل المخيمات في الضفة والقطاع (بالنسبة المئوية)

الرقم	الموقف من المخيمات	شعب اللاجئين في الضفة والقطاع	لاجئو الضفة والقطاع
أ	قبل قيام الدولة		
١	أؤيد إجراء تحسينات	-	٦٨,٥
٢	أعارض إجراء تحسينات	-	٢٩,٨
٣	لا رأي / لا أعرف	-	١,٧
ب	بعد قيام الدولة ويهدف استيعاب العائدين		
١	إزالتها	١٥,١	١١,٦
٢	إبقاؤها كما هي	٩,٧	٧,٢
٣	توسيعها وتحسينها	٧٣,٦	٨٠,٣
٤	لا رأي / لا أعرف	١,٦	٠,٩

المصدر : استطلاعات رأي اللاجئين التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية المسحية ٢٠٠٣

وقد أيدت دلال سلامة عضو المجلس التشريعي من مخيم بلاطة ، في مقابلة أجراها الباحث ، إجراء تحسينات على المخيمات بدءاً من الآن .^{١٦} وهكذا ، فإن رأي اللاجئين ، في كل الأحوال ، هو في الغالب مع إجراء تحسينات على المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومع إعادة إعمارها . وعلى ذلك فإننا سنقصر تناولنا هنا على هذا الخيار .

خيار تحديث المخيمات ودمجها : تقضي هذه السياسة بالإبقاء على المخيمات في مواقعها القائمة ، الأمر الذي يعني أن الأراضي التي تقوم عليها هذه المخيمات لن تعاد إلى أصحابها الأصليين ، وللحكومة خياران بهذا الصدد :

أ . شراء أو استملاك الأراضي من أصحابها وتمليكها للمقيمين عليها من خلال استخدام الصلاحيات القائمة بموجب القانون الأردني الذي يمنح الدولة صلاحية مصادرة الأراضي لأغراض عامة ، في حين يوفر في الوقت ذاته الآلية لتقدير القيمة السوقية لتلك الأراضي ، تمهيداً لدفع التعويضات لأصحابها ، أو من خلال إدخال تعديلات قانونية لهذه الغاية . وقد تصطدم هذه السياسة بمشاكل مع أصحاب الأراضي الأصليين الذين قد يرفضون بيع أراضيهم .

^{١٦} مقابلة مع دلال سلامة بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٣ .

ب. مواصلة استئجار الأراضي : تواصل الحكومة، بموجب هذا الخيار، دفع الإيجارات لأصحاب الأراضي دون الاضطرار لشرائها من خلال استخدام القوانين القائمة. ولهذا الخيار سلبيات عدة، منها: مواصلة سكان المخيمات استخدام الأرض دون تملكها، ولا بد أن تشكل هذه المسألة استثناء لأي تحسينات قانونية يمكن إدخالها على قوانين المالكين والمستأجرين، إذ يتسبب هذا الخيار على المدى البعيد بتكليف الدولة أكثر مما يمكن أن تدفعه لشراء تلك الأراضي.

وإذا ما نحينا مسألة ملكية الأراضي جانباً، فإن مقدار التحديث المطلوب ونوعه سيختلفان باختلاف المخيمات، تبعاً لأنواعها، والموارد المتوفرة، والأوضاع القائمة في المخيمات ذاتها. وفيما يلي، ملخص للخيارات السياسية الفرعية لتحديث المخيمات وتحسينها:

الخيار الأول - تحسين البنية التحتية دون تقليل الكثافة

يقتضي هذا الخيار تحسين البنية التحتية، وتحديث المساكن القائمة في المخيمات دون أي تحسينات في الكثافة السكانية، أو سبل الوصول للمخيم. ولتطبيق مثل هذه السياسة، فعلى الدولة أن تؤمن تطوير البنية التحتية والمساكن في المخيم وتنميتها بمساعدة الدول المانحة ودعمها. ومن ضمن فوائد هذا الخيار قلة كلفته نسبياً، وكونه لا يستدعي نقل اللاجئين من مخيماتهم إلى أماكن أخرى، متسبباً بمفاقمة مشكلة استيعاب اللاجئين العائدين.

أما المشاكل المرتبطة بمثل هذه السياسة، فتتمثل في كونها لا تعالج المشاكل القائمة المرتبطة بالكثافة السكانية العالية والاحتفاظ في المخيمات، ناهيك عن المشاكل الأكثر خطورة، أي المشاكل الاجتماعية التي تنشأ بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، واللاجئين العائدين؛ نظراً لإمكانية تمتع اللاجئين العائدين بظروف معيشية أفضل من ظروف اللاجئين المحليين.

الخيار الثاني - تحسين البنية التحتية وتقليل الكثافة

يقضي هذا الخيار بتطوير البنية التحتية وتحسينها، وتحسين وسبل الوصول إلى المخيمات، بالإضافة إلى تقليل الكثافة إلى معدل الكثافة في المنطقة الموجود فيها المخيم، أو إلى كثافة معقولة أعلى من معدل الكثافة القائمة التي يجب تحديدها في دراسات مستقبلية. ولتقليل الكثافة وتطوير البنية التحتية، فإن هذا يتطلب إزالة بعض المباني، وإعادة تنظيم مساحات البناء وتوسيعها، كذلك قد يتطلب إعادة بناء كلياً أو جزئياً للمخيمات.

تعتمد التكلفة المرتبطة بهذا الخيار على طبيعة التحديث أو التطوير المطلوب. وعلى أي حال، فإن التكلفة المتعلقة بهذا الخيار أعلى بكثير من التكلفة للخيار الفرعي الأول. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحديث المخيمات وتطويرها في ظل هذا الخيار الفرعي سيخلق

الحاجة إلى إسكان مؤقت للاجئين في أثناء عملية التطوير أو التحديث . وقد يكون مثل هذا الإسكان على هيئة بيوت متنقلة ، أو بيوت يتم بناؤها بمواد بناء رخيصة وذات مواصفات متدنية وبأدنى مساحات . كما يجب أن لا تكون مثل هذه المساكن غير ملائمة للاجئين من ناحية بعدها من أماكن عملهم ، وما يسببه ذلك البعد من مشقة لأفراد عائلاتهم . وأخيراً ، لا بد من إزالة مثل هذه المساكن فوراً قبل أن يحتلها الآخرون دون حق أو إذن قانوني .

وينوه العبد وزيدان بحسنات هذه السياسة ؛ فهي تقلل المشاحنة الاجتماعية التي قد تنتج بين اللاجئين العائدين واللاجئين المحليين ، لكنها لا تقلل المشاحنة الاجتماعية بين الفقراء المحليين واللاجئين إذا لم يتم تحسين ظروف الفقراء المحليين . في ظل هذه السياسة ستكون الدولة مسئولة عن التخطيط والتطوير ، وكذلك قد تحتاج إلى إيجاد إسكان مؤقت في أثناء عملية إعادة التطوير ، وسيكون هناك دور للقطاع الخاص في بناء المساكن والبنية التحتية .

وبناء على تقدير اتنا السابقة ، فإن تكلفة إعادة إسكان سكان المخيمات من خلال إعادة بناء وتحديث شامل وتدريب للمخيمات ، بما في ذلك البنية التحتية وتخفيف درجة الاكتظاظ إلى ٦ أنفار للشقة ، ستكلف حوالي ٤,٢ مليار دولار على مدار عشر سنوات ، مع مراعاة الزيادة السكانية . وإضافة لذلك ، سيكلف إعادة إسكان اللاجئين من سكان الأحياء الفقيرة في المدن والقرى ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار .

(٤) الخيارات إزاء مستقبل وكالة الغوث الدولية (الأونروا)

وفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجراها المركز فإن ٥٨٪ من لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة يعتقدون انه في حال التوصل إلى حل نهائي فمن الضروري استمرار الوكالة بتقديم خدماتها ، في حين تعتقد نفس النسبة تقريبا ، في الأردن ولبنان ، بعدم وجود ضرورة لذلك . ولعل سبب ذلك أن كثيرين من لاجئي الأردن ولبنان يعتقدون بإمكانية العودة الفورية إلى إسرائيل ، أو إلى الدولة الفلسطينية وتعويضهم ، وعليه ستم تصفية المخيمات هناك فوراً . لكننا نعتقد أن هذه العملية ، إذا ما تمت ، ستحتاج إلى وقت طويل نسبياً .

لذلك فإننا نعتقد بضرورة ترك فسحة لفترة انتقالية لا تقل عن ١٠ سنوات لتصفية خدمات الأونروا ، وعلى التوازي مع عملية استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية ، إذ ستظل هناك شريحة كبيرة من اللاجئين بحاجة إلى المساعدة الجزئية أو الكلية خلال الفترة الانتقالية من وضع لاجئ إلى غير لاجئ ، وخاصة في ميادين الصحة والتعليم . وكذلك ، فإن " حالات الإعسار الخاصة " ستظل تعتمد على المساعدات الإغاثية ، مهما كانت الاتفاقية المبرمة . وخلال الفترة الانتقالية قد يتم توسيع صلاحيات الأونروا ، حسب الدور

الذي سيطلب منها القيام به في تطبيق اتفاقية السلام . وفي النهاية ، فإن التقدم لتصفية الأونروا ، سوف يعتمد على كيفية تطبيق اتفاقية السلام ، فيما يتعلق بالعودة أو التعويض أو التوطين .

وخلال الفترة الانتقالية ، يرى الباحث جلال الحسيني (الحسيني ، ٢٠٠٤) أن من الممكن أن تستأنف الأونروا دورها الأصلي كلاعب رئيس في استيعاب اللاجئين الدائم في فلسطين . ويمكنها أيضا أن تساعد - كما فعلت سابقا في بدايات تأسيس السلطة الفلسطينية ١٩٩٤-١٩٩٦ - في الترتيب لبنية تحتية اجتماعية واقتصادية وإدارية في الضفة الغربية وقطاع غزة . كما وقد تسهم ، مع وكالات الأمم المتحدة مثل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، في خطط الطوارئ التي تهدف إلى استيعاب العائدين الجدد في الدولة الفلسطينية . في هذا السياق ، قد يطلب منها توسيع برامجها المدرة للدخل بشكل كبير ، وذلك في حال تمت الموافقة على الاتفاقية من قبل غالبية اللاجئين . فيتوقع أن تخصص الدول المانحة حينها دعما ماليا كبيرا لبرامج تأهيل البنية التحتية والإسكان في المخيمات ، مع التوجه نحو دمجها في البلديات المجاورة القائمة .

و برأيه ، يمكن للأونروا أن تكون مفيدة كشريك داعم " للوكالة أو ربما الوكالات ، التي سوف تخطط وتدير منظومات العودة والتعويض من خلال :

● تجهيز قاعدة بيانات اجتماعية اقتصادية وسكانية :

يمكن للأونروا أن توسع من مسوحاتها السكانية والاجتماعية الاقتصادية التي استهدفت ، إلى الآن وبصورة رئيسية ، فئة " حالات الإعسار الخاصة " لتساعد في التخطيط النهائي للاستيعاب والتعويض والعودة . لكن على الأونروا تجنب الربط المباشر لبياناتها بأي تقسيمات لأعداد محتملة للاجئين العائدين أو الذي سيتلقون التعويض . في الحقيقة ، فإن عدد اللاجئين المسجلين لدى (الأونروا) لا يحتسب العدد الإجمالي " للاجئي (١٩٤٨) " .

● الدعم الفني :

يمكن لمكاتب تسجيل الأونروا أن تساعد في التعرف إلى مكان المستفيدين من منظومات الاستيعاب والتعويض والعودة وتحديدهم وتسجيلهم . ويفضل خبرتها اللوجستية يمكنها أيضا أن تلعب دورا مهما في تطبيق هذه المنظومات (بالذات العودة) ، بدءا بتبليغ اللاجئين عن هذه المنظومات المتوفرة :

√ العودة : بصورة رئيسية منظومات النقل ، والتسجيل ، وتعريف اللاجئين السابقة . كما يمكن للأونروا الانخراط في التخطيط ، وتوفير الوحدات السكنية ، والمشاريع المدرة للدخل للاجئين العائدين إلى إسرائيل .

✓ التعويض: الخطوات العملية لتسجيل اللاجئين ولتسهيل دفع التعويضات لهم، تحديد المطالبات بالأموال، وإجراءات الدفع، وغيرها بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP).

✓ برامج تأهيل المخيمات/ الاستيعاب خارج الشرق الأوسط (حدود ولاية الأونروا): بالإضافة إلى البرامج الإنمائية المشار إليها أعلاه فإنه يمكن للأونروا أيضاً أن تساعد وكالات متخصصة مثل مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، أو المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في وضع ترتيبات لهؤلاء اللاجئين الذين يفضلون التوطين خارج بلدتهم المضيف الحالي.

✓ مسائل متنوعة: وقد يكون على الأونروا أيضاً، التعامل مع المشكلات اليومية المتجددة الناجمة عن حل مشكلة اللاجئين، مثل المشكلات التي تتعلق بحركة اللاجئين، والوضع القانوني للاجئين بعد الاتفاقية في الدول المضيفة من حيث الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والتوظيف وقضايا حقوق الإنسان. كما أن المالكين الأصليين قد يستأنفون محاولاتهم استعادة أراضيهم، وخصوصاً عندما تكون ضمن حدود المدينة. وقد تكون منظومات الاسكان من جديد ضرورية للفئة الأكثر فقراً، وبالتحديد لأولئك اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات غير المعترف بها لدى الأونروا.

انتقال الخدمات من الوكالة إلى الدول الراعية: ولتجنب الفوضى الإدارية وتشتت حياة اللاجئين، فإن حل الأونروا، وفقاً للحسيني، يجب القيام به بطريقة منظمة ووفقاً لجدول زمني متفق عليه بين الأونروا، والدول المضيفة والدول المانحة. وبرأيه، هناك مسألتان مهمتان يجب مراعاتهما بهذا الشأن: الأولى، يجب ضمان أن تبقى جودة الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين سابقاً، بعد تحويل خدمات الأونروا إلى الدول المضيفة. ثانياً، وكما ذكرنا سابقاً، على الدولة الفلسطينية أن تستفيد بالكامل من تسهيلات الأونروا، ومن الثروة المعرفية التي جمعتها الوكالة في ميادين الأنشطة المختلفة، من خلال المهارات المهنية وخبرات موظفيها ومن خلال أرشيفها. أما النواحي الأخرى لعملية الانتقال التي تحتاج إلى تفحص فهي ما يلي:

- تناسق الخدمات: قبل الانتقال النهائي إلى الدول المضيفة، يجب تحقيق التناغم التام بين خدمات الأونروا مع تلك المقدمة من الدول المضيفة. وإلى حد ما، فإن عملية التناغم هذه موجودة سلفاً في مناطق عمل الأونروا كافة، بما فيها مناطق السلطة الفلسطينية. هذا الأمر يخدم، بصورة أساسية، غرض تحسين توصيل الخدمات إلى اللاجئين، وليس غرضه البدء بعملية الانتقال. كذلك يجب إنشاء مفوضيات للأونروا في الدول المضيفة في الوقت المطلوب (ربما

حالمًا يتم تطبيق الاتفاقية)، للتعامل مع قضايا ما بعد الانتقال في كل برامج الأونروا (التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية، والمشاريع الإنمائية). وبعيدا عن النواحي الفنية الخاصة بكل برنامج تبقى هناك القضية الشائكة لدمج موظفي الوكالة في إدارة الدول المضيفة، والمشكلات المدرجة هنا مالية (الفروق في الدخل والراتب التقاعدي) وبيروقراطية (الفروق في الخلفيات التدريبية، المهارات وعادات العمل).

- تمويل عملية الانتقال (بعد الاتفاقية): في ضوء الموارد الاقتصادية الحقيقية التي قد تتطلبها برامج الانتقال بعد التوصل للاتفاقية، فإن على الأونروا والدول المانحة الرئيسة أن تنظر في تحديد الحاجات المستقبلية للاجئين وتكاليف التسليم وذلك في مرحلة مبكرة. وقد تكون هذه المبالغ التي نتحدث عنها هنا أكبر بكثير من المتوقع. ففي حين ستصير الدول المضيفة على أن يؤخذ في مستقبل المساعدات المالية الحاجات الأساسية (السابقة) للاجئين، فإن اللاجئين سيكونون مصممين على فصل المبالغ المخصصة لبرامج ما بعد الاتفاقية تماما عن الأموال المخصصة لأغراض التعويضات الفردية (الحسيني، ٢٠٠٤).

وبالإشارة إلى الخسائر التي من الممكن ان تترتب عن تصفية الأونروا، فبالأكيد لن تتمثل في فقدان التكاليف الثابتة التي من المتوقع ان تحول للدول المضيفة ولكن في فقدان المبالغ التي تصرفها الوكالة على خدمات اللاجئين، والبالغة عام ٢٠٠٢، كما أسلفنا، ٣٢٥ مليون دولار، والتي من الممكن تغطيتها، لاحقا، من المساعدات الدولية للدول المضيفة.

(٥) الخيارات لتوفير السياسات الاقتصادية وبنيتها الملائمة

تعتمد طبيعة البنية الاقتصادية اللازمة لاستيعاب اللاجئين والسياسات الواجب اتباعها لتوفير مقوماته وتحقيق برامج على شكل ذلك الاستيعاب، إن كان مباشرا، أي بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية للمستوعبين، أو غير مباشر بمساعدة الدولة. لذا، فسوف نتناول الخيارات في كلتا الحالتين بالاستناد إلى التوصيات التي يقترحها الباحث فضل النقيب (النقيب، ٢٠٠٤).

الاستيعاب المباشر: يفترض الباحث أن كل العائدين بفعل عوامل الدفع هم من اللاجئين الذين لا يملكون رأس مال مادي أو بشري يؤهلهم للاندماج بالمجتمع دون التدخل المباشر من الدولة. وهذا يعني أن الدولة ستكون مسئولة عن استقبالهم، وتأمين السكن لهم، وتأمين فرص العمل لفترة ما، حتى يتمكنوا من الاندماج بالمجتمع. وأما العائدون بفعل عوامل الجذب فهم في الغالب من اللاجئين الذين يملكون رأس مال مادي أو بشري يؤهلهم للاندماج بالمجتمع دون التدخل المباشر من الدولة، وستناولهم لاحقا.

بالطبع، إن نجاح عملية استيعاب العائدين تعتمد، إلى حد بعيد، على قدرة الدولة الفلسطينية على دمج هذه العملية في برنامج شامل لإعادة الإعمار والتنمية يهدف إلى إزالة تشوهات الاحتلال. أما القيام بعملية الاستيعاب، بشكل يكرس الوضع القائم وما فيه من تشويه، فسيقود بالتأكيد إلى وضع العائدين في وضع اقتصادي ليس أفضل بكثير من وضعهم الحالي في البلاد المضيقة. من هذا المنطلق، يجب أن تتم عملية الاستيعاب وفق برامج استثمارية توسع القاعدة الإنتاجية في قطاعات الخدمات والإنشاء والصناعة والزراعة على التوالي. وفي إطار هذا النمط من الاستيعاب، من المهم تنشيط البرامج المدرة للدخل؛ وذلك لإعطاء المجال أمام الرياديين من رجال الأعمال الصغار والمتوسطين للمبادرة بإنشاء مشاريعهم الخاصة وتطويرها من خلال تقديم القروض متوسطة الأجل وتقسيتها لهم وبفوائد وتسهيلات معقولة عند التسديد.

الاستيعاب غير المباشر: يجب أن يوجه هذا البرنامج إلى العائدين برأس مال وخبرات ومهن، وإلى الذين لا يحتاجون إلى الدعم المباشر من الدولة، وإنما يحتاجون إلى الرعاية والتوجيه منها؛ وذلك لتشجيعهم على العودة، أولاً، ثم لتسهيل استيعابهم في المجتمع الفلسطيني بوقت قصير وبشكل كفء. وبالنسبة للموضوع الأول، هناك ضرورة لإنشاء مؤسسة خاصة لشؤون العائدين، تقوم بالاتصال بهم في أماكن تواجدهم، وتقديم لهم المعلومات الضرورية حول إمكانيات الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، وإمكانيات العمل بالنسبة للمهن والمهارات المختلفة. كما تقدم لهم معلومات عن السكن في المدن والقرى المختلفة، وإمكانيات تعليم الأولاد والرعاية الصحية. أما بالنسبة للموضوع الثاني، فمن الضروري أن تتخذ الدولة إجراءات اقتصادية لتسهيل الاستيعاب. ومن أهم هذه الإجراءات: إنشاء مؤسسة لتقديم الخدمات القانونية والمالية والفنية للعائدين الذين يرغبون في إنشاء مشاريع اقتصادية، والعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة التي تعمل على خلق فرص للعمل من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لها.

السياسة الاستثمارية والتشغيلية للكفاءات الوافدة: من المهم أن نلاحظ أن قسماً كبيراً من العائدين من بلدان الخليج العربي والبلدان الأجنبية، سيسهم بشكل فعال في إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني وتنميته؛ لأن معظمهم سيحمل معه خبرات فنية ومهنية وتعليمية عالية. ففي مجال التعليم، هناك إمكانية لعودة أساتذة متمرسين في التعليم في جامعات أميركية وأوروبية ذات سجل مهم في البحث العلمي والنشاطات الأكاديمية. وفي مجال الصحة، هناك إمكانية لعودة أطباء تمسوا لمدة طويلة في العمل في مستشفيات أجنبية، واكتسبوا خبرات عالية. وفي مجال رجال الأعمال، هناك عدد كبير من رجال الأعمال الفلسطينيين الذين حققوا مواقع ريادية في مجالات البنوك والتأمين والمقاولات. ومن الممكن لهؤلاء جميعاً أن يعملوا على إيجاد صلة اقتصادية لهم بالاقتصاد الفلسطيني عن

طريق فتح فروع لشركاتهم أو نقل المقر الرئيس لشركاتهم إلى فلسطين . ومن المهم ، أيضا ، تقديم التسهيلات والحوافز الممكنة لجميع هؤلاء ، وتقديم الضمانات القانونية لهم لحماية حقوقهم ومكتسباتهم وتشجيع استثماراتهم وانتقالهم للإقامة والعمل في وطنهم .

المناخ الاستثماري المتوقع والسياسات المقترحة إزاءه: يتوقع أن يشكل التوسع المفاجئ في الاستثمار بالإسكان والاستهلاك الفوري للسلع غير المتاجر بها وضعا تضخيميا فيهما . فالزيادة في الطلب على الإسكان سترفع سعر الخدمات الإنشائية ، ليس في العمل فحسب ، وإنما في أسعار المواد الخام المنتجة محليا . أما بالنسبة للبضائع المتاجر بها ، فمن الممكن أن تكون هناك زيادة في الاستيراد ، وإعراض عن شراء البضائع المنتجة محليا ، لأنه إذا حصل ارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج لتلك السلع ، فإن أسعار بيع تلك السلع سترتفع . كما يتوقع أن تحصل آثار ايجابية على الاقتصاد الكلي ، بما يشمل الإنتاج المحلي ، من خلال الارتفاع في استهلاك السلع الوسيطة . لكن هذه النتائج المفيدة يمكن أن تحدث فقط إذا ما تم توفير السلع المكملة والمهمة للسلسلة الإنتاجية من خلال استثمارات مناسبة في السلع والخدمات العامة . غير أن أي توسعات جوهرية في الاستثمارات العامة ومدخلاتها لا بد أن توضع في إطار المشاريع الجارية والخبرة المتوفرة ؛ إذ سوف تحتاج الدولة الناشئة لتطويرات رئيسية في القدرة على تقديم السلع والخدمات العامة بصورة أفضل ، خصوصا للاجئين العائدين منهم والمقيمين .

وعلى العموم ، فإنه من المتوقع أن تشهد الحالة الكلية للأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة تطورا ملموسا ، نتيجة زيادة المساعدات الخارجية ، إذا ما أحسن استخدامها ، رغم الأثر السلبي الآتي لعودة اللاجئين على الاقتصاد ، من انخفاض للأجور وتقلص لمعدل المخزون من الرأسمال المادي على عدد السكان . ويعود ذلك التطوير إلى الآثار الايجابية المعوضة للمساعدات الخارجية ، والتعويضات التي سترافق العائدين ، والتي يتوقع أن تكون كبيرة على المدى القريب ، وان تبقى مهمة على المدى الطويل على شكل مكاسب للقدرة الإنتاجية والاستثمارات التكميلية . لكن التخوف الرئيس يبقى من إمكانية حدوث آثار سلبية على عملية التنمية نتيجة العودة ، وقد يكون لها تأثير ليس في المدى القريب فحسب ، بل قد يكون لها مضاعفات كبيرة على المدى البعيد أيضا . مثل هذا الاحتمال ، وان كان ضعيفا ، بناء على تجارب البلدان الأخرى التي تشير إلى حدوث نتائج ايجابية في الغالب كما حصل في هونغ كونغ وإسرائيل والأردن ينبغي فحصه من خلال متابعة نتائج العودة أولا بأول ، واتخاذ تعديلات على الإجراءات والسياسات المستخدمة وفقا للتطورات (البنك الدولي ، ٢٠٠١) .

أ. الخيارات لخلق فرص العمل

يعمل حالياً ١٥٪ من الأيدي العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الزراعة، و ١٠٪ في الإنشاءات، و ١٢,٤٪ في الصناعة، أما الباقي فيعملون في قطاعات الخدمات المختلفة.^{١٧} وعند بدء عملية الاستيعاب يتوقع زيادة حصة الإنشاءات إلى الثلث على حساب القطاعات الأخرى.

ويتضح من الجدول رقم ٢٩ أدناه، أن من سيشاركون في العمل من العائدين (إذا استثنينا من لا يعملون ومن لم يحددوا موقفهم والذين يشكلون حوالي ٤٠٪) ينقسمون إلى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً: القسم الأول، وهم من يريدون العمل كعمال مأجورين في فروع الإنتاج الرئيسية، والقسم الثاني، وهم من يرغب بممارسة المهنة الأكاديمية، والقسم الثالث، وهم من يرغب بممارسة الأعمال الحرة.

جدول رقم (٢٩): توزيع العائدين العاملين حسب طبيعة العمل المرغوب فيه في الدولة الفلسطينية (بالنسبة المئوية)

الرقم	طبيعة العمل المرغوب فيه	لاجئو الأردن	لاجئو لبنان
١	عامل في الزراعة	١٣,٤	١٥,٤
٢	عامل في الصناعة	٦,١	٢,٤
٣	عامل في البناء	٢,٢	٢,٢
٤	المهن (الطب، والهندسة، والصيدلة، والتعليم، والصحافة، وخلافه)	٢٠,٢	٢١,٣
٥	الحرف (نجار، وحدان، وميكانيكي، وخلافه)	٥,٧	٤,٤
٦	عمل خاص (تجارة، وخدمات، وخلافه)	١٤,٥	١٢,٢
٧	لا يعمل / غير قادر على العمل	٢٢,١	١٥,٦
٨	لا رأي / لا رأي أعرف	١٣,٩	١٥,٣
٩	أخرى	١,٨	٦,٣

المصدر: استطلاعات رأي اللاجئين والتي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

وفي الغالب، سيجري استخدام من لم يحددوا موقفهم، ومن لا يعملون، أو جزء رئيس منهم كعمال مأجورين. وفي هذه الحالة، سترتفع نسبة العاملين بأجر، ربما، إلى النصف. ومن غير الممكن توقع أن يتمكن الاقتصاد المحلي من توفير فرص عمل لجميع العائدين المشاركين في قوة العمل؛ فبعض منهم سوف يذهب للعمل إلى إسرائيل، إذا ما اتيح له ذلك، سواءً بسبب ارتفاع الأجور في إسرائيل، أم لعدم توفر فرصة عمل مناسبة له في الاقتصاد المحلي.

^{١٧} بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على صفحته الإلكترونية.

وقد افترضنا، وفقاً للجدول رقم ٣٠، أن نسبة العمالة في إسرائيل ستزداد مع تقدم العلاقات بينها وبين الدولة الفلسطينية الناشئة، وستتناقص نسبة البطالة إلى حدود متدنية إذا ما سارت أمور العودة والاستيعاب على ما يرام. ويتضح من الجدول رقم ٣١ أذناه، أن قطاع البناء (الناجم عن العودة وتطوير المخيمات فقط) بإمكانه استيعاب ما لا يقل عن ثلث القوة العاملة الإضافية. وعليه من الممكن استخدام الباقي (حوالي ١٧٪) في الزراعة والصناعة. ومن الممكن ترك باقي فئات العاملين كما ابدوا رغبتهم، إذ يبدو ذلك متناسباً مع الاحتياجات الطبيعية للتنمية.

جدول رقم (٣٠): التوزيع المتوقع للمشاركين بالعمل من العائدين حسب حالة العمل وموقعه ٢٠٠٦-٢٠١٥

السنة	المشاركون في قوة العمل	العاطلون عن العمل		العاملون في إسرائيل	العاملون في الدولة		إجمالي العاملين
		عدد	% من المشاركين		عدد	% من السكان	
٢٠٠٦	٧٠,٦٦٨	١	٧,٠٦٧	٦,٦٧٨	١٠,٥	٥٦,٩٢٣	٦٣,٦٠٢
٢٠٠٧	٩٣,٣٤٩	٩	٨,٤٠١	٨,٩١٩	١١,٥	٧٦,٠٢٨	٨٤,٩٤٧
٢٠٠٨	١١٦,٨٢٨	٨	٩,٣٤٦	١٢,٣٦٠	١٢,٥	٩٥,١٢١	١٠٧,٤٨١
٢٠٠٩	١٤١,١٣٤	٧	٩,٨٧٩	١٦,٤٠٧	١٣,٥	١١٤,٨٤٨	١٣١,٢٥٤
٢٠١٠	١٦٦,٢٩٦	٦	٩,٩٧٨	٢١,١٠٣	١٤,٥	١٣٥,٢١٥	١٥٦,٣١٨
٢٠١١	١٩٢,٣٤٤	٥	٩,٦١٧	٢٦,٤٩٥	١٥,٥	١٥٦,٢٣٢	١٨٢,٧٢٧
٢٠١٢	٢١٩,٣١٠	٤	٨,٧٧٢	٣٢,٦٣٣	١٦,٥	١٧٧,٩٠٥	٢١٠,٥٣٨
٢٠١٣	٢٤٧,٢٢٦	٣	٧,٤١٧	٣٩,٥٦٩	١٧,٥	٢٠٠,٢٤١	٢٣٩,٨٠٩
٢٠١٤	٢٧٦,١٢٥	٢	٥,٥٢٣	٤٧,٣٥٥	١٨,٥	٢٢٣,٢٤٧	٢٧٠,٦٠٣
٢٠١٥	٣٠٦,٠٤٢	١	٣,٠٦٠	٥٦,٠٥٢	١٩,٥	٢٤٦,٩٣٠	٣٠٢,٩٨٢

المصدر: تقديرات ذاتية بناء على افتراض تناقص نسبة البطالة من ١٠٪ إلى ١٪ وارتفاع نسبة العمالة في إسرائيل من ٨٪ إلى ١٨٪.

ومن المثير، انه رغم أن نسبة العاملين في الزراعة من الراغبين بالعودة حالياً تساوي صفراً، فإن حوالي ١٤٪ منهم ابدوا رغبتهم في العمل بالزراعة. كما أن نسبة ٨٤,٧٪ من اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، و٧١,٨٪ في الأردن، و٧١,٦٪ في لبنان، أبدت موافقتها على امتلاك قطعة أرض والعمل في الزراعة في حالة قبولهم بالبقاء في الدولة الفلسطينية. وبالرغم من محدودية الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، فإن هذه الرغبة ينبغي العمل على تلبيتها وفق أقصى الإمكانيات المتاحة، خصوصاً أنها تتجاوب إلى حد بعيد مع احتياجات تطوير هذا القطاع لتلبية احتياجات الأمن الغذائي.

جدول رقم (٣١): التوزيع المتوقع لفرص العمل على العائدين
حسب القطاع الاقتصادي ٢٠٠٦-٢٠١٥

السنة	قطاع الاستيعاب			الزيادة في طلب سوق العمل نتيجة العودة
	الخدمات	الصناعة	الزراعة	
٢٠٠٦				١٢٨,٧٣٣
٢٠٠٧	١٧,٩٠٠	٣,١٢٩	٢,٦٨٥	٦٠,٨٣٠
٢٠٠٨	٣٠,٤١٠	٥,٣١٥	٤,٥٦١	٦٣,٩٦٦
٢٠٠٩	٤٣,٣٦٧	٧,٥٨٠	٦,٥٠٥	٦٥,١٧٨
٢٠١٠	٥٦,٧٨٠	٩,٩٢٥	٨,٥١٧	٦٧,٤٦٧
٢٠١١	٧٠,٦٥٦	١٢,٣٥١	١٠,٥٩٩	٦٩,٨٣٦
٢٠١٢	٨٥,٠٠٣	١٤,٨٥٩	١٢,٧٥٠	٧٢,٣٨٩
٢٠١٣	٩٩,٨١٩	١٧,٤٤٨	١٤,٩٧٢	٧٤,٨٢٨
٢٠١٤	١١٥,١٠٤	٢٠,١٢٠	١٧,٢٦٦	٧٧,٤٥٦
٢٠١٥	١٣٠,٨٨١	٢٢,٨٧٨	١٩,٦٣٢	٨٠,١٧٦

المصدر: تقديرات ذاتية بناء على احتساب عدد العاملين في قطاع الإنشاءات بقسمة قيمة الاستثمارات في قطاع الإنشاءات على تكلفة فرصة الاستثمار فيه وتوزيع باقي فرص العمل على القطاعات الأخرى مع زيادة مطردة لحصة قطاع الخدمات.

وقد سبق واشرنا إلى أن تكلفة توفير فرص العمل أعلاه تبلغ حوالي ١١,٦ مليار دولار للاستثمارات الثابتة فقط، علما بان بعض الفروع الاقتصادية، مثل قطاع الإنشاءات يحتاج إلى استثمارات ضخمة في مجال الاستثمارات الجارية التي يتم قلبها سنويا، في حين أن عدد العاملين يبقى متناسبا مع حجم الاستثمارات المستجدة. وبالرغم من كل المساعي لتجنب أي مضاعفات قد تتركها عملية الاستيعاب على سوق العمل الفلسطينية، وفي سبيل امتصاص أي فائض محتمل للقوة العاملة، خصوصا في السنوات الأولى من عمر الدولة الناشئة، ينبغي العمل على تأمين اتفاقيات دولية مع إسرائيل وغيرها من الدول لاستمرار تدفق العمالة الفلسطينية إليها، ضمان وصول معدل البطالة في الدولة إلى أدنى حد ممكن.

ب. الخيارات نحو التكامل الاقتصادي والاجتماعي

من المهم أن تتبنى الدولة المستقبلية استراتيجية للتنمية الاقتصادية الدائمة التي تضمن نموا ثابتا ومتناسبا مع نمو احتياجات المجتمع وتحسين مستويات تزوده بالسلع والخدمات الضرورية. ومثل هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس التكامل الاقتصادي والاجتماعي. وبداية، لابد من العمل على تفكيك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته بالاقتصاد الإسرائيلي؛ لما سببه من انعكاسات وآثار ضارة، مثل الانكماش والتدهور في النشاط الاقتصادي الفلسطيني خلال فترة الاحتلال.

وسنتعرض فيما يلي بشكل مختصر أولويات الاستثمار في قطاعات الزراعة، والصناعة، والإنشاء، والخدمات، والبنية التحتية، وكذلك في قطاعات التنمية الاجتماعية، وبشكل أكثر تحديداً في قطاعي التعليم، والصحة، مستنديين إلى حد كبير على ما اقترحه فضل النقيب في ورقته المذكورة (النقيب، ٢٠٠٤).

١. البنية الاقتصادية

الزراعة

تؤدي الزراعة دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني بشكل تاريخي، كما يشار إلى الأهمية المعنوية لعودة الفلاح الفلسطيني والعمل بها. ومن المتوقع أن تؤدي استعادة السيطرة الفلسطينية على الأراضي والمياه للضفة الغربية إلى انطلاقة كبيرة في مجال الزراعة. وقد لاحظنا أننا عند بحث موضوع خلق فرص العمل، أن نسبة عالية من اللاجئين قد أبدت رغبة في العمل بالزراعة إن هي أعطيت الأرض اللازمة لذلك. ومن المهم أن تأخذ هذه الجهود أولوية كبيرة، على أساس أن استيعاب جزء مهم من العائدين بشكل ناضج سيعتمد على قدرة الدولة الفلسطينية على توسيع مساحة الأرض الصالحة للزراعة. وبالطبع، إن زيادة مساحة الأرض الزراعية لا يكفي وحده؛ فهناك حاجة ماسة لإعطاء أولويات كبيرة في مجالات البنية التحتية للزراعة، وخصوصاً في مجالات المياه، والتسويق، والمواصلات، وهذا ما سنأتي على بحثه لاحقاً.

الصناعة

من البدهي أن يعتمد برنامج التنمية وإعادة الإعمار بشكل رئيس على إزالة كل المعوقات التي أوجدها الاحتلال، وخلق البيئة المناسبة لينمو فيها هذا القطاع وينمو ارتباطه بالقطاعات الأخرى، كقطاع الزراعة والإنشاءات والخدمات. كما ينبغي أن يقوم هذا البرنامج بتوفير فرص عمل للوافدين إلى سوق العمل من أهالي الضفة والقطاع ومن العائدين. وفي هذا المجال، فإن ما يساعد على خلق مثل هذه البيئة بشكل رئيس هو إعادة تأهيل جذرية للبنية التحتية، وخصوصاً ما يخص مصادر الطاقة، والمواصلات، والاتصالات، والمناطق الصناعية.

الإنشاءات

مع بدء عودة اللاجئين إلى الأراضي الفلسطينية، سيرتفع حجم الطلب العام على بيوت السكن، إذ إن هناك زيادة في الطلب نتيجة تزايد عدد السكان ذوي المعدل العالي (أكثر من ٣,٥٪)، كما أن هناك حاجة إلى تجديد بيوت اللاجئين في المخيمات تدريجياً، وتلبية الطلب على السكن من العائدين، ناهيك عن العجز المتراكم، أصلاً، في عرض الوحدات السكنية المتلائمة مع حجم الطلب الحالي. إن هذا الطلب العالي سيحتاج إلى توسيع

قاعدة العرض؛ حتى لا ترتفع أسعار البيوت ومعدلات الأجر، وهذا ما يتطلب من الدولة أن تلتزم بإستراتيجية في هذا القطاع، يكون من أساسياتها تأمين الأراضي بأسعار معقولة لبناء مساكن اللاجئين والعائدين، وإقامة مؤسسات مالية تقوم بتقديم خدمات الرهن العقاري لتمويل شراء البيوت على أقساط، إضافة إلى ضرورة توفيرها مساكن للحالات الطارئة والمعدمة.

قطاع الخدمات

يعتبر تطوير هذا القطاع، بما لديه من طاقات كامنة للتطور، وخصوصاً في مجالات السياحة والمواصلات والاتصالات والخدمات البنكية والتأمينية والتجارة الداخلية والخارجية من أهم متطلبات عملية الاستيعاب، إذ يتوقع أن يستوعب هذا القطاع نصف العائدين على الأقل. ومن ناحية أخرى، من الممكن أن يوفر مدخلاً مهماً لتطوير البنية الاقتصادية المستقبلية، بما يتناسب مع عملية العودة ومقتضيات التنمية الاقتصادية الدائمة.

البنى التحتية

كما ذكرنا آنفاً، تعاني معظم البنى التحتية من القدم والتآكل وعدم توفر متطلبات الصيانة. كما أنها تعرضت، طوال فترة العدوان الإسرائيلي الحالي، لسنوف التدمير والتخريب. لذا، فهي بحاجة إلى عمليات صيانة وترميم قبل البدء بعملية التوسيع وإعادة التنظيم وذلك بما يتلاءم واحتياجات عملية الاستيعاب. فهناك حاجة ماسة في قطاع الزراعة إلى تجديد الآبار الارتوازية والينابيع وصهاريج المياه وترميمها وبنائها. ومن ناحية أخرى، فالاستثمار في فتح طرق زراعية جديدة وإعادة تأهيل الطرق القديمة يجب أن يكون له أولوية كبيرة؛ لأن صعوبة المواصلات في الوقت الراهن تعوق عملية نقل المحاصيل الزراعية بشكل سريع وتمنع تطور الأسواق الزراعية، ناهيك عن الحاجة لتطوير شبكة متطورة للتسويق الزراعي الداخلي والخارجي. وفي قطاع الصناعة، إذ تعتبر الكهرباء التي يأتي معظمها في الوقت الراهن من إسرائيل أهم مصدر للطاقة في فلسطين، هناك حاجة ماسة لبناء مصدر وطني مستقل للطاقة الكهربائية، ومزود بالمحركات والمولدات والمحولات والمكثفات. كما أن هناك حاجة ماسة لبناء شبكة طرق جديدة تعمل على ربط المراكز الصناعية المحتملة مع الأسواق. كذلك، فإن خدمات الهاتف والإنترنت بحاجة إلى استثمار يعيد بناء هيكلتها ويوفر خدماتها بأسعار مناسبة. كما أن هناك حاجة للاستثمار في بناء مناطق صناعية تقوم بتقديم المباني وتوفر خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات بأسعار معقولة. وأما في قطاع الإنشاءات، يحتاج التوسع في البناء إلى التوسع في البنى التحتية الضرورية كالطرق وخدمات الكهرباء والمياه والمجاري الصحية إضافة إلى المستشفيات والمدارس.

٢. البنية الاجتماعية

سيشكل استيعاب أعداد تتجاوز عشرات الآلاف سنوياً من العائدين تحدياً كبيراً أمام الدولة الناشئة، خصوصاً في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، وبالأخص في قطاعي التعليم والصحة. وبالإضافة إلى الدور الرئيس الذي تطلع به مؤسسات القطاع العام في هذا المجال، تنبغي الإشارة إلى الدور المهم الذي تطلع به، حالياً، شبكة المنظمات الأهلية في مجالات التعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، لا بد من إعادة تأهيل هذه المؤسسات وتوسيع شبكتها للنهوض بأعباء عملية الاستيعاب.

التعليم

بالرغم من المستوى المقبول لنظام التعليم القائم حالياً، كما اشرنا سابقاً، إلا أنه لا زال هناك نقص كبير في عدد المدارس، واكتظاظ في الصفوف، ووجود مدارس ذات أبنية قديمة وغير صالحة. وبالنسبة للجامعات، فلقد تم التوسع بها على أساس أفقي كمي، ولم يتم فيها توسع نوعي كفي يهتم بتحسين قدرة الجامعات على البحث العلمي والإبداع. أما في مجال التعليم المهني، فهناك قصور كبير، ومن المهم جداً لبناء صناعة متطورة وعصرية أن يتم تحديث نظام التعليم التقني والمهني الصناعي وتطويره. وهناك أيضاً حاجة ماسة إلى أن تأخذ الدولة دوراً ريادياً في إقامة مراكز التدريب لتثقيف العمال الزراعيين، وتمارينهم على اتباع أساليب الري الحديثة واستعمال مبيدات الحشرات. وكذلك في مجال التسويق، عليها اتباع الطرق التقنية الحديثة في التعليب والتغليف ونقل الخضار والفواكه. كما أن هناك حاجة ماسة لتطوير برامج تدريبية في مجالات الإدارة والتجارة والمحاسبة والحاسوب لتلبية احتياجات التطوير الإداري والمالي.

كل هذه الأمور تستدعي إستراتيجية جديدة نحو التعليم، تعتمد على تخصيص موارد اقتصادية أكبر، لتمويل النشاطات التعليمية على كل المستويات. ودون مثل هذه الزيادة، فإن مجال التعليم سيكون قاصراً على استيعاب أعداد التلاميذ الناجمة عن التزايد الطبيعي بالسكان، ناهيك عن تلاميذ العائدين. إن ما ينفق على التعليم، في الوقت الحاضر، لا يتجاوز ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه نسبة منخفضة جداً، وبحاجة إلى زيادة كبيرة (عبد الرازق، ٢٠٠٢).

الصحة

إن استيعاب العائدين يستدعي تغييراً جذرياً في أوضاع القطاع الصحي؛ إذ من الضروري زيادة الخدمات الصحية العامة كما ونوعاً، وزيادة عدد المشمولين بالتأمين الصحي بشكل جذري. كما لا بد من الارتقاء بمستوى الخدمات التي يغطيها ذلك التأمين، وكل ذلك يستدعي اقتطاع موارد اقتصادية مهمة من ميزانية الدولة وتخصيصها لهذا القطاع (النقيب، ٢٠٠٤). وهنا، لا بد من رفع أجور العاملين في هذا القطاع؛ لاستقطاب الكفاءات، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للجمهور.

(٦) الخيارات لمواجهة الانعكاسات المختلفة لعملية الاستيعاب

من المتوقع أن تعكس عملية الاستيعاب نفسها على مجمل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة المستقبلية، كما يتوقع أن تؤثر فيها في المجال الاستراتيجي، ولكن قبل ذلك من المتوقع أن تؤثر حتى في شروط قيامها. ومن الممكن أن تكون تلك الانعكاسات ايجابية، كما من الممكن أن تكون سلبية أيضا. لذا، فمن المهم محاولة التنبؤ بتلك الانعكاسات، وتحديدتها مسبقا، وخصوصا السلبية منها؛ من أجل التحضر لمواجهةها وتحاشيها ما أمكن.

أ. الخيارات لمواجهة الانعكاسات على مفاوضات الوضع الدائم

من المتوقع أن تعكس عملية الاستيعاب نفسها على مفاوضات الحل الدائم كجزء من حل قضية اللاجئين، من خلال الجوانب الإدارية والتنظيمية والفنية والمالية والتزامات الأطراف المختلفة المتعلقة بتنفيذها. إن التوجه الرئيس نحو برنامج زمني واضح لإنجاز عملية الاستيعاب، ومن ضمنها عملية استيعاب العائدين إلى الدولة، وضمان الموارد اللازمة لتحقيقها، ووضوح في الضمانات والالتزامات والبرامج الزمنية الصارمة لتنفيذها، بما فيها العودة والتعويض والاستيعاب، هي أهم الأمور التي على المفاوض الفلسطيني مراعاتها عند مناقشة موضوع اللاجئين والاستيعاب بشكل خاص.

إن الشعب في عملية الاستيعاب، والتداخل في العلاقات بين أطراف متعددة يجب أن لا يحجب الدور المركزي الذي يجب أن تطلع به منظمة التحرير الفلسطينية في كل مراحل العملية، كممثل للاجئين الفلسطينيين، مع إمكانية التنسيق مع الدول المضيفة بأشكال مختلفة (سلامة، محاضرة في المركز الفلسطيني، ١٩/٤/٢٠٠٣). إن موضوع تأجيل حل قضية اللاجئين، ليس بالضرورة خيارا سيئا، إذا كان من الممكن أن يؤدي إلى حلول أفضل في المستقبل، مع أهمية اخذ عامل الزمن وتبدل الأجيال بالحسبان (جابر، محاضرة في المركز الفلسطيني، ١٩/٤/٢٠٠٣).

يلاحظ أن نسبة تأييد اللاجئين لمنظمة التحرير وثقتهم بها كممثل لهم في المفاوضات قد حافظت، نسبيا، على مستواها العالي في الضفة والقطاع ٧٢,٧٪، وفي لبنان ٨٦,٣٪، بالرغم من الانتكاسات والضربات التي تعرضت لها خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الأزمة الداخلية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني وقيادته. ولكن، ربما، نتيجة لهذه الأسباب ولأسباب الاندماج الحاصل لدى لاجئي الأردن، أو تخوف المبحوثين من عاقبة الإدلاء برأيهم الحقيقي، فإن ٤٠٪ منهم أبدوا المنظمة كممثل لهم، في حين أيد ٢٦٪ منهم تمثيل الحكومة الأردنية.

إن هذا الوضع الشاذ هو ناقوس يدق لإشراك اللاجئيين وممثليهم وإطلاعهم، أولاً بأول، على مجريات المفاوضات، والاسترشاد بآرائهم، وإيجاد الصيغ الواقعية لمشاركتهم. فينبغي الأخذ بعين الاعتبار التسييس العالي لمخيمات اللاجئيين، إذ توجد ثقافة سياسية يزيد عمرها عن نصف قرن، فحق العودة عند اللاجئيين حق مطلق، وهذا التسييس العالي والثقافة السياسية تخلق نوعاً من الضغوط على المفاوض، وهذا الموضوع يجب أخذه بعين الاعتبار وبجدية كبيرة لتطوير أفكار التفاوض والبيئة المحيطة به.

ب. الخيارات نحو التفاعل والمشاركة السياسية

وفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجراها المركز، أبدى ٨٤,٠٪ من المبحوثين في الضفة الغربية وقطاع غزة، و ٥٢,٤٪ في الأردن، و ٦١,٢٪ في لبنان رغبة بالقيام بدور في بناء الدولة الفلسطينية، ورسم مستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بعد قيامها، والتوصل لحل مشكلة اللاجئيين. ومن أجل توفير المناخ الملائم والبيئة الصحية لذلك، لا بد من وجود نظام حكم ديمقراطي صالح وقادر على خلق مجال للاندماج والتكامل السياسي بصورة تامة، مما يتيح للاجئيين كل الحق والقدرة على التنافس السياسي الكامل في المجتمع، بحيث تكون عملية إدارة الصراع سلمية وحضارية، بدون الحاجة إلى صراع عنيف. فإذا كان لدينا نظام حكم صالح قائم على الانتخابات الحرة والنزيهة، وعلى دستور محترم، وحكم للقانون فيه فصل للسلطات، فهذا هو المدخل الصحيح نحو التفاعل والمشاركة السياسية الحقة. ولا بد أن يتوفر، إلى جانب نظام الحكم الصالح، مؤسسات قوية قادرة على التنفيذ وتوصيل الخدمات إلى الناس، وخصوصاً الخدمات الأساسية بكفاءة. فهناك عشر سنوات من عملية الاستيعاب، وهذه السنوات ستكون عصبية جداً على المجتمع الفلسطيني. وإذا ما كانت هناك طوابير من اللاجئيين الذين يحتاجون خدمات، فهذا سيرمز إلى أن هناك مؤسسات مهترئة، وغير قادرة على تقديم الخدمات. وإذا ما كانت هناك مؤسسات قوية، وعندها إدارة سليمة، فستواجه بنجاحة أي مشاكل تعترضها (الشقائي، محاضرة في المركز الفلسطيني، ٥/٥/٢٠٠٣).

ج. الخيارات لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية

تتحدد انعكاسات أي عملية بالظروف والعوامل المؤثرة فيها. ومن العوامل المؤثرة في عملية الاستيعاب، والمحددة لآثارها وانعكاساتها الاقتصادية بشكل خاص: مدى الاستقرار الأمني والسياسي في البلد المعني، ومدى انعدام الفساد الإداري والمالي، ومدى تنظيم عملية العودة وتدرجها الزمني والتحضير لها والحرية في تحقيقها دون إجراءات بيروقراطية عقيمة، ومدى التزام المانحين بدفع المساعدات والتعويضات، واستعداد أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين والأجانب لتوريد أموالهم واستثمارها في اقتصاد

ذلك البلد، ومدى سيطرة الدولة على مواردها ومعابرها وقراراتها السياسية ونوعية السياسات الاقتصادية التي ستعتمدها الدولة الفلسطينية، ومدى حرية انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال عبر حدودها. وعلى ذلك، فإن أي عامل من هذه العوامل أعلاه من الممكن أن يؤثر إيجابياً في الوضع الاقتصادي للدولة العتيدة كلما اتسع مداه، ومن الممكن، أيضاً، أن ينعكس سلباً عليه كلما ضاق مداه. كما أن من الممكن أن تؤثر هذه العوامل باتجاه واحد مجتمعة، أو بفعل بعض منها أو منفردة، كما قد تؤثر تلك العوامل في بعضها بعضاً. وفي النتيجة، سيكون تأثيرها متناسباً بمدى تأثير كل منها، وفي الاتجاه الذي تؤثر فيه بالمحصلة.

إن عودة حرة، ولكن منتظمة وتدرجية دون إجراءات روتينية خانقة، وتوفير استقرار سياسي وأمني، وإدارة نزيهة للموارد الإدارية والمالية، واتباع سياسة اقتصادية ليبرالية (اقتصاد سوق حرة)، ووجود سيطرة كاملة للبلد على موارده ومعابره وحسن إدارته لها، مع توفير حرية حركة للأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال، إضافة إلى التزام تام من قبل المانحين لدفع المساعدات والتعويضات المطلوبة في مواعيدها وقيام أصحاب رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية بتوريدها إلى البلد واستثمارها في اقتصاده؛ كل ذلك سوف يوفر بيئة إيجابية للاستيعاب وتحقيقه بصورة سلسة. كما أن ذلك سيقود إلى انتعاش اقتصادي بمعدلات استثمار ونمو عالية مقابل معدلات بطالة وفقير منخفضة، وارتفاع في القدرة الشرائية للمواطنين، وانتعاش في السوق والإنتاج المحلي وفي التجارة الدولية، مع إمكانية ارتفاع لأسعار بعض السلع والخدمات نتيجة ارتفاع الطلب عليه.

في المقابل، فإن القيام بعودة جماعية فجائية وغير منتظمة وغير محضر لها مسبقاً، مع عدم توفر الاستقرار الأمني والسياسي، ومع تفشي الفساد الإداري والمالي، واتباع سياسات اقتصادية شمولية، ووجود الاحتكار والإدارة المركزية الصارمة للاقتصاد؛ كل ذلك سوف يخلق بيئة سلبية للاستيعاب ويجعله مستحيلاً. وكل ذلك سوف يؤدي إلى تدني معدلات الاستثمار والنمو، يرافقهما انكماش اقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة والفقر وتدني القدرة الشرائية للمواطنين ودخولهم. ومن الممكن أن يقود هذا إلى ارباكات اقتصادية، نتيجة لزيادة الطلب على السكن مثلاً، بصورة أكبر من طاقة العرض، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار العقار مع انخفاض عام في أسعار باقي السلع.

وبغض النظر عن العوامل المذكورة أعلاه، فإن عملية الاستيعاب هي عملية مكلفة جداً، وتحتاج إلى موارد كبيرة لتحقيقها. من هنا، فإن النجاح في تنفيذها يعتمد على مدى قدرة الدولة المستقبلية على تجنيد الموارد للقيام بها. ومن المتوقع أن تتم تغطية تكاليف السكن من التعويضات، أما تكاليف البنية التحتية، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وباقي الاستثمارات الحكومية، فمن المفترض تغطيتها من المساعدات الخارجية والتعويضات

الحكومية العامة، إضافة إلى الإيرادات الحكومية الاعتيادية. أما الاستثمارات في القطاع الخاص، فيتوقع أن تتم تغطيتها من تدفقات رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية الوافدة، إضافة إلى جزء من التعويضات التي قد يرغب العائدون في استثمارها بدلاً من صرفها لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

لذلك، فإن على الدولة المقبلة أن تسعى لتعظيم قدر المساعدات بما يكفل تغطية احتياجات الاستيعاب كاملة، بغض النظر عن التعويضات التي هي حق غير قابل للمساس به. كما لا بد من تشجيع تدفق رؤوس الأموال الوافدة للاستثمار في الاقتصاد الوطني، بما فيها التعويضات الفردية التي يحصل عليها العائدون. وعلينا أن نتذكر أن إسرائيل قد بنيت من المساعدات والتعويضات، كما أنها قد بنيت على كاهل المهاجرين. إن حلاً دائماً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي سوف يدخل المنطقة برمتها في مرحلة جديدة هي مرحلة السلام والتعاون. وسيترتب على ذلك انتعاش اقتصادي كبير ينبغي التحضير إليه، كما وينبغي العمل على تثبيت أقدام الصادرات وحتى العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي والإقليمي والعالمي.

د. الخيارات لمواجهة الانعكاسات الاجتماعية

تقول بعض الفرضيات التشاؤمية حول جدوى العودة إنه في حال قيام دولة فلسطينية ناتجة عن تسوية سياسية، وعودة ما بين مليون ومليون وربع مليون لاجئ فلسطيني أو أكثر إليها، ومحاولة استيعابهم فيها، فسيقوم فيها وضع اجتماعي قلق متوتر ومضطرب يسوده التشرذم إلى فئات صغيرة وعديدة تكون غير متناغمة اجتماعياً وسياسياً وذات مصالح متناقضة، ولا تنصاع لنظام أو قانون، وقد تلجأ إلى الارتزاق والاحتيال والفساد، وربما إلى العنف في حالات كثيرة (كناعنة، محاضرة في المركز الفلسطيني، ٥/٥/٢٠٠٣). ولتلافي هذا الوضع، يقترح الشقاقي (المصدر السابق) المقترحات الثلاثة التالية:

- أن يكون هناك نظام كوتا للاجئين، وأن يكون هناك تمييز إيجابي وتصحيحي لصالح اللاجئين، بهدف إعطائهم فرصة أوسع للاستيعاب خلال السنوات الخمس الأولى التالية لبدء استيعابهم، بحيث يكون لهم أفضلية في الحصول على بيوت للسكن، والحصول على وظائف حكومية، والحصول على تمويل حكومي ومشاريع تخدم اللاجئين، وكذلك الحصول على تسهيلات ضريبية كسراء بيوت وعقارات وسيارات وإحضار ممتلكات من الخارج. والاحتفاظ بأكثر من جنسية، ولا بد من البدء بوضع نظام من هذا النوع.
- عدم قيام السلطة بعمليات نقل مخططة للسكن من الضفة إلى غزة أو من غزة للضفة، أو من الشتات إلى غزة، ويجب ترك هذه الحركة للسوق بالكامل،

مع ضبط لإيقاع تلك الحركة من قبل الدولة . وهذا يتم بالسير بشكل طبيعي في العملية ، وعدم مسارعتها . وبالتالي ، فإن أي عمليات نقل مخطط للسكان ستفشل ويجب عدم اللجوء إليها .

- كجزء من تخفيف المشكلة ، يجب الابتعاد عن تبني أي استراتيجية قد تفاقم المشاكل الحياتية ، مثل بناء إسكان مخصص للاجئين ، أو إسكان اللاجئين في المستوطنات . كما يجب التركيز على حركة السوق ، وتشجيع الاندماج في المجتمع ، والابتعاد عن أي وضع يتم توجيهه من قبل السلطة ، فالإسكان في المستوطنات ، مثلاً ، يجب أن يكون للجميع .

ويقترح الباحث شريف كناعنة (كناعنة ، المصدر السابق) برنامجاً متكاملًا لتعزيز الهوية الوطنية ، ولمواجهة احتمال تفتتها وضعفها غداة حصول العودة . يقوم هذا البرنامج على إحياء رموز الفلكلور والثقافة والفنون الوطنية وشحنها وتعميمها ، وإيجاد استراتيجيات لتداولها بين أفراد المجتمع .

ومن جانبنا ، نرى ضرورة توفير العوامل الاقتصادية للاستقرار الاجتماعي ، عن طريق المساواة في حقوق الملكية ، والمنافسة والكسب الحر ، وتأمين قاعدة قانونية وتنفيذية لحماية الحقوق الفردية والعامة ، وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين كافة ، وخصوصاً للعائلات ذوي الحاجات الخاصة ، وتوفير نظامين للتأمين الصحي والضمان الاجتماعي بحيث يستفيد منه جميع المواطنين بالتساوي ، وكذلك ينبغي العمل على إنجاز قوانين التقاعد والتوفير للعاملين في القطاع العام .

هـ. الخيارات لمواجهة الانعكاسات على الموقف الاستراتيجي الفلسطيني

إن تنفيذ عملية الاستيعاب يجب أن تكون الخطوة الأخيرة في حل مشكلة اللاجئين ؛ لأن ذلك سوف يعني نهاية الصراع وإغلاق ملف اللجوء كلياً . وستؤدي عملية العودة إلى لم (الشمل) الفلسطيني على التراب الوطني لأول مرة منذ ١٩٤٨ ، وستساعد في اضطلاع قسم كبير من اللاجئين في الشتات بدورهم في بناء الدولة والاقتصاد الفلسطيني بزج مواردهم البشرية والمادية في الاستثمار فيه . ومن المهم توفير الإجراءات اللازمة كافة؛ لاستقطاب أكبر قدر من الطاقات الفلسطينية في الخارج من عقول وأموال لبناء الدولة .

وإضافة لذلك ، ستساعد التعويضات والمساعدات المتوقعة الحصول عليها في السنوات العشر الأولى لقيام الدولة على انطلاقة اقتصادية كبيرة في المجتمع الفلسطيني ، ترسي أساس المستقبل المزهر لفلسطين . وهذا كله يستدعي ، كما اشرنا أنفاً ، توفير حوافز و شروط إقامة وعمل واستثمار ملائمة للعائدين ، وتكون منافسة على الصعيد الإقليمي .

ستؤدي عملية العودة إلى خلق توازن ديمغرافي على أرض فلسطين التاريخية بين العرب واليهود . ومن جانب آخر ، فإن ندرة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) قد تؤدي مع الوقت إلى بروز أزمة وربما نشوب صراع في المنطقة . لذا لا بد من العمل على ضمان السيطرة على الموارد الاقتصادية لأراضي ١٩٦٧ بالكامل لتأمين حاجة فلسطين من تلك الموارد لأجيال قادمة . إن عملية العودة والاستيعاب ستكون عملية مستحيلة ما لم يتم إخلاء المستوطنات كافة والسيطرة الكاملة على الأراضي ومصادر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ .

ويكتسي البعدان الديمغرافي والجغرافي أهمية كبيرة على الصعيد الاستراتيجي . ففي الوقت الذي ينبغي العمل فيه على خلق معادلة حقيقية بين التوزيع السكاني واستخدام الأراضي وفقاً لصلاحيتها ، فإن من الأهمية العمل على استيطان غور الأردن والمناطق المحاذية لإسرائيل من أجل حمايتها . فمن الممكن أن تؤدي عملية الاستيعاب إلى إعادة توزيع سكاني جغرافي يساعد في توفير بعض الحماية للمناطق التي شكلت في زمن الاحتلال نقاط ضعف أسهمت في تحقيق مشاريع الاستيطان ، ومصادرة الأراضي ، واستباحتها من الجيش الإسرائيلي والمستوطنين ، وبشكل خاص في المناطق المشار إليها . إن هذا يعني إقامة تجمعات جديدة ، لا تكون بالضرورة مقصورة على اللاجئين العائدين والمقيمين ، بل من الممكن أن تكون متاحة لجميع مواطني الدولة على أساس السوق الحرة .

ومن جانب آخر ، يكتسي الحفاظ على الوحدة الجغرافية لأراضي الدولة الفلسطينية وتواصلها الجغرافي أهمية كبيرة على الصعيد الاستراتيجي . إذ لا بد من العمل على تحقيق التكامل بين جناحي الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) بكل أشكاله ، خصوصاً الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وضمان التواصل بينهما وبين أجزاء الوطن كافة من خلال شبكة مواصلات متكاملة . كما لا بد من السعي لإقامة أشكال متقدمة من العلاقة مع الدول المجاورة ، وبشكل خاص مع الأردن التي يجب الارتقاء بالعلاقة معها إلى أقصى حدود التعاون والتكامل بحكم العلاقة التاريخية المتميزة القائمة بين الشعبين الأردني والفلسطيني . ومن المهم استراتيجياً السيطرة على المعابر والمجالات البرية والبحرية والجوية ، كضمان للتواصل مع الجوار وضمان النفاذ إلى العالم الخارجي بحرية .

أما البعد الأمني ، فينبغي أن يحتل بالتأكيد اهتماماً خاصاً في الاستراتيجية الفلسطينية ، إذ أن تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح ، وهو الأمر المرجح من خلال أي تسوية مع إسرائيل ، ورغم أنه سيعفيها من أعباء مالية كبيرة لموازنة الدفاع من الممكن استثمارها في التنمية الاقتصادية ، سوف يجعل الدولة الناشئة أقل قدرة للدفاع عن نفسها ومواطنيها من أي أخطار داخلية أو خارجية ، لذا فإن من الأهمية وجود ضمانات وترتيبات واضحة ومحددة من الجهات الدولية لضمان أمن الدولة الوليدة .

وأما العمق الإقليمي والعربي، فلا بد من إعطائه أولوية كبيرة في الاستراتيجية الفلسطينية والعمل على فتح أبواب التعاون الفلسطيني العربي والإقليمي على مصراعيه بعد الاستقلال مباشرة. إن فتح المعابر على الأردن ومصر والبحر المتوسط، والسيطرة الفلسطينية على تلك المعابر، وفتح الحدود الدولية أمام التجارة الحرة مع الخارج، سوف يفتح آفاقا واسعة أمام الاقتصاد الفلسطيني تجاه الأسواق الإقليمية والعربية والدولية.

وفي هذا الإطار، لا بد من الاهتمام بشكل خاص بالعلاقات التاريخية والشعبية مع الأردن الشقيق، والعمل على توثيق أو اصر الوحدة بين الشعبين. صحيح أن عودة حوالي ٣٧٪ من اللاجئين من الأردن، و ٤٠٪ من لبنان قد يضعف، نسبيا، الجاليات الفلسطينية هناك، وبالتالي العمق الاستراتيجي الفلسطيني في هاتين الدولتين، لكن بقاء الجزء الآخر منهم سوف يساعد على إيجاد تعاون وتكامل أكبر مع دول الجوار، وخصوصا مع الشقيقة الأردن، وسوف يجري التعويض جزئيا عن العائدين من خلال التكاثر الطبيعي، والتواصل بتنقل حملة الجنسية الفلسطينية بين فلسطين والدول المجاورة.

المراجع

أولاً- المشروع البحثي للمركز

أ- نتائج استطلاعات رأي اللاجئين وغير اللاجئين، البيان الصحفي في ١٠ / ٧ / ٢٠٠٣ .

ب- الأوراق الرئيسية

تماري، سليم . حقوق الملكية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين: التعويض وإعادة الملكية، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣ .

الحسيني، جلال . مستقبل الأونروا ومخيمات اللاجئين، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣ .

حنفي، ساري . عودة اللاجئين الفلسطينيين: " بعض عناصر سوسولوجيا العودة "، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣ .

خمايسي، راسم . سيناريو المستوطنات المخلاة واستيعابها للاجئين الفلسطينيين، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣ .

عد، سميح و زيدان، خالد . الخيارات السياسية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣ .

النقيب، فضل . قضايا استيعاب العائدين الاقتصادية والاجتماعية، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٣ .

ج- أوراق خلفية معدة لغير النشر

- ١ . شنار، حازم . مقابلة مع دلال سلامة .
- ٢ . شنار، حازم . مقارنة بين نتائج استطلاعات الرأي السابقة للاجئين .
- ٣ . كناعنة، شريف . الانعكاسات الاجتماعية لعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية .

د- قائمة ورش العمل التي عقدها المركز في إطار المشروع

- ١ . استطلاعات رأي اللاجئين حول مستقبلهم وحل قضيتهم ١٣ / ٤ / ٢٠٠٣
- ٢ . الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين: الأبعاد السياسية والقانونية والتنظيمية ١٩ / ٤ / ٢٠٠٣
- ٣ . قضايا استيعاب اللاجئين العائدين إلى الدولة الفلسطينية ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٣
- ٤ . الانعكاسات السياسية والاجتماعية لعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية ٥ / ٥ / ٢٠٠٣
- ٥ . الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية- الاجتماعية لعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية ٩ / ٦ / ٢٠٠٣
- ٦ . تعويضات ملكية اللاجئين ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٣

هـ- محاضرات أُلقيت في المركز من غير أوراق عمل

- ١ . جابر، باسل . الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين: الأبعاد السياسية ١٩ / ٤ / ٢٠٠٣
- ٢ . سلامة، ساجي . الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين: الأبعاد السياسية ١٩ / ٤ / ٢٠٠٣

٣. هلال، ليلي . الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين : الأبعاد القانونية ١٩/٤/٢٠٠٣
٤. نجم، خليل . الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين : الأبعاد الإدارية والتنظيمية والمؤسسية ١٩/٤/٢٠٠٣
٥. الشقافي، خليل . استيعاب اللاجئين العائدين إلى الدولة الفلسطينية : الانعكاسات السياسية ٥/٥/٢٠٠٣
٦. كناعنة، شريف . استيعاب اللاجئين العائدين إلى الدولة الفلسطينية : الانعكاسات الاجتماعية ٥/٥/٢٠٠٣

ثانياً- المراجع الخارجية

أ- المراجع بالعربية

- الفي، يوسي و الشقافي، خليل . مشكلة اللاجئين الفلسطينيين و حق العودة، نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية . كانون أول، ١٩٩٩ .
- اونروا . تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ١/٧/١٩٩٨-٣٠/٦/١٩٩٩، نيويورك .
- جرار، ناجح . الشرعية والواقعية و عودة اللاجئين الفلسطينيين، مقدمة لورشة العصف الفكري " الهجرة الفلسطينية العائدة: المنهجين الاقتصادي- الاجتماعي والثقافي " المنظمة من شمل في رام الله ١١-١٣/٦/٢٠٠١ .
- جرار، ناجح . اللاجئ الفلسطيني الى أين؟، رام الله : مشروع التنمية البشرية المستدامة، ١٩٩٧
- حجاج، نصري صالح . اللاجئون الفلسطينيون في لبنان . . . الى متى؟، رام الله : مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (١٥)، ٢٠٠٠ .
- حمام، أنور . الأوضاع الاجتماعية والديمقراطية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية، رام الله : مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (١٢)، ١٩٩٩ .
- حنفي، ساري . بين عاملين - رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني، رام الله : مواطن، ١٩٩٧ .
- حنفي، ساري . هنا وهناك - نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز، رام الله : مواطن بالتعاون مع مؤسسة الدراسات المقدسية . ٢٠٠١ .
- رامبل، تيري . مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين : اللاجئون الفلسطينيون والحل الدائم والشامل، بيت لحم : بديل، ٢٠٠٢ .
- الزبن، سمير . أوضاع اللاجئين في لبنان، رام الله : مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (١٤)، ٢٠٠٠ .
- زريق، ايليا . اللاجئون ومفاوضات الوضع الدائم، في أوراق مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا الوضع الدائم، رام الله : مفتاح، ١٩٩٩ .
- زريق، ايليا . اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧ .

- سعيد، محمود. لاجئو الداخل، رام الله: مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (١٣)، ١٩٩٩.
- السهلي، نبيل. الفلسطينيون في سورية، رام الله: مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (٣)، ٢٠٠٠.
- شبلق، عباس. قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بإقامة الفلسطينيين في الدول العربية، رام الله: مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (٨)، ١٩٩٧.
- شمل. النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام (١)، رام الله: ١٩٩٦.
- شمل. قضية اللاجئين والمفاوضات (٢)، رام الله: ١٩٩٨.
- عبد الرازق، عمر. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، رام الله: ماس، ٢٠٠٢.
- عبد الغني، عبد الرحمن و شلحت، أنطوان وميعاري، محمود. العرب في إسرائيل، رام الله: مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (١٦)، ٢٠٠٠.
- قدسية، لييب. اللاجئون الفلسطينيون في العراق، رام الله: مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (٧)، ١٩٩٧.
- كنانة، شريف. الشتات الفلسطيني: هجرة ام تهجير؟، رام الله: مركز شمل. ٢٠٠٠.
- كون، أنطوني. التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.
- كوهين، هليل. الغائبون الحاضرون؛ (اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨)، القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ٢٠٠٢.
- م. ت. ف. دائرة شؤون اللاجئين. اللاجئون الفلسطينيون، حقائق وإحصائيات، رام الله: ٢٠٠١.
- م. ت. ف. برنامج الإنماء الفلسطيني، ١٩٩٢.
- مالكي، مجدي و شلبي ياسر. الهجرة العائدة للضفة الغربية وقطاع غزة، مقدمة لورشة العصف الفكري "الهجرة الفلسطينية العائدة: المنهجين الاقتصادي- الاجتماعي والثقافي" المنظمة من شمل في رام الله ١١-١٣ / ٦ / ٢٠٠١.
- مكحول، باسم. الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله: ماس، ٢٠٠٢.
- مكحول، باسم وعطياني، نصر. دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، رام الله: ماس، ٢٠٠٢.
- ملحيس غانية. القطاع الحكومي: واقعه، مشكلاته، آفاق نموه ومتطلبات إصلاحه، رام الله: وزارة العمل، ١٩٩٨.
- ياسين، عبد القادر وحنفي، ساري وسامارتن، أوليفيه. الفلسطينيون في مصر وشمال سيناء، رام الله: مركز شمل، سلسلة دراسات رقم (٥)، ١٩٩٦.
- يحيى، عادل. اللاجئون الفلسطينيون ١٩٢٨-١٩٩٨ (تاريخ شفوي). رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي. ١٩٩٨.

References

- Abu-Libdeh, Hasan. "Statistical Data on Palestinian Refugees; Prospects for Contribution to Final Settlement," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Abu-Sitta, Salman. "Restitution and Compensation. Refugee Compensation: Selected Cases and Sources Materials. Presented to the Workshop," Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- Altaqi, Samir. "An opinion about the Host Country position regarding the Palestinian Refugees issue," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Alterman, R. Strategies for Immigrant Absorption: learning from the Israeli Experience, World Bank, 2002.
- Alterman, Rachele. "Land and Housing Strategies for Immigrant Absorption: Learning from the Israeli Experience," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Arabi, Rania. Fieldwork Report on Palestinian Returnees after Oslo, Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- AL-Araj, Shireen and Abu Zneid, Jihad. Democratizing the Refugee Issue, Beit Lahem: IPCRI. (This report reflects the summary of the voices of the refugees heard and documented by IPCRI), 2001.
- Are Hovdenak, Jon Pedersen, Dag Tuastad and Elia Zureik. Constricting Order: Palestinian Adaptations to Refugee Life, Oslo: FAFO, 1997.
- Arneberg Marie. Living Conditions Among Palestinian Refugees and Displaced in Jordan, FAFO (pp. presentation/Electronic), 2000.
- Aronson, Geoffrey and Jan de Jong. "Proposal summary: Israeli Settlements and the Palestinian Refugee Question: Evaluating the Prospects and Implications of Settlement Evacuation in the West Bank and Gaza Strip," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Arzt, Donna. "The Right to Compensation: The Right to Compensation Basic Principles Under", Presented to the Workshop: Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- Badil. "The Impact of Return on Compensation for Palestinian Refugees," Presented to the Workshop: Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.

- Badil. What Role for UNRWA? Opportunities and Constrains A Durable Solution to the Palestinian Refugee Issue in the Workshop Report on the Future of UNRWA organized by PRRN, 2000.
- Barkat, Daoud. Compensation Position Paper Presented to the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem," Ottawa, 14-15 July 1999.
- Benvenisti, Eyal. Principles and Procedures for Compensating Refugees: International Legal Perspectives, Presented to the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem," Ottawa, 14-15 July 1999.
- Besson, Yves. The Right of Return and Compensation, Presented to PRRN Workshop "Resolving the Palestinian Refugee Problem: What Role for the International Community?" The University of Warwick, 23-24 March 1998.
- Bowker, Bob. "The Political Management of Change in UNRWA," in the Workshop Report on the Future of UNRWA organized by PRRN, Minster Lovell (UK), 19-20 Feb 2000.
- Brynen, Rex. "The Future of UNRWA: An Agenda for Policy," Mc Gill University in the Workshop Report on the Future of UNRWA organized by PRRN, Minster Lovell (UK), 19-20 February 2000.
- Brynen, Rex. "The Roadmap and the Refugees," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Brynen, Rex, Eileen Alma, Joel Peters, Roula el-Rifai and Jill Tansley, "The 'Ottawa Process': An Examination of Canada's Track Two Involvement in the Palestinian Refugee Issue," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Brynen, Rex. "Refugees, Repatriation, and Development: Some Lessons from Recent Work," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Brynen, Rex. "Financing Palestinian Refugee Compensation," Presented to the Workshop: Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- CERMOC. UNRWAA history within History, (Workshop Materials) Amman, 1997.
- Challand, Benoit. Insiders' vs. 'outsiders': a significant theme in Palestinian politics, Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches" Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Daneels, Isabelle. Palestinian Refugees and Peace Process_ An Analysis of Public Opinion Surveys in the West Bank and the Gaza Strip, Jerusalem: JMCC and OXFAM. 2000.

- Deluchi-Le Hourou Fabiene. Home, Sweet Home (The Case of the Ertirean Beni Amer back to their home Country after a long exile in the Sudan, Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Dubel, H. Housing Finance for Returnees: Issues and Policy Options, Draft Report, World Bank, 2002.
- Dumper, Mick. "An EU Study on the Return and Re-integration of Palestinian Refugees and Displaced Persons: A summary," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- El-Abed, Oroub. "Palestinians in Egypt," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Endersen, Lena and Zuriek, Elia. Palestinian Refugees: An Analytic Bibliography of Current Research 1991-1995, (Draft Report), Oslo: FAFO, 1999.
- ESCWA. Return Migration Profiles, Impact and Absorption in Home Countries, New York: UN, December 1993.
- FAFO. Living Conditions of Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon, Oslo: FAFO, (Tables& pp presentation/Electronic), 2000.
- FAFO. The final results of the surveys on the Palestinian refugees socio-economic (living) conditions in Jordan and Lebanon, 1999.
- Fischbach, Michael R. "The Usefulness of the UNCCP Archives for Palestinian Refugee Compensation/Restitution Claims," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Gilen, Signe, Hovdenak Are, Maktabi Rania, Pedersen Jon and Tuastad Dag, Finding Ways-Palestinian Coping Strategies in Changing Enviroments, Oslo: FAFO, (Electronic), 1994.
- Hammer, Juliane. In Search of a Homeland Identities of Second Generation Palestinians Between Exile, Diaspora and Return (Dissertation Abstract) presented at Shaml workshop on Absorption of the Palestinian Returnees, Ramallah: Shaml, October 2002.
- Hanafi, Sari. Deconstructing the Diaspora Relationship to the Center- The Quest of Palestinian Rothschild? Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Hanafi, Sari. "The impact of Social Capital on the Eventual Repatriation Process of Refugees: Study of Economic and Social Transnational Kinship Networks in the Palestinian Territories and Israel," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.

- Hanssen-Bauer, Jon, and Laurie Blome Jacobsen, "Living in provisional normality - The living conditions of Palestinian refugees in the host countries of the Middle East," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Heiberg, Marianne. Øvensen Geir. Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem, A Survey of Living Conditions, Oslo: FAFO, (Electronic) 1993.
- AL-Husseini, Jalal. Observations on Compensation in the Palestinian Refugees' Case, Presented to the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- IPCRI. Review of Literature on the Issue of Palestinian Refugees, Beit Lahem: IPCRI, November 1998
- IPCRI. Survey on Palestinian Refugees Opinion Report, Beit Lahem, August 2001.
- Isotalo, Riina. Some Theoretical Points at Issue within the Field of Return, Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- EL-Jafari, Mahmoud. The Expected Impact of Absorbing Returning Palestinians on the Presented to Euro -Mediterranean Forum of Economic Institutes, 18 February 2000.
- Jarrar, Najeh. Palestinian Refugee Camps in the West Bank: Attitudes Towards Repatriation and Integration, Ramallah: Shaml, 2003.
- Kanaan, T. and Kardoosh, M. The story of Economic Growth in Jordan: 1950-2000. Amman, 2002
- Kanaana, Sharif. Still On Vacation! The Eviction of the Palestinians in (1948), Ramallah: Shamel, 2000.
- Khawaja, Marwan and Titltnes Age. On the Margins: Migration and Living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan, Oslo: FAFO, 2002.
- Kossaiifi George. The Palestinian Refugees and the Right of Return, Washington D.C.: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1996.
- Lang, Erica and Mohanna, Itimad. A Study of Woman in 'Shatti' Refugee Camp of the Gaza Strip, Jerusalem: Arab Thought Forum, 1991.
- Lee, Luke. The Issue of Compensation for Palestinian Refugees. Presented to the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem," Ottawa, 14-15 July 1999.
- Lena C and Geir , Endresen Øvensen. The Potential of UNRWA Data for Research on Palestinian Refugees, A study of UNRWA Administrative Data, Oslo: FAFO, (Electronic), 1994.

- Marx, Emanuel. Refugee Compensation: Why the Parties have been Unable to Agree and Why it is Important to Compensate Refugees for Losses? Presented to the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem," Ottawa, 14-15 July 1999.
- Masalha, Nur. Israeli Plans to Resettle the Palestinian Refugees (1948)-1972, Ramallah: Samel, (M. No.2) (Hard + Electronic Copies), 1996.
- Masalha, Nur. Israel's Moral Responsibility Towards The Palestinian Refugees, PLO-NAD, Ramallah, 2000.
- Masrieh, Hazboun Norma. Israeli Resettlement Schemes for Palestinian Refugees in the West Bank and Gaza Strip Since (1967), Ramallah: Samel, (M. No.4) (Hard + Electronic Copies), 1996.
- AL-Mbaid, Mohammed. Can Repatriation of Palestinians in Exile help Palestine? -The Policy and Research Questions for Consideration, Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Ministry of Planning and International Cooperation. Regional Planning, Ramallah, 1999.
- Nabulsi, Karma. "Participatory Models of Democracy and the Refugee Issue Working Paper," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Nasser, Maher. "Palestine Refugee Records Project," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Nathanson, Roby. "Survey of Palestinian Refugee Real Estate Holdings in Israel: Legal Mechanisms after (1948) which Enable Accurate Identification of Real Estate Owned by Palestinian Refugees And a Proposed Compensation Model accordingly," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Newman, D. Palestinian Refugee Resettlement: Learning from the Israeli development Town and Mass Immigration Experience of 1950s and 1990s, Palestinian Refugee Net, 2000.
- Nijem, Khalil. "Planning in Support of Negotiations: The Refugees Issue," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Nour, Amer. Coming Home (A Survey of the Socio-Economic Conditions of the West Bank and Gaza Strip Returnees After the 1991 Gulf War), Jerusalem: Palestine Human Rights Information Center, 1993.
- O'neil, Maureen . Opening Remarks for the Workshop, July 1999.

- Parderic, Cedric. Under the Borders: Redefining Israeli-Palestinian Space, Presented at workshop "Critical Perspectives on the Absorption of Palestinian Refugees in the Palestinian Territories and Israel," Ramallah: Shaml, 16-17 October 2001.
- Passy, Andrew. Social Capital: embeddedness and autonomy, Paper presented at ISTR Conference, Dublin, 5 to and 8 August 2000.
- Patel, Vandana. "A Comparative Analysis of Mass Claims Mechanisms," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- PCBS. Demographic Survey, Up-to-date.
- PCBS. Population, Housing and Establishments Census.1997, (Updated Results) 1999.
- Pedersen, Jon and Hanssen-Bauer. Living Conditions in Jordan at the Eve of the Century (Main results from the 1996 Jordan Living Conditions Survey implemented by Jordan Department of Statistics and Fafo), (pdf-Electronic), 1998.
- PLO- Department of Refugee Affairs. The Final Status Negotiations on the Refugee Issue- Positions and Strategies, (Proceedings of a Workshop), Ramallah, August 2000.
- PLO, Department of Refugee Affairs. The Palestinian Refugees Fact Sheet. www.nad-plo.org. April 2000.
- PLO-NSU/NAD. Return and Compensations Ramallah, 1999.
- PLO-NSU/NAD. Zionists on Exile. www.nad-plo.org.
- PRRN. Proceedings of the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem," Ottawa,14-15 July 1999.
- PRRN. Report on the Stocktaking Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, <http://www.arts.mcgill.ca/MEPP/PRRN/prfront.html>. December1997.
- Rabbani, Mouin and Jalal Al-Husseini, "Palestinian Refugees: Political Mobilization And Permanent Settlement," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Roberts, Nigel. The Prospects for the Palestinian Economy. Presented to PRRN Workshop "Resolving the Palestinian Refugee Problem: What Role for the International Community? The University of Warwick, 23-24 March 1998.
- Salameh, Saji. "Engaging the Public Opinion," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Sayigh, Rosemary. Dissolving refugee's problem, MERIP, 1998.
- Schiff Ben . UNRWA in Transition. Oberlin College in the Workshop Report on the Future of UNRWA organized by PRRN, February 2000.

- Shaml. No 6: Reintegration of Palestinian returnees, 1997.
- Shaml. Proposal on Absorption, 2002.
- Shaml. Proposal on Urbanization of Refugees Camps, 2002.
- Shiblak, Abass and Uri Davis. Civil and Citizenship Rights of Palestinian Refugees, Ramallah: Shaml, (M. No.1), 1996.
- Shiblak, Abbas. The League of Arab States and Palestinian Refugees' Residency Rights. Ramallah: Samel, (M. No.11), 1996.
- Shiblak, Abbas. "Statelessness among Palestinian Refugees," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.
- Simcha Bahiri, Samir Hulileh ,Danial Gavron. Peace Pays. Jerusalem: IPCRI, 1993.
- Swiss Development Corporation, Survey on Living Conditions in the West Bank and Gaza Strip, Jerusalem: SDC, 2003.
- Tamari, Salim and Zureik Elia. Reinterpreting the Historical Record. The Uses of Palestinian Refugee Archives for Social Science Research and Policy Analysis, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 2002.
- Tamari, Salim. 'Adaptation' in the West Bank and Gaza, Discussion paper by Jill Tansley (IDRC) Refugee Working Group Intersessional, This essay was prepared as a discussion paper for the special consultative meeting of the RWG intersessional which was scheduled to be held in Rome in May 1996.
- Tamari, Salim. Property Claims for Palestinian Refugees Can Justice be a Factor in under conditions of Inequity? Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, (Draft) 2002.
- Tamari, Salim. Return, Resettlement, Repatriation: The Future of Palestinian Refugees in the Peace Negotiation, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, FOFOGNET Digest, 22 April 1996.
- Tamimi, Tamara. Al Awda: The Negotiation of Identity among Palestinian- American Returnees, Presented at Brainstorming "Palestinian return migration: Socio-economic and cultural approaches," Ramallah: Shaml, 11-13 June 2001.
- Tansley, Jill. Adaptation in the West Bank and Gaza, Ramallah: Samel, (M. No.6), 1996.
- The American University in Cairo. Forced Migration and Refugee, Studies Report of Activities 2001 - 2002, 2002.
- The Gulf Returnees Employment Program. July 1994. Report Implementation. (Draft) Jerusalem.
- The World Bank, "Housing And Infrastructure: Scenarios For Refugees And Displaced Persons," IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.

- Tsardanidis Charalambos and Huliaras Asteris. Prospects for Absorption of Returning Refugees in the West Bank and Gaza Strip, Athens: Institute of International Economic Relations, 2000.
- UNRWA. Refugee Camp Profiles. www.un.org/unrwa. December 2000.
- Van Hear, Nicholas. Reintegrating Refugees: Opportunities and Constrains, Ramallah: Samel, (M. No.6) (Hard + Electronic Copies), 1996.
- World Bank. Absorption of Returnees in the West Bank and Gaza: Potential for Housing Accommodations on Public lands in Selected Study Areas, 2002.
- World Bank. Public and Private Infrastructure: Paper II, 2002.
- World Bank. West Bank and Gaza Displaced Persons, (5 draft papers- confidential report), 2001.
- Yassin, Abdul-Kader and Saint- Martin Olivier. The Palestinians In Egypt and North Sinai, Ramallah: Samel, (M. No.9), 1996.
- Zerriffi, Maren. Preliminary Thoughts on US Financing of a Compensation Regime for Palestinian Refugees, FOFOGNET Digest 197 (17 July 2000).
- Zerriffi, Maren. Refugee Compensation: Selected Cases and Sources Materials . Presented to the Workshop: "Compensation as Part of a Comprehensive Solution to the Palestinian Refugee Problem, Ottawa, 14-15 July 1999.
- Zureik, Elia. Palestinian Refugees and the Middle East Peace Process. Presented on October 23, 1998 at a Conference Organized by the University of Quebec in Montreal, " The Middle East Peace Process: Costs of Instability and Outlook for Insecurity," October1998
- Zureik, Elia. Public Opinion and Palestinian Refugees, Report submitted to the International Development Research Centre, Ottawa, December 1999
- Zureik, Elia..Palestinian Refugees and the Peace Process. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1996.
- Zuriek, Elia.. Palestinian Refugees: An Annotated Bibliography Based on Arabic, English, French, Hebrew Sources 1995-1999 (ed.). Kingston: Queen's University, January 2000.

